

جمهورية العراق / بغداد
وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي
الجامعة العراقية
كلية أصول الدين / قسم
العقيدة

المعتزلة والتوظيف اللغوي

لمسائلهم العقدية

- دراسة تحليلية في ضوء القرآن الكريم -

رسالة تقدم بها الطالب علي محيبس بصري

إلى مجلس كلية أصول الدين

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

(تخصص عقيدة)

إشراف

أ. م . د. أحمد خزعل

الإهداء

- إلى من ربباني صغيراً والديّ
- إلى مشايخي وأساتذتي الكرام
- إلى من هيّأت لي مناخ الدراسة وزوجتي
- إلى روح الشيخ الشهيد بإذن الله إحسان لطيف
- إلى كل من يهتم لعقيدته
- إلى كل المسلمين ذوي العقيدة الصافية المستوحاة من
كتاب الله سبحانه وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام
- إلى من أراد أن يبصر طريق الحق
- إلى كل هؤلاء أهدي بحثي المتواضع

الباحث

شكراً وإلامتناناً

قبل الشروع في رسالتي هذه أود أن أتوجه بالشكر
والامتنان إلى جميع من أفدت من دروسهم من الأساتذة
الكرام في الجامعة الإسلامية .

وأخص منهم الأستاذ المشرف على رسالتي هذه
الدكتور أحمد خزعل الذي أتحنفي بملاحظاته وتنبهاته ، ولم
يكلّفني ما لا أستطيع ولا أطيق ، فجزاه الله خيراً .

وأشكر كلّ من أفادني بمعلومة تخصّ هذه الرسالة ،
وكذلك أشكر الأساتذة المناقشين لهذه الرسالة ، وأسأل
الله أن يجزيهم خير الجزاء ، ويمنّ عليهم جميعاً بالصحة
والسلامة .

آمين

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين , والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين , من أرسله الله رحمة للعالمين , وهداية للمسترشدين , فقال سبحانه : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١) , وعلى آله الطيبين المطهرين , وأصحابه الهداة المهديين .

وبعد « فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كَلَامُ اللَّهِ »^(٢) , وهو عصمة لهذه الأمة من الضلال والزيغ , « مَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدًى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ »^(٣) , وإليه لجأت الأمة — على اختلاف مذاهبها — لتستدل به على أحقيتها في تمثيل العقيدة , وبما أن القرآن يُعدُّ المصدر الأساس لمعرفة العقيدة الإسلامية , وبما أنه لا يمكن أن تُدرك معاني القرآن أو أن تُفهم مقاصده إلا من خلال المعرفة بلغة العرب , فقد آثرت أن تكون رسالتي هذه مرتكزة على هذه الأسس الثلاثة : العقيدة والقرآن واللغة ,

(١) سورة الشورى , جزء من الآية ٥٢ .

(٢) صحيح مسلم , مسلم بن الحجاج النيسابوري , تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي , دار إحياء التراث العربي , بيروت , كتاب الجمعة , باب تخفيف الصلاة والخطبة , رقم الحديث , ٨٦ , ٥٩٢/٢ .

(٣) سنن الترمذي , محمد بن عيسى الترمذي , تحقيق أحمد محمد شاكر , دار إحياء التراث العربي , بيروت , كتاب فضائل القرآن , باب ما جاء في فضل القرآن , رقم الحديث ,

فسميتها بـ : (المعتزلة والتوظيف اللغوي لمسائلهم العقديّة — دراسة تحليلية من خلال القرآن الكريم —). وهدف من هذه الرسالة هو أن أذكر بعض الأساليب اللغوية بشقيها البلاغي والنحوي^(٤) التي سلكها المعتزلة من أجل الاستدلال لأصولهم, وسبب اختياري لهذا الموضوع هو ما تعانيه أمتنا من حالة مؤسفة من الضعف والوهن بسبب الاختلاف الطائفي العقائدي , مما أدى إلى شردمة هذه الأمة , فكان لا بد من مرجع يرجع إليه المسلمون , ويتفقون على الاحتكام إليه , ذلك المرجع هو القرآن الذي أمر الله الأمة أن تعتمده به . وبما أن القرآن هو محل الاتفاق بين فرق المسلمين — من حيث قطعية الورد — , فإنه لا يمكن أن تتحد هذه الأمة تحت عقيدة صافية إلا بأن تستمد هذه العقيدة من القرآن ومما صحّ من السنة النبوية , ولكن المشكلة تكمن في أن كل طائفة تريد أن تحمل القرآن على مَحْمَلها واعتقادها , وبعبارة أخرى فإن المشكلة تكمن في أن تَتَبَنَّى فرقة ما معتقدات خاصة بها , ثم تحاول أن تحمل القرآن على هذه المعتقدات , ومن هذا المنطلق اخترت رسالتي هذه , وجعلتُ عقائد المعتزلة مداراً لها , حتى أضرب المثل في فرقة آمنت بأصولها

(٤) المقصود من التوظيف اللغوي في هذه الرسالة هو الناحية البلاغية والنحوية, ولقد اعتاد بعض الباحثين على أن يجعلوا البلاغة والنحو من ضمن المباحث اللغوية؛ لأنهم نظروا إلى اللغة بمعناها الأعم الذي يشمل جميع العلوم المتعلقة باللغة, وفي ذلك قال الشيخ عبد الكريم بن عبد الله في " شرح منظومة الزمزمي في علوم القرآن " ١ / ١٩١ : (ومن علم البلاغة بأقسامه الثلاثة إضافة إلى النحو والصرف والاشتقاق والوضع وفقه اللغة ومتن اللغة تكون علوم اللغة , وكل علوم اللغة العشرة طالب العلم بأمرها الحاجة إليها), وبناءً على هذا المفهوم كتبتُ هذه الرسالة, فيما تَدُلُّ كتابات بعض الباحثين على أنهم نظروا إلى اللغة بالمعنى الأخص وهو معرفة معاني مفردات اللغة, فجعلوا النحو والبلاغة قسامين لعلوم اللغة وليساً قسماً منها .

_____ مُسَبِّقاً _____ ثم حاولت بعد ذلك أن تُوجِّهَ القرآن _____ لُغَوِيّاً
_____ للاستدلال لتلك الأصول.

هذا هو السبب الأول لاختيار هذه الرسالة , أما السبب الثاني فقصدي هو أن أوضح ذلك التناغم والتكامل بين العقيدة والقرآن واللغة , فمع أن هذه الرسالة تخصصت في العقيدة إلا أنها حوت مباحث كثيرة في اللغة والتفسير , وإذا كان الكثير من العلماء يُفضّلون أن لا يُدرس الفقه إلا مع أصوله وأدلته , فإن العقيدة أولى بهذا الأمر , وأرى أن من أبرز أسباب الخلل العقائدي عرض العقيدة على الناس من دون الرجوع إلى كتاب الله وسنة نبيه , لذا فإن كل عقيدة لا تنطلق من هذا المنطلق سيتخللها الكثير من الثغرات التي لا يمكن أن تُسدَّ إلا بصياغة جديدة على وفق الأصول المعتمدة وقواعد الاستنباط الصحيحة من كتاب الله وسنة نبيه .

الكتابات السابقة في هذا الموضوع

لا تخلو كتابات العلماء السابقين من الإشارة إلى موضوع التوظيف اللغوي للآيات العقدية في القرآن _____ وإن لم يُفردَ معظمها بالتأليف _____ حيث نجد الكثير من العلماء السابقين قد تناولوا هذا الموضوع في مواضع متفرقة من كتبهم , ومن العلماء السابقين الذين تناولوا هذا الموضوع وأشاروا إليه: الفخر الرازي في "التفسير الكبير" , وأحمد بن المنير الإسكندري في "الانتصاف من الكشاف" , وأبو حيان الأندلسي في تفسيره "البحر المحيط" , وكذلك أحمد بن يوسف الشهير بالسمين الحلبي في كتابه "الدر المصون" , غير أن الملاحظ على هذه الكتب هو: (أن أغلبها يقوم على تتبعٍ مخصوص لدى معرب معين دون

غيره كتبتب اعتراليات الزمخشري (٥) , أما بالنسبة للكتب والرسائل في هذا الخصوص فمنها :

١ — (أثر التوحيد والتنزيه في توجيه إعراب القرآن الكريم عند السنة والمعتزلة) وهو بحث تكميلي لمتطلبات درجة الماجستير أعده خالد عبد القادر السعيد بإشراف : أ . د / إبراهيم السامرائي , والملاحظ على هذا البحث أنه تناول الأصل الأول عند المعتزلة وهو التوحيد من دون غيره من أصول المعتزلة الخمسة .

٢ — (أثر الدلالة اللغوية والنحوية في استنباط الأحكام الاعتقادية من القرآن الكريم) وهو بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير أعده يوسف خلف بإشراف : أ . د / خديجة عبد الرزاق , وفيه الكثير من المعلومات الحسنة التي أفدت منها , ووثقتها في رسالتي هذه , وتفرق هذه الرسالة عن رسالتي في شدة اختصارها , حيث لم يتناول الدكتور يوسف العيساوي — حفظه الله — إلا اثنتي عشرة آية من القرآن ما بين دراسة بلاغية أو نحوية . وكذلك تتميز رسالة الدكتور يوسف العيساوي بصفة العموم , حيث يناقش في رسالته جميع الفرق الكلامية , ولم يتخصص بمناقشة المعتزلة فقط .

٣ — (الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعاً ودراسة) تأليف الدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف , وهو كتاب يتألف من ثلاثة أجزاء , ومجموع صفحاته " ١٥٧٨ " صفحة , وقد استقرأ جميع الآيات العقدية التي اختلف في توجيهها إعرابياً , بحيث يترتب على هذا التوجيه أثر اعتقادي , وقد تحرى فيه مؤلفه دقة التوثيق , وموضوعية المناقشة والتحليل , وقد

(٥) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم , محمد بن عبد الله بن حمد السيف , دار التدمرية , الرياض , ط٣ , ١٤٣٠ هـ , ٢٠٠٩ م , عدد الأجزاء ٣ , ٢٣/١ .

اعتمدت على هذا المؤلف في بعض المواضع في رسالتي هذه — خصوصاً في المبحث الأول من الفصل الثالث — أما الفروق بين هذا الكتاب وبين رسالتي فهي كما يلي : ١ — إن هذا الكتاب لم يتناول إلا المسائل النحوية, بخلاف رسالتي التي تناولت فيها المسائل البلاغية والنحوية . ٢ — إن هذا الكتاب يناقش جميع الفرق الإسلامية — وأحياناً غير الإسلامية — بينما تناقش هذه الرسالة عقائد المعتزلة فقط . ٣ — سلك صاحب الكتاب الطريقة الاستقرائية في جميع آيات القرآن, بينما سلكت الطريقة التحليلية التمثيلية.

أهمية هذه الرسالة

تكتسب هذه الرسالة أهميتها من المحاور الثلاثة التي تألفت منها وهي : العقيدة والقرآن واللغة , إذ إن هذه الرسالة تسلط الضوء على ذلك التناغم والترابط الوثيق بين هذه الأطراف الثلاثة , فالمسلم لا يمكن أن يسمّى مسلماً إلا بالعقيدة الإسلامية التي يؤمن بها , وهذه العقيدة لا يمكن أن تكون عقيدة إسلامية خالصة إلا إذا استمدت من القرآن الكريم وصحيح السنة , والقرآن لا يمكن أن يفهم أو أن يُفسّر إلا بالرجوع إلى أصول اللغة العربية , كما إن هذه الرسالة توضح مدى اهتمام الفرق الكلامية الإسلامية — ومنهم المعتزلة — بالدراسة اللغوية للقرآن الكريم من أجل الاستدلال لأصولهم , ذلك لأن القرآن هو المرجعية المعصومة من الزيغ والتحريف , وهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه , إليه يرجع في علوم اللغة والتشريع والسياسة والأخلاق , وقبل كل ذلك في معرفة العقيدة التي أرادها الله , بعيداً عن الأهواء والإفراط والتفريط , كما إن هذه الرسالة تشير إلى أهمية علوم اللغة العربية , ودورها في فهم وتفسير كتاب الله عز وجل , ولقد كان الفاروق عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — مصيباً عندما أمر مناديه أن ينادي في الناس : (أن لا يُقْرئ

القرآنَ إلا عالم باللغة) (٦) , فكل من أراد أن يدرك معاني كتاب الله عز وجل من غير الرجوع إلى علوم اللغة العربية فإن النتيجة سوف تكون وخيمة , ولذا نبّه الله عباده إلى هذا الأمر المهم , فقال سبحانه وتعالى ————— مبيناً عربية القرآن ————— : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٧) . كما إن هذه الرسالة تشير إلى أن فرقة المعتزلة التي استدلّت بالقرآن لأصولها ولم تُوفّق للصواب فإن الخلل لم يكن في القرآن قطعاً , وإنما كان في طريقة الاستنباط الختأ التي سلكتها هذه الفرقة للاستدلال بكتاب الله , إذ إن للاستنباط أصولاً واضحة , ومقدمات منهجية ينبغي مراعاتها والالتزام بها , فإذا لم تؤخذ هذه الأصول والمقدمات بطريقة صحيحة ————— عمداً أو سهواً ————— , فإن النتيجة سوف تتمخض عن الختأ المبني على المنهجية المنحرفة في فهم كتاب الله.

خطتي في هذه الرسالة

لقد قسمت رسالتي هذه على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة , فأما المقدمة فنذكرت فيها بعد ————— الإهداء والشكر ————— سبب اختياري لهذا الموضوع ثم الكتابات السابقة فيه وأهمية هذه الرسالة , ثم نذرت خطة ومنهجية هذه الرسالة . وأما الفصل الأول وهو (المعتزلة ومنهجهم العام في فهم القرآن) , فقد قسمت هذا الفصل على تمهيد وثلاثة مباحث : فأما التمهيد فقد بيّنت فيه العلاقة بين القرآن والعقيدة وعلوم اللغة العربية . وأما المباحث الثلاثة من هذا الفصل فهي :

(٦) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي , تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي , دار الكتب العلمية , بيروت , ١٤١٥ هـ , ١٩٩٥ م , ٢٦٨/٣ .

(٧) سورة يوسف , جزء من الآية ٢ .

المبحث الأول : التعريف بالمعتزلة.المبحث الثاني : المعتزلة بين النجاح والفشل
وآثار فكرهم في حاضرنا .المبحث الثالث : منهج المعتزلة العام في فهم القرآن .

أما الفصل الثاني وهو (منهج المعالجة اللغوية البلاغية للنصوص العقديّة)
فقد تكلمت فيه عن التوظيف اللغوي البلاغي لآيات القرآن عند المعتزلة , وقسمت
هذا الفصل على مبحثين : المبحث الأول : منهج المعتزلة في تأويل الآيات التي
تحتل المجاز .المبحث الثاني : منهج المعتزلة في توظيف الألفاظ للدلالة على
المعاني .

أما الفصل الثالث وهو (التوظيف النحوي عند المعتزلة للآيات العقديّة)
فقد قسمته على مبحثين : المبحث الأول : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة في
القراءات المتواترة .المبحث الثاني : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة في القراءات
غير المتواترة. أما الخاتمة فقد ضمنيتها خلاصة هذه الرسالة , والفوائد العلمية التي
تستقى منها . ثم شرعت بعد ذلك في ذكر المصادر والمراجع والكتب والرسائل
العلمية التي استفدت منها ووثقت منها الكثير في رسالتي هذه مراعيًا الترتيب
الهجائي لهذه المصادر والمراجع , ثم ختمت الرسالة بوضع الفهرس لها .

منهجية هذه الرسالة

لقد أتبعْتُ في هذه الرسالة المنهج الموضوعي التحليلي , حيث إنني قدّمت
رسالتي بتمهيد مقتضب , ثم تكلمتُ في الفصل الأول عن حقيقة المعتزلة ونشأتهم
, وما يتعلق بأصولهم ومفاهيمهم بصورة عامة متبَعاً في أغلب ذلك الأسلوب
التاريخي التحليلي , ثم شرعتُ بعد ذلك في كتابة الفصلين الثاني والثالث اللذين
هما صلب موضوع هذه الرسالة , وكان منهجي في هذين الفصلين هو أنني أذكر
المسألة اللغوية التي بوّبتُ لها المباحثَ والمطالب , وأتناولها شرحاً ودراسة ,

وأذكر الخلاف فيها إن وُجد ، ثم أذكر الطريقة التي تعامل بها المعتزلة مع هذه المسألة اللغوية ، وأنقل أقوال علمائهم فيها ، ثم أشرع بعد ذلك في ذكر الأمثلة من الآيات القرآنية العقدية التي تخص الموضوع الذي بوبتُ له سابقاً ، فأبدأ بذكر الآية القرآنية ، ثم أنقل _____ غالباً _____ أقوال جمهور المسلمين من أهل السنة في الآية القرآنية ، وأقصد بأهل السنة جمهور السلف والأشاعرة والماتريدية ، ثم أتبع ذلك بنقل أقوال المعتزلة في هذه الآية ، وأذكر السبب العقدي الذي جعل المعتزلة يخالفون جمهور المسلمين في تحليل وتفسير هذه الآية ، وقد أذكرُ بعض الانتقادات والردود عليهم ، ولم يكن منهجي في هذه الرسالة استقرائياً ، أي : إنني أذكر بعض النماذج من الأمثلة في المسألة التي أريد توضيحها ، ولا أذكر كل النماذج والأمثلة من الآيات العقدية ، وإنما لم أفعل ذلك خشية أن يتجاوز حجم هذه الرسالة ما هو مقرر لها^(٨) .

أما بالنسبة للتوثيق فإذا ذكرت آية قرآنية فإني أوثقها بذكر اسم السورة التي توجد فيها هذه الآية ، ثم أذكر رقم الآية في تلك السورة ، وإذا ذكرتُ بعضاً من الآية فإني أشير إلى ذلك في التوثيق فأقول : جزء من الآية كذا ، فإذا تكررت الآية نفسها في النص فإني لا أوثقها بعد ذلك لاستغنائي بالتوثيق الأول ، وقد راعيتُ في كتابة الآيات الرسمَ القرآني ، وإذا ذكرت حديثاً من الأحاديث النبوية الشريفة فإني أذكر رواته ورقم الحديث في المصدر الذي نقلتُ الحديث عنه ثم رقم الجزء والصفحة ، وأردف ذلك بذكر درجة صحة هذا الحديث إن كان في غير الصحيحين _____ البخاري ومسلم _____ فإن كان فيهما أو في أحدهما اكتفيتُ بتخريجهما له عن ذكر صحة ذلك الحديث . أما بالنسبة لتوثيق أقوال

(٨) وعلى سبيل المثال فقد ألف الدكتور محمد بن عبد الله السيف كتاباً استقرأ فيه الأثر العقدي المبني على الخلاف النحوي فقط في القرآن الكريم فبلغ عدد صفحاته ١٥٧٨ صفحة .

أهل العلم فإني تحرّيتُ بكل ما أستطيع أن أنسب كل قول إلى صاحبه حتى لو كان شيئاً يسيراً , فأذكر اسم الكتاب فالمؤلف فالمحقّق ودار النشر ورقم الطبعة وسنة الطبع ورقم الجزء والصفحة , أذكرُ كلَّ ذلك في المرة الأولى التي أوثق فيها لهذا الكتاب , ثم أقتصر بعد ذلك إذا تكرر التوثيق من المصدر نفسه على ذكر اسم الكتاب ورقم الجزء والصفحة فقط . فضلاً عن ترجمة لبعض الشخصيات التي يرد اسمها في هذه الرسالة . وإذا كان لي رأيٌ شخصيٌّ في مسألة ما فإني سوف أذكره في متن الرسالة أو في هامشها مع إشارة مني إلى أن هذا هو رأيي الشخصي في هذه المسألة . هذا وإني على يقين أن هذه الرسالة لا تخلو من الأخطاء والهفوات والخلل , وظني بأساتذتي المناقشين لهذه الرسالة أنهم لن يقصروا في إبداء ملاحظاتهم واستدراكاتهم , فجزاهم الله خيراً , وهداني وإياهم سبيل الرشاد .

الفصل الأول

المعتزلة ومنهجهم العام

في فهم القرآن

تمهيد

العلاقة بين القرآن والعقيدة واللغة العربية

يرتبط علم العقيدة ارتباطاً وثيقاً باللغة العربية، فالعقيدة تُستقى من النصوص الصريحة من القرآن، وكذا من النصوص الصحيحة والصريحة من السنة، وهذه النصوص لا يمكن أن تُفهم مقاصدها أو أن تُدرك مراميها إلا من خلال العلم باللغة العربية، ولذا فإن من الشروط المعتمدة لمفسر القرآن أن يكون مُلمّاً بعلوم اللغة، وفي ذلك قال الزركشي: (التفسير علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان) (٩).

إن الترابط الوثيق بين اللغة والقرآن والعقيدة يتجلى بكل وضوح من حيث إن (القرآن الكريم هو أولاً وقبل كل شيء نصٌّ لغوي جاء على لغة العرب ومقتضيات التفكير والتعبير لديهم، ومن ثم فقد كان التفسير منذ العهود الأولى يستمد حجتيه ومشروعيته من الاعتماد على اللغة كما كان الشأن عند الصحابي الجليل عبد الله ابن عباس الذي كان أول المفسرين اهتماماً باللغة وكلام العرب وأشعارها في تفسيره لمعاني الكلمات الغريبة الواردة في القرآن الكريم) (١٠).

نستدل من هذا أنه لا يمكن أن يستقيم علم من العلوم الشرعية إلا إذا كان مرتكزاً على الأصول اللغوية، ومن أجل هذا فقد جاء الأمر الشرعي بتعلم اللغة

(٩) البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١ هـ، ١/١٣.

(١٠) دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره، محمد المالكي، وزارة الأوقاف المغربية، المغرب، بدون ط، ١٤١٧ هـ، ص ١٢٢.

العربية، فقد كتب عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — إلى أبي موسى الأشعري — رضي الله عنه — : (أما بعد: فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعرّبوا القرآن فإنه عربي)^(١١).

وبما أن علم العقيدة هو أعظم العلوم على الإطلاق حتى إن الإمام أبا حنيفة النعمان — رحمه الله — سماه " الفقه الأكبر "، وبما أنه [أعني: علم العقيدة] علم مستمدّ من الكتاب والسنة، وبما أن الكتاب والسنة هما عبارة عن نصوص لغوية، فقد اهتم علماء العقيدة بالدلالات اللغوية لهذه النصوص لكي يستنبطوا منها مفاهيمهم العقدية، حتى المعتزلة الذين قدّموا دلالة العقل على دلالة النقل (لأن الأولى قطعية والثانية ظنية [من حيث الدلالة لا من حيث الوجود فإنه قطعي]، فإنهم لم يفتأوا في أن يجعلوا دلالة القرآن تؤيد منطلقاتهم العقدية، وذلك بالبحث عن الأوجه اللغوية والنحوية والأسلوبية التي يمكن توظيفها في دلالة الآيات على المعتقد)^(١٢).

فالمعتزلة لم يهملوا المنطلقات اللغوية اعتماداً على حجية العقل عندهم، بل إنهم ذهبوا إلى أن علوم اللغة تؤمّن المعتقد السليم المستنبط من النصوص، حتى إن ابن جني النحوي المعتزلي صاحب كتاب " الخصائص " عقد فيه باباً سماه : "باب ما يؤمّنه علم العربية من الاعتقادات الدينية " .

(١١) مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٦ هـ، رقم الحديث ٢٩٩١٧، ٦/١١٦ .
(١٢) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي، ٦١/١، ٦٢ .

لقد تمكن المعتزلة بسبب اهتمامهم الكبير باللغة العربية من توظيف النصوص لغويّاً لأصولهم وعقائدهم ، إذ إن علاقة المعتزلة باللغة كانت وثيقة لا يمكن إنكارها أبداً ، خصوصاً إذا عرفنا أن هنالك الكثير من العلماء الأجلاء في اللغة كانوا قد اتخذوا مذهب الاعتزال عقيدةً لهم من أمثال قطرب^(١٣) والأخفش الأوسط^(١٤) وابن جني^(١٥) وأبي علي الفارسي^(١٦) والرماني^(١٧) والزمخشري^(١٨) وغيرهم من علماء اللغة.

(١٣) هو محمد بن المستنير بن أحمد الشهير بقطرب نحوي عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، من الموالي، كان يرى رأي المعتزلة النظامية. وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه، ومن كتبه " معاني القرآن " و " النوادر "، توفي سنة ٢٠٦ هـ. ينظر الأعلام للزركلي ، ٩٥/٧ .

(١٤) هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه، من كتبه " تفسير معاني القرآن " و " الاشتقاق " توفي سنة ٢١٥ هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٢٠٦/١٠ .

(١٥) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، أخذ اللغة عن أبي علي الفارسي، ولازمه أربعين سنة، توفي سنة ٣٩٢ هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ، ١٧/١٧ .

(١٦) هو الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج، من كتبه "التذكرة" و " الحجة للقراءات السبعة ". ينظر سير أعلام النبلاء ، ٣٧٩/١٦ .

(١٧) هو علي بن عيسى بن علي الرماني، أخذ علم اللغة عن ابن السراج وابن دريد، من كتبه " شرح كتاب سيبويه " و " معاني الحروف " توفي سنة ٣٨٤ هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٥٣٣/١٦ .

(١٨) هو محمود بن عمر بن محمد جار الله الزمخشري، إمام من أئمة اللغة، رحل إلى الحجاز وجاور بمكة، قرأ كتاب سيبويه بمكة على عبد الله بن طلحة اليابري، من كتبه " تفسير الكشاف " و " الفائق في غريب الحديث " توفي سنة ٥٣٨ هـ .

المبحث الأول

التعريف بالمعتزلة

المطلب الأول : حقيقتهم وسبب تسميتهم وأهم فرقهم .

تعريف المعتزلة .

المعتزلة _____ لغةً _____ كلمة مشتقة من : (عزل الشيء يعزله عزلاً ، وعزله فاعتزل وانعزل وتعزّل نحاه جانباً ففتحى)^(١٩) . وقال الزبيدي : (عزّله عن العمل يعزّله عزلاً وعزّله تعزيراً فاعتزل وانعزل وتعزّل ، وفي الصّاح فعزّل ، أي : نحاه وأفرزه جانباً فتَنَحَّى ... وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعزُونَ ﴾^(٢٠) ، أي : ممنوعون بعد أن كانوا يُمكنون ، وعزّل عنها عزلاً لم يُردِ ولَدَها ... ومنه الحديثُ : « فكيف ترى في العزّل »^(٢١) ، والمعزّل الراعي المُنْفرد بِإِبله في رعي أنف الكلاء يَنْتَبِعُ مساقطَ الغَيْثِ)^(٢٢) . فعلى هذا معنى الاعتزال في اللغة الانفصال والتّحي والامتناع .

(١٩) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، ١١ / ٤٤٠ .

(٢٠) سورة الشعراء، الآية ٢١٢ .

(٢١) صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق د مصطفى ديب البغاء، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م ، كتاب البيوع ، باب بيع الرقيق ، رقم الحديث ٢١١٦ ، ٧٧٦/٢ .

(٢٢) تاج العروس، من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، ٢٩ / ٤٦٤ .

أما تعريف المعتزلة — اصطلاحاً — فقد عرفهم الجرجاني بأنهم : (أصحاب واصل بن عطاء^(٢٣) اعتزل عن مجلس الحسن البصري^(٢٤))^(٢٥).

وإذا أردنا أن نعرّف المعتزلة تعريفاً أكثر دلالة عليهم فإن علينا — أولاً — أن نفهم منهجهم وأصولهم حتى نخرج بتعريف جامع مانع — بحسب قواعد المنطق والاستقراء —، حيث إننا إذا أدركنا المنهج العقلي الذي امتاز به المعتزلة ، والأصول الخمسة التي اتفقوا عليها^(٢٦)، حتى قال ابن الخياط المعتزلي^(٢٧) : (ليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول

(٢٣) هو واصل بن عطاء أبو حذيفة مولى بني مخزوم البليغ الأفوه البصري، مولده سنة ٨٠ للهجرة بالمدينة طرده الحسن عن مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، جالس أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، ثم لازم الحسن، وله مؤلف في التوحيد، وكتاب المنزلة بين المنزلتين، توفي سنة ١٣١ للهجرة. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٤٦٤/٥ .

(٢٤) هو الحسن بن أبي الحسن يسار مولى زيد بن ثابت، كان سيد أهل زمانه علماً وعملاً، رأى عثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله وكبار الصحابة، وروى عن عمران بن حصين والنعمان بن بشير وعبد الله بن عباس، توفي سنة ١١٠ هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٥٦٣/٤ .

(٢٥) التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ، ص ٢٨٢.

(٢٦) هي التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر الأصول الخمسة، ص ٦٧.

(٢٧) هو أبو الحسين، عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، شيخ المعتزلة في بغداد من نظراء الجبائي، وله مكانة عند المعتزلة، ومن آثاره: الانتصار، والرد على من أثبت خبر الواحد.

بالأصول الخمسة^(٢٨). إذا أدركنا ذلك يمكننا أن نعرّف المعتزلة بأنهم : فرقة كلامية إسلامية تنتسب إلى واصل بن عطاء تميزت بمنهج عقلي خاص بها ، وبالأصول الخمسة التي تعدّ قاسماً مشتركاً بين جميع فرقها.

نشأتهم وأصل ظهورهم. لقد جرى الخلاف في أصل هذه الفرقة ووقت ظهورها ، حيث إن بعض المعتزلة يرون أن مذهبهم مأخوذ عن علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — ، وأن محمد بن الحنفية^(٢٩) أخذ عنه هذا المذهب ، ثم أورثه محمد لابنه أبي هاشم^(٣٠) شيخ واصل بن عطاء^(٣١).

وهذا الرأي مردود للأسباب الآتية:

أولاً: لم يرد عن علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — ما يدل على أنه كان يعتقد الأمور التي اعتقدها المعتزلة .

(٢٨) الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط، ص ١٨٨، ١٨٩. نقلاً عن كتب عدة منها كتاب " كتابات أعداء الإسلام "، عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، ص ٩٣.

(٢٩) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بـ " ابن الحنفية "، ولد في السنة التي توفي فيها أبو بكر رضي الله عنه، روى عن أبيه علي بن أبي طالب وعن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وأبي هريرة وعمار بن ياسر ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم، وكان ورعاً تقياً كثير العلم توفي سنة ٨١ هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٤/ ١١٠ .

(٣٠) هو عبد الله بن محمد بن الحنفية، روى عن أبيه، وروى عنه الزهري وعمرو بن دينار، وكان ثقة قليل الحديث ولم يكن له عقب، مات مسموماً سنة ٩٨ هـ. سير أعلام النبلاء ، ٤/ ١٢٩.

(٣١) ينظر المنية والأمل، أحمد بن يحيى المرتضى، دار الندى للطباعة والنشر، ط ٢، ١٩٩٠ م، ص ٤.

ثانياً: إن علياً ——— رضي الله عنه ——— كان من أكثر الناس إثباتاً للقدر، فقد روى البيهقي أن علياً ——— رضي الله عنه ——— ذكرِ عنده القدر يوماً ، فأدخل أصبعه السبابة والوسطى في فيه فرقم بهما باطن يده ، فقال: (أشهد أن هاتين الرّقمّتين كانتا في أم الكتاب)^(٣٢). في حين وقف المعتزلة على الضد من هذا الموقف .

ثالثاً: إن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب الذي يدّعي المعتزلة أن واصل بن عطاء أخذ عنه الاعتزال كان يميل إلى الإرجاء^(٣٣)، أي : إن الإيمان لا تضر معه معصية ، وهذا نقيض مذهب المعتزلة.

وقد أدلى المستشرقون بدلوهم في هذا الموضوع ، وخلصوا إلى نتائج غريبة ——— كما هو شأنهم غالباً ——— حيث يرى " جولد تسيهر " أن أصل المعتزلة تولّد من نَزعةٍ ورِعَةٍ ، وأن المعتزلة إنما هم امتداد للجماعة الورعين^(٣٤). ولا يخفى خطأ هذا الرأي وذلك لأن الورع والزهد كان سمةً عامةً للمسلمين، فلو كان الاعتزال نشأ عن الورع فقط لكان الأولى بواصل بن عطاء أن

(٣٢) القضاء والقدر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م، باب ما روي عن جماهير الصحابة وأعلام الدين وأئمتهم في إثبات القدر ، رقم الحديث ٤٦٩، ص ٣٠٠.

(٣٣) ينظر سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن بن قايماز الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرق سوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣ هـ، ١٣٠/٤.

(٣٤) ينظر الموسوعة العربية الميسرة، ص ٦٦٨. نقلاً عن الدرر السنية، موقع ألكتروني يتكلم عن الفرق والمذاهب <http://www.dorar.net.enc/firq>

يتبع الحسن البصري لا أن يخالفه لأن الحسن البصري كان معروفاً بالتقوى
والزهد والورع .

ويرى بعض المستشرقين أيضاً مثل المستشرق " نيللو " والمستشرق
السويدي " نيبيرج " أن المعتزلة هم من بقايا الفرقة التي اعتزلت حرب عليّ
ومعاوية — رضي الله عنهما —^(٣٥) ، وهذا الرأي مردود أيضاً ، إذ لم يرد
عن الذين اعتزلوا علياً ومعاوية ما يؤيد أصول المعتزلة ، كما أن المعتزلة كانوا
يروون وجوب الخروج على الحكام بعكس الذين اعتزلوا حرب عليّ ومعاوية .

فضلاً عن هذا فقد خلص المفكر المصري أحمد أمين في كتابه " فجر
الإسلام " إلى رأي يستدعي الاستغراب مفاده أن كلمة " المعتزلة " مأخوذة من
أصل يهودي وهو كلمة " الفروشيم " وهي كلمة عبرية تعني المعتزلة ، وهم فرقة
يهودية كانت تتكلم في القدر^(٣٦) .

ولا يخفى أن ما ذهب إليه أحمد أمين إنما هو مجرد افتراض من غير دليل
مأثور عن المعتزلة أو عن غيرهم ، فضلاً عن ذلك فإن في هذا القول تجنّباً
واضحاً على فرقة كان لها أثر لا يُنكر في الدفاع والذب عن الإسلام ضد ملل
الكفر ألا وهم المعتزلة.

وأرى أن الرأي الصائب هو الذي ذكره جمهور علماء المسلمين وهو أن
بداية ظهور المعتزلة كانت عندما اعتزل واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري
لما خالفه في مسألة مرتكب الكبيرة. حيث تذكر لنا المصادر أن رجلاً دخل على

(٣٥) ينظر الموقع الإلكتروني السابق.

(٣٦) ينظر فجر الإسلام، لأحمد أمين، مطبعة الاعتماد،
مصر/ القاهرة، ١٣٤٧ هـ، ١٩٢٨ م، ١/٣٤٤ — ٣٤٥.

الحسن البصري ، فقال : (يا إمام الدين ، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر... فتفكر الحسن في ذلك ، وقبل أن يجيب قال واصل ابن عطاء : أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً، ولا كافر مطلقاً، بل هو في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد يقرر ما أجاب على جماعة من أصحاب الحسن ، فقال الحسن : اعتزل عنا واصل ، فسُمِّي هو وأصحابه المعتزلة^(٣٧).

ولقد كانت دعوة المعتزلة — في بداية ظهورهم — مقتصرة على النقاش وإيراد الحجج ضد الخصوم إلى أن جاءت خلافة المأمون عندما استطاع المعتزلة أن يسيطروا على مقاليد الأمور، واستطاع بعض رجالهم من التأثير على قرارات رأس السلطة من أمثال بشر المريسي^(٣٨)، وأحمد بن أبي دؤاد^(٣٩) مما أدى إلى فرض مذهب الاعتزال بالقوة ، فاضطهد الكثير من علماء المسلمين إلى أن جاء الخليفة المتوكل فأنهى سيطرة المعتزلة على الحكم .

(٣٧) الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤ هـ، عدد الأجزاء ٢، ٤٥/١.

(٣٨) هو بشر المريسي أبو عبد الرحمن البغدادي المتكلم المناظر البارع، أخذ عن القاضي أبي يوسف، ونظر في الكلام فغلب عليه، وكان جهماً له قدر عند الدولة، وصنف كتاباً في التوحيد، وكتاب " الإرجاء "، وكتاب " الرد على الخوارج " و " الرد على الرافضة في الإمامة " و " كفر المشبهة "، مات سنة ٢١٨ هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ، ١٠/١٩٩ .

(٣٩) هو أحمد بن أبي دؤاد فرج بن حريز الأيادي القاضي الكبير البصري ثم البغدادي، كان داعية إلى خلق القرآن، له كرم وسخاء وأدب وافر، وكان شاعراً مجيداً فصيحاً. ولد سنة ١٦٠ هـ ومات سنة ٢٤٠ هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ، ١١/١٦٩ .

وفي عهد البويهيين توطدت العلاقة بينهم وبين المعتزلة ، فعين القاضي عبد الجبار^(٤٠) قاضياً لقضاة الريّ بأمرٍ من صاحب بن عباد^(٤١). قال المقرئزي : (إن مذهب الاعتزال فشأت تحت ظل الدولة البويهية في العراق وخراسان وما وراء النهر)^(٤٢). ثم بعد ذلك انحسر مذهب المعتزلة وكاد أن ينتهي — كفرقة لها جمهورها ومناصروها —.

أشهر أسمائهم وأهم فرقهم.

لقد أُطلق على فرقة المعتزلة أسماء متعددة ، حيث قال الشهرستاني : (ويسمّون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية والعدلية ، وهم [أي : المعتزلة] قد جعلوا لفظ القدرية مشتركاً ، وقالوا : لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله احترازاً من وصمة اللقب ، إذ كان الذم به متفقاً عليه لقول النبي عليه الصلاة والسلام : «
الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ»^(٤٣)/^(٤٤)).

(٤٠) هو القاضي عبد الجبار أحمد بن عبد الجبار الهمداني العلامة المتكلم شيخ المعتزلة ، صاحب التصانيف ، من كبار فقهاء الشافعية. ولي قضاء القضاة بالري ، وتصانيفه كثيرة. مات في ذي القعدة ، ٤١٥ هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٢٤٤/١٧ .

(٤١) هو إسماعيل بن عباد بن عباس القزويني المعروف بالصاحب ، كان وزيراً من وزراء الدولة البويهية ، غلب عليه العلم والأدب توفي سنة ٣٨٥ للهجرة. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٢٠٣/١٦ .

(٤٢) الخطط للمقرئزي. نقلا عن الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، تأليف الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، عدد الأجزاء ٢ ، موقع الكاشف الإلكتروني <http://www.walkashf.net/mthaahp>

(٤٣) سنن أبي داود ، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، كتاب الديات ، باب في القدر ، رقم الحديث ٤٦٩١ ، ٤/٢٢٢ .

وقد افرقت المعتزلة إلى فرق عدة اختلفت فيما بينها في بعض المسائل، ولكنها بقيت متفقة على الأصول الخمسة التي تجمعهم ، ومن أهم فرقهم :
الواصلية^(٤٥) والهدلية^(٤٦) والنظامية^(٤٧) والشمالية^(٤٨) والجبائية^(٤٩) والبهشية^(٥٠).
ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من الذين خالفوا عقيدة المعتزلة أطلقوا عليهم لقب " الجهمية " نسبة الى جهم بن صفوان^(٥١) وذلك لأن المعتزلة وافقوا الجهمية في كثير من مسائلهم ، ومنها : نفي الصفات ، ونفي رؤية الله في الآخرة ، والقول

قال السيوطي في " اللآلئ المصنوعة " : (أخرج ابن الجوزي في كتاب العلل المتناهية... ثم علّه بأن يحيى بن سابق واه. ولم أجد أحداً قال فيه هذه العبارة، بل قال فيه أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات ... كما أن إخراج الحديث المتقدم في كتاب الموضوعات ليس بجيد ؛ لأن له طرقات أخرى لا يحكم عليها بالوضع، فلا فائدة إذن في إخراجها في الموضوعات ؛ لأنه يوهم أن الحديث من أصله موضوع وليس كذلك... بل ينتهي بمجموع طرقه إلى درجة الحسن الجيد المحتج به).

(٤٤) الملل والنحل، ٤٣/١.

(٤٥) نسبة إلى واصل بن عطاء، تقدمت ترجمته.

(٤٦) نسبة إلى أبي الهذيل محمد بن الهذيل البصري العلاف، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد تلميذ واصل، توفي سنة ٢٢٧ للهجرة. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٥٤٢/١٠ .

(٤٧) نسبة إلى أبي إسحاق إبراهيم بن سيار النظام مولى آل الحارث بن عباد، وهو شيخ الجاحظ. له تصانيف جملة منها: كتاب " الطفرة " و " الجواهر والاعراض " و " الوعيد " توفي سنة بضع وعشرين ومائتين. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٥٤١/١٠ .

(٤٨) نسبة إلى ثمامة بن أشرس من رؤوس المعتزلة اتصل بالرشيد ثم بالمأمون، وكان نديماً ظريفاً روى عنه تلميذه الجاحظ. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٢٠٣/١٠ .

(٤٩) نسبة إلى محمد بن عبد الوهاب الجبائي، أخذ عنه الكلام أبو الحسن الأشعري، ثم ناقضه وخالفه. توفي سنة ٣٠٣ للهجرة.

(٥٠) نسبة إلى أبي هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب، له كتاب " الجامع الكبير " أخذ الاعتزال عن أبيه توفي سنة ٣٢١. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٧/٤ .

(٥١) جهم بن صفوان أبو محرز الراسبي رأس الجهمية كان ينكر الصفات، قيل إن سلم بن أحوز قتله لإنكاره أن الله كلم موسى. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٢٦/٦ .

بخلق القرآن ، ومن الذين أطلقوا عليهم هذا اللقب الإمامان أبو الحسن الأشعري^(٥٢) وابن تيمية^(٥٣)، ومع ذلك فإن هناك فروقاً واضحة بين الجهمية والمعتزلة إذ إن المعتزلة وقفوا على النقيض من بعض آراء جهم بن صفوان ، إذ إن جهماً (كان جبرياً خالصاً)^(٥٤) ، ومن المعلوم أن المعتزلة ينكرون أن يكون الله سبحانه خالقاً لأفعال العباد .

(٥٢) ينظر الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق د. فوقية حسين، دار الأنصار، ط ١، ص ٦٧، ٧١، ٨٢، ١٢٢.

(٥٣) ينظر منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤٠٦ هـ، عدد الأجزاء ٨، ٦٠٤/٢.

(٥٤) الملل والنحل، ٨٥/١.

المطلب الثاني : أصول مذهبهم ، ومصادر عقيدتهم .

المعتزلة شأنهم شأن بقية الفرق الإسلامية لهم أصولهم وأدلتهم ومفاهيمهم ، ولهم منهج خاص بهم انطلقوا من خلاله ، وعليه بنوا مقدماتهم ، فخلصوا إلى نتائج اتفقوا وأجمعوا عليها ، وهي أصول الاعتقاد الخمسة ، وسنتناولها في هذا المطلب _____ إن شاء الله _____ .

وقبل أن أذكر هذه الأصول أريد أن أقول : إن مُعْظَم أصول المعتزلة الخمسة تتوافق مع ما ذهب إليه بقية فرق المسلمين _____ من حيث التسمية _____ ، ولكن المعتزلة كانوا يقصدون بهذه التسميات أموراً واعتقاداتٍ إضافيةً زائدةً على ما اتَّفَق عليه جمهور المسلمين .

_____ فمثلاً _____ الأصل الأول عند المعتزلة وهو " التوحيد " ، فإن هذا الأصل من حيث الاسم قد اتفقت عليه فرق المسلمين كافة ، ولا ينكره إلا كافر خارج عن دائرة الإسلام ، ولكن المعتزلة أرادوا به أمراً آخر _____ إضافياً _____ خالفوا به جمهور المسلمين وهو إنكار الصفات ، واستحالة رؤية الله في الآخرة ، والقول بخلق القرآن ، وينطبق هذا الأمر على بقية أصول المعتزلة كما سيأتي لاحقاً .

أصول المعتزلة الخمسة

أولاً — التوحيد : (هو تجريد الذات الإلهية عن كل ما يُتصور في الأفهام، ويُتخيّل في الأوهام والأذهان ، وهو ثلاثة أشياء : معرفة الله تعالى بالربوبية ، والإقرار له بالوحدانية ، ونفي الأنداد عنه جملة)^(٥٥).

وقد عرّف المعتزلة التوحيد بأنه : (العلم بأن الله واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيًا وإثباتًا على الحد الذي يستحقه ، والإقرار به)^(٥٦).

والتوحيد — كما أسلفتُ القول — لا يختلف فيه اثنان من المسلمين ، ولكن المشكلة تتمثل في الاعتقادات الناشئة عن التصور الخاطئ للتوحيد . فالمعتزلة بحجة نفي تعدد القدمات نفوا الصفات الإلهية ، وقد استنقوا مذهبهم هذا من الجهمية القائلين بنفي الأسماء والصفات جملةً بحجة أن إثباتها يؤدي إلى تعدد القدمات .

وفي هذا الخصوص قال واصل بن عطاء : (من أثبت لله معنى وصفةً قديمة، فقد أثبت إلهين)^(٥٧)، وقال القاضي عبد الجبار — نافيًا وجود الصفات القديمة مستقلةً عن الله عز وجل — : (لو كان القديم تعالى مريدًا بإرادة قديمة لوجب أن تكون هذه الإرادة مثلًا لله تعالى ؛ لأن القدم صفة من صفات النفس والاشتراك فيها يوجب التماثل)^(٥٨).

(٥٥) التعريفات، ٩٦/١.

(٥٦) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق د عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م، ص ١٢٨.

(٥٧) الملل والنحل، ٤٠/٢.

(٥٨) شرح الأصول الخمسة، ص ٤٤٧.

بناءً على هذا المفهوم عن التوحيد فقد ذهب المعتزلة الى نفي الصفات القديمة، والقول بخلق القرآن ، واستحالة رؤية الله في الآخرة .

قال الشهرستاني _____ رحمه الله _____ : (وانفقوا [أي: المعتزلة] على نفي رؤية الله تعالى في دار القرار، ونفي التشبيه عنه من كل وجه : جهةً ومكاناً وصورةً وجسماً وتحيزاً وانتقالاً وزوالاً وتغيراً وتأثراً ، وأوجبوا تأويل المتشابهة فيها ، وسمّوا هذا النمط توحيداً) (٥٩).

وعلى سبيل المثال فقد تكلم القاضي عبد الجبار المعتزلي عن مسألة رؤية الله في الآخرة _____ وهي مسألة تدخل في ضمن مباحث التوحيد عند المعتزلة _____ فقال : (فإن قيل : فما الدليل على أن الله تعالى لا يرى ؟ قيل له : لأن الله تعالى قد قال : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (٦٠)، وإدراك الأبصار هو رؤية البصر، فيجب أن لا يرى به ، ولأن البصر لا يرى به إلا ما كان في جهة دون جهة، وتعالى الله عن ذلك لأن ذلك علامة الحدوث ، فيجب أن لا يرى بالأبصار، وإنما يرى بالقلوب والمعرفة والعلم) (٦١).

ثانياً _____ العدل : ولذلك أطلق المعتزلة على أنفسهم لقب " العدلية " (٦٢)، ويقصد المعتزلة بالعدل جملة أمور: منها إنكار خلق الله لأفعال العباد ، والقول بالتحسين والتقبيح العقليين ، وإيجاب فعل الأصلح على الله . فالعدل _____

(٥٩) الملل والنحل، ٤٢/١ .

(٦٠) سورة الأنعام، جزء من الآية ١٠٣ .

(٦١) الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، تحقيق د. فيصل بدير عون، مطبوعات جامعة الكويت، ط ١، ١٩٩٨ م، ص ٧٤ .

(٦٢) ينظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الرزاق مهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٤٣/١ و ١٤٨/٢ .

حسب تصورهم — يتناقض مع كون أفعال العباد مخلوقة لله سبحانه تعالى .
قال القاضي عبد الجبار: (فإن قيل: فأخبرني عن العدل ما هو ؟ قيل له : هو العلم بتنزيه الله عز وجل عن كل قبيح ، وأن أفعاله كلها حسنة ، وتفسير ذلك أن تعلم أن جميع أفعال العباد من الظلم والجور وغيرهما لا يجوز أن يكون من خلقه ، ومن أضاف ذلك إليه فقد نسب إليه الظلم والسفه ، وخرج من القول بالعدل) (٦٣)، وقال أيضاً — وهو يتكلم عن خلق الأفعال تحت عنوان — : (الكلام في أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم ، وأنهم المحدثون لها) (٦٤). ويقول أيضاً : (اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم ، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم ، وأن من قال إن الله سبحانه خالقها ومحدثها ، فقد عظم خطؤه) (٦٥).

ثالثاً — الوعد والوعيد : ومقصد المعتزلة من هذا الأصل وجوب الثواب على الطاعة ، والعقاب على المعصية ، واستحالة العفو عن مرتكب الكبيرة — إن لم يتب — وذلك لأن الله توعدَّ العصاة بالعقاب، ولا يجوز على الله سبحانه أن يخلف وعيده، وفي هذا الخصوص قال القاضي عبد الجبار : (فإن قيل : فأخبرني عن الوعد والوعيد ما هما ؟ قيل له : العلم بأن كل ما وعد الله به من الثواب لمن أطاعه، وتوعدَّه من العقاب لمن عصاه ، فسيفعله لا محالة ؛ لأنه لا يُبدل القول لديه ، ولا يجوز عليه الخلف في وعده ووعيده ، ولا الكذب في الإخبار به ، بخلاف ما ذهب إليه المرجئة) (٦٦). وقال إبراهيم النظام : (إن الله لا يقدر على أن يفعل بعباده خلاف ما فيه صلاحهم ، ولا يقدر أن ينقص

(٦٣) الأصول الخمسة، ص ٦٩.

(٦٤) شرح الأصول الخمسة، ص ٣٢٣.

(٦٥) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ٨ / ٣. نقلاً عن الدرر السننية موقع الإلكتروني.

(٦٦) المصدر السابق، ص ٧٠.

من نعيم أهل الجنة ذرة ، لأن نعيمهم صلاح لهم، ونقصان ما فيه صلاحهم ظلم^(٦٧). وقال الشهرستاني: (واتفقوا [يعني : المعتزلة] على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد)^(٦٨).

كما أوصلهم قولهم بالوعد والوعيد إلى إنكار الشفاعة للعصاة متفقين مع الخوارج في هذا الاعتقاد . إذ قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾^(٦٩). قال : (فإن قلت : هل فيه دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة ؟ قلت : نعم ؛ لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفس حقاً أخلت به من فعلٍ أو تركٍ ، ثم نفى أن يقبل منها شفاعة شفيح ، فعلم أنها لا تقبل للعصاة)^(٧٠).

رابعاً ————— المنزلة بين المنزلتين : وقد اختص المعتزلة بوضعهم هذا الأصل ، ولم يستقوه عن غيرهم ، حيث إن المعتزلة كانوا قد استقوا بقية أصولهم عن غيرهم من الفرق ، فالتوحيد أي : إنكار الصفات سبقهم إليه الجهمية ، والعدل أي : إنكار خلق الله أفعال العباد سبقهم إليه معبد الجهني^(٧١)، والوعد والوعيد بمعنى استحالة العفو عن العصاة أصحاب الكبائر سبقهم إليه الخوارج ، وكذلك الأصل الخامس وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد سبقهم الخوارج إليه ————— كما سيأتي ————— أما قولهم بالمنزلة بين المنزلتين فإنه مما انفرد به

(٦٧) الانتصار والرد للخياط، ص ٢١.

(٦٨) الملل والنحل، ٤٥/١.

(٦٩) سورة البقرة، الآية ٤٨،

(٧٠) تفسير الكشاف، ١/١٦٥.

(٧١) هو معبد بن عبد الله الجهني من التابعين وهو أول من تكلم بالقدر في زمن الصحابة ، حدث عن عمران بن حصين ومعاوية وابن عباس وابن عمر، مات قبل التسعين للهجرة.

ينظر سير أعلام النبلاء ، ١٨٥/٤ .

المعتزلة وابتدعوه بامتنياز، إذ إن هذا الأصل كان السبب الأول لظهور المعتزلة
_____ كفرقة لها اسمها ورجالها وأصولها _____ وقد اعتزل واصل بن عطاء
مجلس الحسن البصري بسبب هذا القول^(٧٢).

وقد عرّف المعتزلة هذا الأصل عندهم بأنه : (العلم بأن لصاحب الكبيرة
اسماً بين الاسميين، وحكماً بين الحكمين)^(٧٣). أي: إنه ليس مؤمناً ولا كافراً
_____ من حيث الاسم _____ وأنه مخلد في النار ومعذب فيها، ولكن عذابه
أقلُّ من عذاب الكفار في النار _____ من حيث الحكم _____.

خامساً _____ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: هذا هو الأصل
الخامس من أصول المعتزلة، ومما يسترعي الاستغراب
أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس _____ في حقيقته _____ أمراً
اعتقادياً، وإنما هو حكم شرعي عملي، ومع ذلك فقد عدّه المعتزلة أصلاً اعتقادياً.
قال القاضي عبد الجبار : (فإن قيل : فأخبرني عن الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر ما هما ؟ قيل له : الأمر بالمعروف على ضربين : أحدهما واجب وهو
الأمر بالفرائض ضيعها المرء ، والآخر نافلة وهو الأمر بالنوافل إذا تركها المرء
، فأما النهي عن المنكر فكله واجب)^(٧٤) . ويريد المعتزلة بإثباتهم هذا الأصل
وجوب الخروج على أئمة الجور، ومُحاربة مَنْ خالف أصولهم من المسلمين^(٧٥).

(٧٢) ينظر الملل والنحل ١/٤٥.

(٧٣) شرح الأصول الخمسة، ص ١٣٧.

(٧٤) الأصول الخمسة، ص ٧١.

(٧٥) وذلك لأن المعتزلة قد يحكمون على من خالف
أصولهم بالكفر، فقد قال القاضي عبد الجبار في كتابه " الأصول الخمسة "
ص ٦٧: (أصول الدين خمسة: التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر

وفي هذا الخصوص قال الإمام أبو الحسن الأشعري — رحمه الله — : (فقالت المعتزلة: إذا كنا جماعة، وكان الغالب عندنا أنا نكفي مخالفتنا عقَدنا للإمام، ونهضنا فقتلنا السلطان وأزلناه، وأخذنا الناس بالانقياد لقولنا، فإن دخلوا في قولنا الذي هو التوحيد، وفي قولنا بالقدر، وإلّا قتلناهم، وأوجبوا على الناس الخروج على السلطان)^(٧٦).

ويبدو لي أن المعتزلة عندما وضعوا هذه الأصول الخمسة فإنهم لم يكونوا يقصدون بها مجرد بيان أصول الدين فقط ، وإنما أرادوا أن يوجدوا الفاصل الاعتقادي والفكري بينهم وبين غيرهم من الفرق الإسلامية، ولذا فإنهم لم يقصدوا من هذه الأصول ما قصده غيرهم من جمهور المسلمين . فالتوحيد عندهم قصدوا به معنى زائداً على ما فهمته بقية الفرق الإسلامية ألا وهو نفي الصفات، وقصدوا من العدل إنكار خلق الله لأفعال العباد، كما أنهم قصدوا بالوعد والوعيد وجوب إثابة الطائع ومعاقبة العاصي، وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنهم أرادوا به وجوب الخروج على السلطان ومحاربة المخالفين لأصولهم — والله أعلم — .

بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه الأصول عليها مدار الدين، ومن خالف فيها فهو عظيم الخطأ، وربما كفر أو فسق بذلك).

(٧٦) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق " هلموت رينر"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٤٦٦/١.

المطلب الثالث : أسباب ظهور الاعتزال

لا يمكن لمذهب أو فكر أو معتقد أن ينشأ من فراغ، بل لا بُدَّ من أسباب وعوامل مختلفة تؤدي الى ظهور هذا الفكر أو المذهب. أما بالنسبة لعوامل وأسباب ظهور الاعتزال فيمكن أن نجملها فيما يأتي :

أولاً — العامل الديني (الدفاع عن الإسلام) .

بعد أن أظهر الله دينه، وبدأ الناس يدخلون في دين الله أفواجا، ودخلت الأمم على اختلاف أديانها وقومياتها وحضاراتها في الإسلام، وكان من هذه الأمم من دخل في الإسلام وهو يحمل موروثاً عقائدياً وفكرياً، فنقله الى الإسلام — عن غير قصد —، ومنهم من اعتنق دين الإسلام تقيّةً، ودسَّ فيه الكثير من معتقداته بدافع الحقد والكراهية لهذا الدين الجديد، وشرعوا يكيّدون للإسلام ويحاولون تشويه معالمه.

وفي خضمّ تلك الظروف انبرى علماء المسلمين — ومنهم المعتزلة — للرد على أولئك المغرضين وإبطال حججهم. وقد كان للمعتزلة أثر كبير في هذا الشأن، فعلى سبيل المثال تذكر لنا المصادر التاريخية كتاباً ألفه أبو الهذيل العلاف المعتزلي اسمه " كتاب ميلاس "، وميلاس هذا كان مجوسياً ثنويّاً، ثم هداه الله للإسلام، وسبب إسلامه أنه جمع بين أبي الهذيل العلاف، وبين بعض الثنوية، فناظرهم أبو الهذيل حتى أفحمهم وأظهر باطلهم^(٧٧).

(٧٧) ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، عدد الأجزاء ٧، ٤/٢٦٦.

هذا وقد كان المعتزلة يرسلون أتباعهم إلى مختلف الأقطار بهدف الدعوة إلى الإسلام ، إذ أرسل واصل بن عطاء عبد الله بن الحارث إلى المغرب، وحفص بن سالم إلى خراسان، فأجابهما إلى الإسلام خلق كثير^(٧٨).

فضلاً عن هذا فإن نشاط المعتزلة — في الدفاع عن الإسلام — لم يقتصر على المناظرات والجدل فحسب، وإنما تعداهما إلى تصنيف الكتب في الرد على الملل والنحل المخالفة للإسلام . (ومجمل القول إن المعتزلة قد أدوا دوراً عقائدياً عظيماً في الدفاع عن مبادئ الإسلام أمام المانوية والبراهمة والفلسفات الدينية المنحرفة كالصابئة والغنوصية)^(٧٩).

ثانياً — العامل الثقافي .

ويتمثل هذا العامل بالاختلاط الحضاري، والتأثر بالثقافات الدخيلة سلباً وإيجاباً، فبعد أن فتح المسلمون البلاد، وانفتحوا على الأمم والحضارات وأنواع الديانات — السماوية والأرضية — وجدَّ المسلمون أنفسهم أمام أديان وثقافات عريقة خصوصاً عندما توجه المسلمون إلى الترجمة ، ونقلوا الكثير من أفكار الفرس والهند واليونان ، وكان ذلك سبباً مباشراً في التأثر — النسبي — الذي ظهر على بعض الفرق الإسلامية ، وعلى سبيل المثال : فإن اليهود كان لهم السبق في القول بخلق التوراة، إذ إن لبيد بن الأعصم — اليهودي الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم — كان يقول بخلق التوراة، ثم أخذ عنه هذه المقولة ابن أخته طالوت، وصنّفَ في خلق القرآن، ثم أخذ الجعد بن درهم هذه

(٧٨) ينظر الحور العين، نشوان الحميري، ص ٦٢. « الموسوعة الشاملة ».

(٧٩) الفكر الإسلامي، د محسن عبد الحميد، ط ١، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧ م، ص ٢٦.

المقولة عن طالوت^(٨٠)، ومن ثم تبني الجهمية والمعتزلة هذه الفكرة ودعوا الناس إليها بشتى الوسائل .

فضلاً عن ذلك فإن دراسة المعتزلة للفلسفة والمنطق اليونانيين كان له تأثير واضح في طريقة تفكيرهم واستنباطهم وبحثهم عن الحقائق .

ومما تجدر الإشارة إليه هو إن بعض الباحثين اختلط عليهم الأمر في هذا الشأن ، إذ إن المعتزلة وإن كانوا قد درسوا الفلسفة اليونانية واهتموا بها ، لكنهم لم يعدوا هذه الفلسفة من المسلّمات التي يجب الخضوع لحكمها ، ولم يحاول المعتزلة _____ قطعاً _____ أن يوفّقوا بين الدين والفلسفة إذا تعارضتا، وإنما الذي فعل هذا هم الفلاسفة المشاؤون كابن سينا والفارابي وإخوان الصفا وغيرهم ، أما المعتزلة فإنهم لم يتوانوا في الردّ على كثير من أصول وفروع الفلسفة اليونانية .

إذن فالفارق بين المعتزلة ، وبين الفلاسفة المشائين هو أن المشائين نظروا إلى فلسفة اليونان نظرة عصمة ، فصارت جهودهم وإبداعاتهم تدور في حدود الفلسفة اليونانية ، ولم يجرؤوا على الخروج عن هذا النطاق ، أما المعتزلة فإن اعتدادهم بحكم العقل حملهم على الرد على تلك الفلسفة بكل صراحة وجرأة^(٨١) .

ومما تجدر الإشارة إليه _____ أيضاً _____ هو أنه إذا كان لدراسة المنطق والفلسفة بعض الأثر السلبي على فكر المعتزلة ، فبالمقابل كان لهذه الدراسة آثار إيجابية واضحة ، حيث إن دراستهم للمنطق والفلسفة مكنتهم من

(٨٠) ينظر الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥ هـ، ٦/١٢١ .

(81) وقد فصلّ الدكتور محسن عبد الحميد هذه المسألة بدقة في كتابه الفكر الإسلامي ، ص

الرد على أعداء الإسلام بنفس سلاح هؤلاء الأعداء، ولا يبعد أن المعتزلة درسوا المنطق والفلسفة لكي تتأتى لهم مجاراة الخصوم بالسلاح نفسه.

ثالثاً — العامل السياسي .

ويتمثل هذا العامل في ردة فعل المعتزلة تجاه بعض الحكام الذين عرفوا بالجور والظلم ، إذ كان هؤلاء الحكام يتذرعون بالقدر، أي: إن سبب ظلمهم الناس هو أن الله قدر عليهم هذا !

وتروي لنا المصادر التاريخية أن معبد الجهني توجه هو وعطاء بن يسار^(٨٢) للقاء الحسن البصري — رحمه الله — ، فقالا: (يا أبا سعيد ، هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ، ويأخذون أموالهم ، ويقولون : إنما تجري أعمالنا على قدر الله ! فأجابهم الحسن : كذب أعداء الله)^(٨٣).

ومن ناحية أخرى فقد حاول المعتزلة جاهدين أن يصلوا الى رأس السلطة، لكي يستعينوا بالحكام على نشر معتقداتهم، وقد نجحوا في ذلك — فعلاً — في مناسبات عدة ، حيث قيل إن الخليفة الأموي يزيد بن الوليد كان قديراً^(٨٤) ، وقال الشافعي — رحمه الله — : (لما ولي يزيد

(٨٢) عالم المدينة ومفتيها، ولد في خلافة عثمان، وحدث عن زيد بن ثابت وابن عباس وأبي هريرة وجابر بن عبد الله وابن عمر توفي سنة ١٠٧ هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ، ٤/٤٤٨ ،

(٨٣) ينظر الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلجعي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م، رقم الحديث ١٤٤١، ٤٠٣/٣.

(٨٤) ينظر تاريخ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ، عدد الأجزاء ٥، ٤/٢٧٢.

بن الوليد دعا الناس إلى القدر وحملهم عليه^(٨٥)، وكذلك آخِر خلفاء الأمويين مروان بن محمد كان يُلقَّب بالجعدي : (لأنه تعلَّم من الجعد بن درهم مذهبَه في خلق القرآن ونفي القدر)^(٨٦).

ولكن النجاح الحقيقي في الوصول إلى السلطة حصل في عهد العباسيين، وذلك عندما سيطروا على مقاليد الأمور في زمن الخليفة العباسي المأمون ، فاستغلَّ المعتزلة هذه الفرصة ، وحملوا الناس على الاعتزال ، ولو كان ذلك عن طريق الاضطهاد والقوة والتكيل.

هذه ————— إجمالاً ————— هي أهم الأسباب التي أدَّت الى ظهور الاعتزال.

(٨٥) سير أعلام النبلاء، ٣٧٦/٥.

(٨٦) الكامل في التاريخ، ٧٧/٥.

المبحث الثاني

المعتزلة بين النجاح والفشل ، وآثار فكرهم في حاضرنا

المطلب الأول : مدى نجاح المعتزلة في تحقيق أهدافهم .

إن الحكم على فرقة إسلامية لها أصولها ومدارسها ورجالها، ولها تاريخها المليء بالأحداث ، ولها منهجها الذي لم تحد عنه ، إن الحكم على مثل هذه الفرقة بالنجاح أو الفشل ليس بالأمر السهل أبداً .

وكم تمنيتُ أن أكتفي بنقل أقوال أهل العلم في هذا الشأن ، ولكن من خلال مطالعتي لكثير من دراسات الباحثين المتأخرين في هذا الموضوع وجدت معظم الذين خاضوا فيه ما بين متحامل على المعتزلة يعضُّ النظر عن المحاسن ، ويُظهر المساوئ بل يُعظمها ، وبين متعاطف يبذل السيئات حسنات.

كما أن ما وصل إلينا من المآثور عن السلف في الحكم على المعتزلة تناول جانباً واحداً ، وهو الجانب الديني الاعتقادي ، أو مدى قرب المعتزلة أو بعدهم عن حقائق الإسلام ، كما إن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن ما حصل من الفتنة بين المعتزلة وبين أهل السنة أضفى نوعاً من التشويش والتشنج على من عايش تلك الحقبة .

ومصدقا لما ورد في الأثر: « إِنِ الْفِتْنَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ تَشَبَّهَتْ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ

تَبَيَّنَتْ »^(٨٧). فإن لتلك الحقبة خصائص اجتماعية وسياسية تجعل من الصعب

على من عايشوها أن يحكم كل فريق منهم على خصمه من غير تشنج أو تشدد .

ولكي أدخل في أصل الموضوع أقول : إن لكل مذهب من المذاهب أهدافاً يرنو الى تحقيقها ، ويسعى الى الوصول إليها . هذه الأهداف هي التي أسس هذا المذهب أو ذلك من أجل تحقيقها ، كما إن تحقيق هذه الأهداف هو المعيار لنجاح هذا المذهب أو فشله .

ولو تتبعنا تاريخ الفرق والمذاهب الكلامية الإسلامية لوجدناها تهدف إلى أربعة مقاصد، أو إلى بعضٍ من هذه الأربعة . هذه الأهداف أو المقاصد هي : الدفاع عن الإسلام ، والوصول الى السلطة ، وإيجاد الأتباع ، والبحث عن حقائق الدين^(٨٨) .

وبعبارة أخرى أقول: إن المذاهب الكلامية الإسلامية تدور كلها في ثلاثة

محاور:

(٨٧) السنن الواردة في الفتن، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د ضياء الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٦ هـ، عدد الأجزاء ٦، ١/٢٣٤ . وهو أثر موقوف على الصحابي مطرف بن عبد الله.

(٨٨) وقد يضاف إلى هذه المقاصد الأربعة العامل الاقتصادي ولكني لم أذكره لأنه غالباً ما يندرج في العاملين الثالث والرابع، أي: الوصول إلى السلطة وتكثير الأتباع.

الأول — المحور الديني ، ويتمثل في:

أ : الدفاع عن الإسلام .

ب : البحث عن الرأي الصواب الأقرب إلى الإسلام.

الثاني — المحور الاجتماعي، ويتمثل في إيجاد الأتباع وتكثيرهم .

الثالث — المحور السياسي، المتمثل في الوصول إلى السلطة .

فهل نجح المعتزلة في تحقيق هذه الأهداف ، أو تحقيق بعضها ، أم لم ينجحوا في تحقيق أي هدف منها ؟

ولكي يكون من الممكن الجواب على هذا السؤال فإن علينا أن نتناول هذه الأهداف بالتفصيل ، وهي كما يلي :

أولاً: الدفاع عن الإسلام

أستطيع القول : إن هذا المقصد كان هو الهدف الأعظم للمعتزلة في بداية ظهورهم ، وإن المعتزلة كان لهم قصب السبق في الذب عن الإسلام والدفاع عنه ضد الأعداء.

ففي الوقت الذي كان فيه الكثير من علماء المسلمين يناون بأنفسهم ويتورعون عن الخوض في المسائل الكلامية مع الخصوم ، إلا أن المعتزلة لم يتوانوا عن الدخول في مناظرات وسجالات عقائدية مع أهل الملل والنحل المخالفة ، وإن ما ذكرته ونقلته عنهم في المطلب السابق في خصوص دفاعهم عن الإسلام — بل ودعوتهم الى الإسلام — إنما هو خير دليل على جهودهم الحثيثة لتحقيق هذا الهدف السامي.

بناءً على هذا أستطيع القول : إن المعتزلة
نجحوا في تحقيق هذا المقصد — أعني الدفاع عن الإسلام — .

ثانياً: الوصول إلى السلطة .

إن هذا الهدف يتمثل — حسب ما أعتقد — في أن المعتزلة لما
رأوا ما أصاب الفرق الكلامية التي سبقتهم ، والتي كانوا يوافقونها ويلتقون معها
في كثير من المسائل الاعتقادية مثل الجهمية — لما رأى المعتزلة —
ما أصاب هذه الفرق من بطش ومطاردة واستئصال من قبل السلطة الحاكمة علموا
بأنه لا يمكن لمعتقداتهم أن تنتشر ، أو أن يكتب لها النجاح إلا إذا وصلوا إلى سدة
الحكم ليواصلوا مهمتهم من غير عرقلة أو تخويف .

وقد تمَّ للمعتزلة ما أرادوا ، ونجحوا فعلاً في الوصول إلى ما كانوا يريدون
إليه في أزمان متباينة في عهد خلافة الأمويين ، ثم تكَلَّت جهودهم بالنجاح عندما
سيطروا على مقاليد الحكم في زمن الخلافة العباسية ، ووصلوا إلى هرم السلطة
في عهد ثلاثة خلفاء متتابعين وهم : المأمون والمعتصم والواثق .

من هذا المنطلق يمكننا القول : إن
المعتزلة نجحوا في تحقيق هذا الهدف [الذي هو الوصول
إلى هرم السلطة] في أوقات مختلفة ، وخصوصاً في زمن الخلافة العباسية .

ثالثاً : إيجاد الأتباع وتكثيرهم .

لا بدّ لكل مذهب من المذاهب من أتباع ينتحلونه ، ويؤمنون به ، ويدافعون
عنه ، ويبلِّغون تعاليمه ، وينقلونه إلى الأجيال اللاحقة ، وذلك حتى يبقى هذا

المذهب حياً يتنفس ، وإن المتنبّع لتاريخ المعتزلة يجد أنهم قد مروا بأحوال مختلفة ومتفاوتة ما بين مدّ وجزر، وما بين قوة وضعف ، ومع ذلك فإن المعتزلة — حتى عندما كانوا في أوج قوتهم وهيمنتهم — فإنهم مع ذلك لم يكونوا مذهباً سائداً أو شعبياً — إذا صحّ التعبير — .

فالمعتزلة مع هيمنتهم على السلطة الحاكمة في زمن ثلاثة خلفاء عباسيين متتابعين^(٨٩) إلا أنهم لم يستطيعوا أن يقنعوا عامّة الناس بانتحال مذهب الاعتزال، حيث كانت لهم الغلبة ، ولم تكن لهم الأغلبية ، وبقي مذهبهم نخبياً لا ينتحله إلا من درس علوم المنطق والفلسفة ، ومن المعلوم أن عامة الناس لم تكن لهم توجهات أو رغبة في مثل هذه العلوم ، مما أدّى إلى عدم امتداد الاعتزال ، بل وإلى انحساره ، وبمرور الزمن فإن مذهب المعتزلة قد اندثر — كفرقة لها أتباع ومقلدون — .

أما معتقداتهم وأفكارهم فإن كثيراً منها قد أُدرج في بعض المذاهب الأخرى كالشيعة الزيدية ، والشيعة الإمامية ، ولم يبق على أرض الواقع مذهب اسمه الاعتزال .

رابعاً : البحث عن الرأي الصواب الأقرب إلى الإسلام .^(٩٠)

إن الحكم على المعتزلة في هذا الخصوص يحتاج إلى فهم دقيق ، وخلفية علمية واسعة ، وإلى تجرّد وموضوعية .

(٨٩) هم المأمون والمعتصم والواثق . ينظر سير أعلام النبلاء، ٢٧٣/١٠، ٢٩١/١٠، ٣٠٧/١٠ .

(٩٠) إنما أُخرتُ هذا الموضوع لحساسيته البالغة.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الحكم على المخالف بالهداية أو الضلال ، وبالإيمان أو الكفر إنما هو أمر خطير للغاية ، وتتبنى عليه نتائج خطيرة ، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ : يَا كَافِرٌ ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا » (٩١).

لذا فإنني سوف أوثر السلامة ، وأحيلُ الحكم على المعتزلة إلى ما ورد من الأخبار عن السلف الصالح في هذا الخصوص، فإنهم — بلا شك — أكثر علماً وإنصافاً ودراية ، وهم — أيضاً — أكثر معرفةً بالمعتزلة ، وأشدُّ احتكاكاً بهم ، وأدرى بمقاصدهم . آخذين بعين الاعتبار الخصائص والظروف التي كانت تسود المجتمع وتحكمه آنذاك .

أقوال علماء السلف في الحكم على المعتزلة .

وسأقتصر على بعض ما ورد عن السلف (٩٢) في حكمهم على المعتزلة :

١ — سئل الإمام مالك بن أنس — رحمه الله — عن تزويج

القدري [الذي ينكر خلق الله لأفعال العباد، ومن المعلوم أن المعتزلة كانوا

(٩١) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل، رقم الحديث ٥٧٥٣، ٢٢٦٤/٥.

(٩٢) أقصد بعلماء السلف العلماء الذين عاشوا في القرون الثلاثة الأولى وهو الصحابة والتابعون وتابعو التابعين.

يعتقدون هذا المعتقد [فنهى الإمام مالك عن تزويج القدرى ، وقرأ قولَ الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾^(٩٣) (٩٤).

٢ — سئل الإمام الشافعي — رحمه الله — عمّن يقول بخلق القرآن [ومعلوم أن المعتزلة كانوا يقولون بخلق القرآن] ، فقال: (هؤلاء زنادقة، من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن الله مخلوق)^(٩٥).

٣ — الإمام أحمد بن حنبل — رحمه الله — تعرّض لأنواع الاضطهاد والتعذيب والأذى، ومع وجود الرخصة الشرعية له بسبب تعرضه للاضطهاد والتعذيب إلا أنه أبى أن يوافق المعتزلة في اعتقاداتهم ، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلُّ على شناعة معتقدات المعتزلة عنده ، فضلاً عن هذا فقد كان الإمام أحمد بن حنبل — رحمه الله — يُفتي بأنه : (لا يُصلّى خلف القدرية والمعتزلة)^(٩٦) ، وقد نقل ابن تيمية عن الإمام أحمد في حكم المعتزلة قولين : التكفير والتفسيق ورجّح عدم التكفير^(٩٧).

٤ — الإمام أبو الحسن الأشعري — رحمه الله — وصف المعتزلة بأنهم من الزائغين عن الحق حيث افتتح كتابه " الإبانة " قائلاً : (أما بعد ، فإن

(٩٣) سورة البقرة، جزء من الآية ٢٢١.

(٩٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسين اللالكائي، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢ هـ، رقم الحديث ١٣٥٢، ٧٣٢/٤.

(٩٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، رقم الحديث ٤٣٢، ٢٥٧/٢.

(٩٦) السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق د محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٦ هـ، رقم الحديث ٨٣٣، ٣٨٤/١.

(٩٧) ينظر مجموع الفتاوى، ٣٤٨/٢٣.

كثيراً من الزائغين عن الحق من المعتزلة ، وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم (٩٨) ، وكذلك فإن أبا الحسن الأشعري شبّه المعتزلة بالنصارى الذين عطّلوا صفات الله عز وجل فقال : (ونفت المعتزلة صفات ربّ العالمين ، وزعمت أن معنى " سميع بصير " راءٍ بمعنى عليم ، كما زعمت النصارى أن سمع الله هو بصره ، وهو رؤيته ، وهو كلامه ، وهو علمه وهو ابن الله) (٩٩) ، بل إن الإمام أبا الحسن الأشعري — رحمه الله — شبّه كلام المعتزلة في الصفات بكلام الزنادقة ، فقال : (لأن الزنادقة قد قال كثير منهم : إن الله تعالى ليس بعالم ولا بقادر ولا حيّ ولا سميع ولا بصير ، فلم تقدر المعتزلة أن تقصح بذلك فأنت بمعناه) (١٠٠).

٥ — لقد كان المعتزلة من المقصودين بالردود والانتقادات والكتب التي صنّفها علماء وأئمة السلف الصالح في الردّ على الجهمية والقدرية ، وذلك بسبب اتفاق المعتزلة مع الجهمية والقدرية في كثير من الأصول والمسائل العقديّة ، ولا سيّما إذا عرفنا أن كثيراً من علماء أهل السنة كانوا يطلقون على المعتزلة مصطلح " الجهمية " و " القدرية " .

وإن من أبرز وأقدم الكتب والرسائل التي ألفها علماء السلف في هذا الشأن الكتاب الذي ألفه الإمام أحمد بن حنبل — رحمه الله — وهو " الردّ على الزنادقة والجهمية " ، وكذلك كتاب " الحيدة " لعبد العزيز بن يحيى الكناني ، من أقران الإمام أحمد .

(٩٨) الإبانة عن أصول الديانة، ص ١٤ .

(٩٩) الإبانة عن أصول الديانة ، ص ١٥٨ .

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٤٣ .

هذا ما وجدته من خلال بحثي ودراستي للمصادر التي اطلعتُ عليها في هذا الخصوص ، ولو أنني وجدتُ أحداً من السلف الصالح قد أثنى على المعتزلة ، أو صوّبهم ، أو التمس العذر لهم لما توانيتُ عن ذكره أبداً ، وإنما أنا هنا مجرد ناقل عن السلف الصالح في هذا الموضوع ، فقد أخلتُ الحكم على المعتزلة عليهم ، وأسندتُ الأقوال في هذا الخصوص إليهم ، وبركة العلم إسناده ، ومن أسند فقد استبرأ لنفسه .

ولكني وجدت أن الإمام الذهبي — رحمه الله — يحاول أن يلتمس العذر للمعتزلة، ولا يوصلهم إلى دركات الكفر، ففي ترجمة الذهبي لبشر المريسي المعتزلي في "سير أعلام النبلاء" قال : (ومات في آخر سنة ثمانى عشرة ومائتين ، وقد قارب الثمانين ، فهو بشرُ الشرِّ ، وبشرُ الحافي بشرُ الخير ، كما أن أحمد بن حنبل هو أحمد السنة ، وأحمد بن أبي دؤاد أحمدُ البدعة ، ومَن كفر ببدعةٍ وإن جلتَ ليس هو مثل الكافر الأصلي ولا اليهودي والمجوسي ، أباي الله أن يجعل من آمن بالله ورسوله واليوم الآخر وصام وصلى وحج وزكى وإن ارتكب العظائم وضلَّ وابتدع كمن عاند الرسولَ وعبدَ الوثنَ ونبذَ الشرائع وكفر ، ولكن نبراً إلى الله من البدع وأهلها) (١٠١).

قلت: وكلام الذهبي يستحق أكبر قدر من الاعتناء والدراسة ، فإنه يصلح أن يكون أساساً لمنهج موضوعي جديد ، ورؤية واضحة تجاه الفرق المخالفة^(١٠٢)

.

^(١٠٢) وإنما لم أذكر كلام الذهبي مع كلام السلف الصالح ؛ لأنني التزمتُ أن أنقل أقوال السلف أصحاب القرون الثلاثة الأولى في هذا الخصوص ، أما الإمام الذهبي فقد كان متأخراً عن هذه القرون الثلاثة .

المطلب الثاني : عوامل انحسار الاعتزال

قد يستغرب بعض الناس ويتساءلون: كيف أن الاعتزال ذلك المذهب العريق الذي وصفه الشهرستاني بأنه أحد الفرق التي كان لها : (كتب صنفوها ، ودولة عاونتهم ، وصوله طاوعتهم) (١٠٣) . أقول — قد يستغرب بعض الناس — كيف أن هذا المذهب اندثر، ولم يعد له وجود على أرض الواقع ؟

إن اندثار مذهب المعتزلة — أعني اندثاره كفرقة لها أتباع ، ولها وجود في واقع المجتمع الحاضر — لا بدَّ له من أسباب وعوامل معتبرة كانت هي السبب المباشر لما آل إليه الاعتزال ، ولو تتبَّعنا هذه الأسباب والعوامل لوجدناها تنحصر فيما يأتي:

أولاً — العامل الديني .

إن الميزة التي يمتاز بها أيُّ دين من الأديان السماوية هي ميزة القدسية النابعة من علاقة هذا الدين بالله عز وجل ، وإن أيَّ تجاوز — مهما صَغُر — على هذه القدسية ستترتب عليه آثار سلبية وخيمة .

وانطلاقاً من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا تفكروا في الله وتفكروا في

خُلِقَ اللهُ » (١٠٤)، فعندما يخضع التفكير في ذات الله — مع النهي عنه —

(١٠٣) الملل والنحل، ٤٢/١ .

(١٠٤) حلية الأولياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥ هـ، ٦/٦٧ . قال الحافظ العراقي: أخرجه أبو نعيم في الحلية بإسناد ضعيف، ورواه الأصبهاني في الترغيب والترهيب من وجه آخر أصح منه.

لعملية التشريح العقلي ، وعندما تُقاس الذات الإلهية بمقاييس العقل والمنطق فإن هذا سيؤدي — بلا شك — إلى نفور الناس عن أصحاب هذا المنهج .

فمثلاً — عندما ينسب ابن حزم الظاهري — رحمه الله — إلى جمهور المعتزلة القول بأن : (الله ليس في قوته أحسن مما فعل بنا ، وأن هذا الذي فعل بنا هو منتهى طاقته ، وآخر قدرته التي لا يمكنه ولا يقدر على أكثر)^(١٠٥) ، وعندما ينسب ابن حزم أيضاً إلى أبي الهذيل العلاف شيخ المعتزلة القول : (إن لما يقدر الله تعالى عليه آخر ، ولقدرته نهاية ، لو خرج إلى الفعل لم يقدر الله تعالى بعد ذلك على شئ أصلاً ، ولا على خلق ذرة فما فوقها ، ولا إحياء بعوضة ميتة ، ولا على تحريك ورقة ، ولا على أن يفعل شيئاً أصلاً)^(١٠٦) ، وكذلك عندما ينسب ابن حزم إلى الجاحظ القول بأن الله لا يقدر على إعدام الأجساد^(١٠٧) ، وينسب — ابن حزم أيضاً — إلى ثمامة ابن أشرس القول بـ (أن المقلدين من اليهود والنصارى والمجوس وعباد الأوثان لا يدخلون النار يوم القيامة ولكن يصيرون تراباً)^(١٠٨) !

إن الذي يسمع كل هذه الأقوال التي نقلها ابن حزم عن المعتزلة لا يمكنه إلا أن يرفض ويمجّ قائلها والمذهب الذي يمثلونه .

ولست — في هذا المطلب — في معرض الذي يتساءل : هل قال المعتزلة مثل هذا الكلام الذي نسبه إليهم ابن حزم أو لا ؟ وإنما الذي أريد أن أبينه هو إن هذه المقولات وأمثالها كانت موجودة ومنسوبة إلى المعتزلة سواء

(١٠٥) الفصل في الملل ، ٤/١٤٦ .

(١٠٦) المصدر نفسه الصفحة نفسها .

(١٠٧) ينظر المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .

(١٠٨) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

قالوها فعلاً أم لم يقولوها ، مما جعل عامة الناس ينفرون عن المعتزلة ، حيث إن من المعلوم أن عوام الناس ليس لديهم القدرة ولا الرغبة في تحريّ الحقائق والبحث والتدقيق .

ولنتصوّر كيف سيكون ردُّ فعلِ العوام إذا قال لهم رجل مثل ابن حزم : إن المعتزلة يقولون مثل هذا الكلام ؟ فهل سوف ينهض العاميُّ البسيط — عند سماعه هذا الكلام — ليتأكد بنفسه ، ويبحث في بطون الكتب ، في وقتٍ لم توجد فيه طباعة ولا حاسوب ، أم إنه سوف ينفّر ويفرّ من المعتزلة بسبب ما سمعه عنهم ؟

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تطاولَ بعض المعتزلة على بعض رموز الإسلام مثل الخلفاء الأربعة وأصحاب الجمل — كما سيأتي في غير هذا المطلب — أقول : إن تطاول بعض المعتزلة على الصحابة ، وعدم وجود موقف واضح ومحدّد عند المعتزلة تجاه الصحابة الكرام ، ولّد عند الجمهور ردّة فعل عنيفة تجاه المعتزلة ، مما أضعف احتمال دخول الناس في مذهب المعتزلة ، أو حتى مجرد التعاطف معهم .

ثانياً — العامل الاجتماعي

إن أيّ حركة أو فكرٍ أو مذهب ديني يروم أن تكون له استمرارية في المجتمع ، ويكون له أتباع ومقلّدون كثر ، فإن على هذا الفكر أو المذهب أن يقدّم الهبات — الدينية — للجمهور ، كما إن عليه أن يكلم الناس على قدر عقولهم ، ولا يولجهم فيما لا يدركونه ولا يعلمونه .

والمعتزلة في الواقع لم يبذلوا جهداً كافياً في هذين الجانبين ، فعلى صعيد تقديم الحوافز الدينية — وأعني بالحوافز الدينية ترغيبَ الناسَ بمغفرة الله ورحمته — فمن حيث هذا الجانب فإن المعتزلة كانوا قد أوصلوا الكثير من شرائح المجتمع إلى اليأس من رحمة الله — من حيث نظرتهم إلى من مات مصرّاً على الكبائر — ، إذ إن من المعلوم أن المغفرة والرحمة هي أرجى ما يرجوه العاصي ، أو يرجوها له أهله وأحبّؤه — خصوصاً إذا مات ذلك العاصي مصرّاً على الذنوب من غير توبة — .

ومن المعلوم — أيضاً — أن بداية ظهور المعتزلة كان في البصرة ، إلا أن انتشارهم ودولتهم كانت في بغداد ، وما أدراك ما بغداد ؟ بلد النهضة ، والحوار الحضاري ، وبلد الاختلاط ببقية الحضارات والأديان ، ومعلوم أن بعض هذه العوامل تؤدي — في بعض الأحيان — إلى مفسد شرعية ، حيث تروي لنا الوقائع التاريخية أن أحوالاً جمّة من المعاصي كانت منتشرة في المجتمع آنذاك ، فلا يبعد أن هناك الكثير من الناس ماتوا على المعاصي — من غير توبة — ، أو على الأقل مات بعض أحبّائهم مصرّين على المعاصي ، وهذا يعني مشكلةً اجتماعية يتساءل الجميع فيها عن الحلول الناجعة ، وعن مصير أولئك الذين ماتوا على المعاصي — خصوصاً من مات مصرّاً على الكبائر من الذنوب — ، فماذا صنع المعتزلة لمعالجة هذه المشكلة ؟ وما هي حلولهم لهذه المعضلة ؟

الجواب هو إن المعتزلة كانوا قد جاءوا قبل ذلك بفكرة المنزلة بين المنزلتين ، أي : إن مرتكب الكبيرة لا هو مؤمن ولا هو كافر ، وهو مخلّد في النار لا يخرج منها إلى الأبد — إن لم يتب قبل مماته — . وماذا صنع المعتزلة أيضاً ؟

جاءوا بفكرة الوعد والوعيد ، أي : إن الله إذا تَوَعَّد عبده بالعذاب فإنه يجب على الله أن يعذبه ، وليس هنالك أدنى فرصة لأن يتفضل الله عليه ، ويتجاوز عنه ويغفر له !

والسؤال هنا : كيف سيكون تقبُّلُ المجتمع الذي سادت وكثرت فيه أنواع المعاصي ——— كيف سيكون تقبُّلُ هذا المجتمع ——— لمثل هذه الآراء المتشدِّدة ؟ الجواب واضح لا يحتاج إلى كثير بيان.

أما على الصعيد الثاني ——— وهو مخاطبة الناس على قدر عقولهم ——— فإن اعتماد المعتزلة في تقرير عقائدهم على أساس المنطق والفلسفة بحيث خلطوا كلامهم بكلام الفلاسفة^(١٠٩)، قد أضفى على مذهبهم نوعاً من الانغلاق والتعقيد ، وقد كان الأجدر بهم أن يعرفوا توجُّهَ الناس الفكري ، فيخاطبواهم على قدر عقولهم ——— خصوصاً وأن الأمر الشرعي قد ورد بذلك ———^(١١٠)، ولكن هذا لم يتمَّ مما أدَّى إلى إيجاد حاجز معقَّد ومنيع بين مذهب الاعتزال ، وبين عوام الناس .

(١٠٩) قال الشهرستاني: (النظامُ طالعٌ كثيراً من كتب الفلاسفة، وخط كلامهم بكلام الفلاسفة). الملل والنحل، ٥٢/١.

(١١٠) روى البخاري بسنده عن علي ——— رضي الله عنه ——— قال: « حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ ». كتاب العلم ، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا، رقم الحديث ١٢٧ صحيح البخاري، ٥٩/١.

ثالثاً — العامل السياسي .

وأقصد به هنا الجانبَ السياسيَ السلبي الذي انتهجه المعتزلة ، والذي كان أحدَ أسباب انحسار الاعتزال ، وإلّا فإن للمعتزلة جوانب سياسية مشرقة تستحق الدراسة والاعتناء^{١١١} .

إن السياسة السلبية عند المعتزلة هي تلك السياسة التي انتهجوها في إرغام خصومهم المخالفين لهم على الانصياع لمذهبهم بالقوة والتخويف والتنكيل ، إذ إن المعتزلة كانوا قبل أن تؤول الخلافة إلى المأمون أهل دعوة وكلمة وقلم ، يدعون إلى مذهبهم بالتي هي أحسن ، إلا أنهم وبمجرد سيطرتهم على مقاليد الأمور راحوا يسلكون مسلك الاضطهاد والتنكيل ، وسبب ذلك — حسبما يراه الدكتور محسن عبد الحميد — هو أن المعتزلة (اعتقدوا — في ضوء منهجهم — أنهم على حق لا ريب فيه ، فضلّوا خصومهم الإسلاميين ، حتى من أهل النظر العقلي الذين لم يوافقوهم في منهجهم ذلك ، بل تعدّوا ذلك إلى الإرهاب الفكري ، بل إلى سفك دماء العلماء)^(١١٢).

وأعتقد أن سلوك المعتزلة سبيل الإكراه واضطهاد الناس من أجل الدخول في مذهب الاعتزال هو ذات السبب الذي عرضهم للاضطهاد والتشريد بعد أن زالت هيمنتهم على السلطة ، فالأيام دولٌ كما قيل.

¹¹¹ ويكفي من ذلك أن نعرف مدى التقدم العلمي والتقني والعسكري الذي كانت

الدولة تتمتع به في عهد المأمون والمعتصم والواثق .

(١١٢) الفكر الإسلامي تقويمه وتجديده، ص ٢٥ — ٢٦.

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن الأصل الخامس من أصول المعتزلة وهو " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " والذي يقصدون به وجوب الخروج على أمراء الجور، بل وعلى المخالفين لأصولهم ولَدَّ عند الحكام نوعاً من ردة الفعل ضدَّ المعتزلة ، فكان لزاماً على هؤلاء الحكام أن يكبحوا جماح المعتزلة خوفاً من أن يأتي اليوم الذي ينقلب فيه المعتزلة عليهم .

المطلب الثالث : المعتزلة الجدد

كثُرَ الكلام مؤخرًا عن تيار فكري جديد أُطلقت عليه مسميات مختلفة مثل: المعتزلة الجدد ، العقلانيون ، التتويريون ، العصرانيون ... إلى آخرها من المسميات الرنانة التي تستهوي الكثير من الذين يتأثرون بالتسميات المبهجة . ومما يسترعي الانتباه أن هذه التسمية " المعتزلة الجدد " قد أُطلقت من جهتين مختلفتين متناقضتين ، فمن جهة أطلقها خصوم المعتزلة الجدد ، وذلك لكي ينسبواهم إلى فرقة ضالة — بحسب اعتقادهم — فيحذروا الناس منهم ، وينفروا المجتمع عنهم ، ومن جهة أخرى فقد ارتضى المعتزلة الجدد هذا الاسم لأنفسهم ؛ حتى يثبتوا للناس أنهم لا ينطلقون من فراغ ، بل إنهم يستندون إلى ركن شديد ، وأنهم ورثة أولئك المعتزلة الذين احتكموا إلى العقل ، وسَمَوْا فوق التقليد . وفي الحقيقة فإنه لا يمكن للباحث أن يحكم على هؤلاء المعتزلة الجدد حكماً مطلقاً ، وذلك لأنهم لا زالوا في طور النشأة والتكوين ، كما أن معظم كلامهم يتصف بالتورية والتلميح والعمومية ، ونادراً ما يتكلمون عن مفاهيمهم بصراحة مطلقة .

فضلاً عن ذلك فإن هؤلاء المعتزلة الجدد ليس لهم خصائص تجمعهم، فالشيء الذي يثبته أحدُهم ينفيه الآخرُ منهم . ومع ذلك فإن الميزة التي تميزهم ويكادون يجمعون عليها هي الدعوة إلى التجديد في الدين ، وإلى تحكيم العقل .

التجديد في الفكر الإسلامي.

إن كل باحث في الفكر الإسلامي يعلم جيداً أن تجديد الدين ضرورة إسلامية ، وأن هذا التجديد يضمن ديمومة واستمرارية الإسلام، حيث قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إِنَّ اللَّهَ يُعْثِرُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا » (١١٣).

قال المناوي — رحمه الله — : (يجدد لها دينها ، أي: يبيّن السنة من البدعة، ويكثر العلم وأهله ، ويكسر أهل البدعة ويذلهم) (١١٤)، وعرف بعض المعاصرين مفهوم التجديد بأنه : (إحياء ما اندرس من العمل من الكتاب والسنة ، والأمر بمقتضاها) (١١٥). وأرى أن تضاف إلى هذا التعريف العبارة الآتية : وإيجاد الحلول الإسلامية للإشكاليات الناجمة عن التطور الحضاري .
فهل هذا المفهوم — الشرعي — للتجديد في الدين هو نفس مفهوم المعتزلة الجدد للتجديد ؟

إن الذي يتفحص كلام من يسمون المعتزلة الجدد يجد أنهم لا ينظرون إلى التجديد بهذا المعنى ، وأن كل واحد منهم يفسر كلمة التجديد حسب قناعاته واتجاهاته حيث إن معظمهم — إن لم يكن كلهم — يفهمون التجديد بصورة عامة بأنه تذويب الإسلام في الحضارة الغربية ، أو هو وضع الإسلام تحت وصاية التطور والمدنيّة الغربية ! وسأبين هذا الأمر لاحقاً في هذا المطلب

(١١٣) سنن أبي داود، كتاب الملاحم ، باب ما يذكر في قرن المائة ، رقم الحديث ٤٢٩١ ، ١٠٩/٤ . قال العجلوني في كشف الخفاء: وأخرجه الطبراني في الأوسط، بسند رجاله ثقات، وأخرجه الحاكم وصححه.

(١١٤) فيض القدير، عبد الرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م، عدد الأجزاء ٦ ، ٣٥٧/٢ .

(١١٥) المشابهة بين المعتزلة الأوائل والمعتزلة الجدد، فؤاد الشلهوب، ص ٩٠ . (نقلاً عن الموسوعة الشاملة).

إن شاء الله ، وقبل ذلك يبرز السؤال الآتي : هل إن المعتزلة الجدد هم معتزلة فعلاً أو لا ؟

هل دعاة التجديد معتزلة ؟

إن الذي يريد أن يجيب على هذا السؤال ، ويُلحِقَ الجديد بالقديم ، عليه أولاً أن ينظر إلى أصول المعتزلة القدماء ، وإلى وسائلهم ومناهجهم التي أوصلتهم إلى تلك الأصول ، ثم يبحث بعد ذلك في أصول المعتزلة الجدد ومناهجهم ، ثم يقارن بين القدماء والجدد ، هل اتفقوا في الأصول والوسائل والمنهج أو لا ؟ وما هو وجه الشبه بينهم ؟ وما هي العلة الجامعة لهم ؟

فإذا بدأنا بالأصول الخمسة التي جعلها المعتزلة أصولاً للإيمان ، واتفقوا عليها حتى قال ابن الخياط المعتزلي: (ليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة)^(١١٦). إذن فالمعتزلة حجروا اسم الاعتزال على من آمن بأصولهم الخمسة كاملة من غير نقص ، فما هو موقف المعتزلة الجدد من هذه الأصول الخمسة ؟

إن المُطَّلِعَ على كتب ومؤلفات المعتزلة الجدد يراهم لا يتطرقون الى ذكر هذه الأصول الخمسة بتاتاً ، وإذا ذكرها أحدهم فإنما يذكرها على سبيل الحكاية ، وليس على سبيل الإيمان بهذه الأصول ، حيث إن المعتزلة الجدد — مع جرأتهم — فإنه لم يصرِّح واحد منهم بأنه مؤمنٌ بهذه الأصول الخمسة ، ولم يتبنَّ أحدٌ منهم الدفاع عن هذه الأصول عن طريق الاستدلال لها . وسبب ذلك — بحسب ما أتصور — هو إن هذه الأصول الخمسة لم تكن تسترعي انتباه أو اهتمام المعتزلة الجدد ، بل ولم تكن تعنيهم ، وإنما الذي كان يعنيههم هو

(١١٦) سبق توثيقه في المطلب الأول من المبحث الأول .

أمر آخر، وهو إخضاع المفاهيم الإسلامية للمعايير الغربية ، فإذا حصل مقصودهم هذا ، فلا مانع عندهم من أن يؤمن المسلم بأصول خمسة أو أكثر !

فضلاً عن هذا فإن الطابع العام لدى المعتزلة القدماء هو طابع عقائدي كلامي ، أما الجدد فإن الطابع الفكري الاجتماعي هو الغالب عليهم .

هذا من حيث الأصول ، أما من حيث المنهج : فالكل يعلم أن المعتزلة القدامى اعتمدوا في تقرير عقائدهم على حكم العقل ، وجعلوا العقل حكماً يعلو ولا يُعلَى عليه ، بل وقدموه على الشرع إذا تعارض حكم الشرع مع حكم العقل — بحسب تصورهم — ومن هذا المنطلق انتهز المعتزلة الجدد الفرصة ليقولوا : نحن أيضاً مثل المعتزلة الأوائل لا نقبل إلا بما قبله العقل .

ومع أن الطرفين — المعتزلة القدامى والجدد — آمنوا بالعقل وجعلوه حاكماً على كل شيء ، ولكن شتان بين المنهجين ، فالمعتزلة الأوائل إنما قدّموا العقل على الشرع لأنهم جعلوا العقل شاهداً على صحة ما جاء به الشرع ، فإذا طعن في الشاهد فإن الطعن سيتطرق إلى المشهود له لا محالة ، ولذلك فإن المعتزلة الأوائل سخرُوا كل طاقاتهم العقلية ، وجميع مخزونهم الفكري والمعرفي للدفاع عن الدين ضدّ أعدائه من الملل والنحل المختلفة ، فهل سخرّ المعتزلة الجدد عقولهم لمثل هذا الهدف النبيل ؟

إن السلف الصالح إذا كانوا قد حكموا على المعتزلة بأحكام شديدة فإن ذلك كان لاعتبارات خاصة ألمحتُ إلى مُجملها ، ويطول ذكرُ تفاصيلها ، ومع ذلك فقد كان من نتائج تقديم المعيار العقلي على الشرعي عند المعتزلة هو أن المعتزلة الأوائل ما انفكوا يدعون إلى الإسلام بحجج العقول ، ويدافعون عنه ، ويجادلون

ملل الكفر لكي يكشفوا كفر وضلال هذه الملل ، محاولين إيجاد الفرقان بين الحق والباطل ، إذ إن الحق والباطل لا يمكن أن يتحدا أو أن يتقاربا .

بينما المعتزلة الجدد ما انفكوا يدعون إلى التقارب بين الأديان ، بل إلى الوحدة بين الأديان للخروج بدين مسخ ، حتى قال قائلهم : (إن الأديان الثلاثة الموسوية والعيسوية والمحمدية على تمام الاتفاق في المبدأ والغاية ، وإذا نقص في الواحد شيء من أوامر الخير استكملته الثانية [يفهم من هذا الكلام إمكانية وجود النقص في الأديان الثلاثة ومنها الإسلام] وعلى هذا لاح لي بارق أمل كبير أن يتحد أهل الأديان الثلاثة)^(١١٧).

وبلغ الأمر ببعضهم أنه حكم بالإيمان على اليهود والنصارى الذين لم يؤمنوا بالإسلام ، وأنكروا نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه ليس هنالك كبير فرق بين ما يعتقد المسلمون ، وبين ما يعتقد اليهود والنصارى ! وفي هذا الشأن يقول محمد عمارة — وهو أحد رواد مدرسة المعتزلة الجدد — : (والفروق بين المسلمين وأهل الكتاب ليست من الخطر بحيث تُخرج الكتابيين من إطار الإيمان)^(١١٨).

بل وتجاوز بعضهم هذا الحد إلى درجة أنه عدَّ كل من يؤمن بالثالوث والأقانيم الثلاثة — عدَّهم — موحدّين لا غبار على توحيدهم ! إذ قال عبد العزيز كامل : (ونحن في منطقة الشرق الأوسط نؤمن بالتوحيد بطريقة أو

(١١٧) الأعمال الكاملة، جمال الدين الأفغاني، جمع محمد عمارة، ص ٢٩٤ — ٢٩٥.

(١١٨) تجديد الفكر الإسلامي، محمد عمارة، ص ٨٢. وينظر أيضا الإسلام والوحدة الوطنية، محمد عمارة، ص ٥٠، ٥١.

بأخرى يستوي في هذا الإسلام والمسيحية واليهودية ،
حتى الإيمان بالأقانيم الثلاثة يُختم بإله واحد (١١٩).

بعد كل هذه الأقاويل — والتي قد تكون محاولة فاشلة لاسترضاء
الغربيين ، أو السير وفق مناهجهم — أليس من الإجحاف أن نُشبه هؤلاء
الجدد بالمعتزلة الأوائل الذين اصطدموا — فكرياً وعقائدياً — بالملل
المختلفة من أهل الكتاب وغيرهم من غير مداهنة ولا استرضاءٍ نابعٍ من موقف
الضعف والشعور بالنقص الفكري والحضاري ؟

فضلاً عن هذا فمن المعلوم أن المعتزلة القدامى لم يخوضوا في الأحكام
الشرعية الفقهية — أي الفروع — وإنما وجَّهوا اهتمامهم الى الأصول
العقدية ، ولم يتطرقوا إلى الفروع إلا من حيث علاقتها بالأصول ، أما من يسمون
المعتزلة الجدد فإنهم خاضوا في الأحكام الشرعية التفصيلية — ويا ليتهم لم
يفعلوا — فإن هؤلاء الجدد بسبب النقص الهائل في مخزونهم الفقهي
والحديثي نراهم يعترضون — تصريحاً أو تلميحاً — على كثير من
أحكام الشريعة التي ثَبَّتَ بالنص القطعي ، والتي لا مجال للاجتهاد فيها ، ونراهم
— أيضاً — يسعون جاهدين إلى تعطيل الكثير من أحكام الإسلام ، بل
وإلى إلغائها — أحياناً — إذا أمكنهم ذلك ، بحجة أنها لا تسائر طبيعة
التطور الحضاري !

ففي مسألة تعدد الزوجات — على سبيل المثال لا الحصر —
يقول محمد عبده — الذي يعدّه المعتزلة الجدد إماماً لهم — : (لا سبيل

(١١٩) الإسلام والعصر، عبد العزيز كامل، ص ١٩٤. (نقلا عن كتاب " المشابهة بين
المعتزلة الأوائل والمعتزلة الجدد ").

إلى تربية الأمة مع فشوّ تعدّد الزوجات فيها^(١٢٠)، وفي مسألة الحجاب قال الكاتب المصري حسين أحمد أمين : (إنه وهُمّ صنعه الفرس والأتراك)^(١٢١).

وأعتقد أن جرأة المعتزلة الجدد على نقد ومخالفة الكثير من الأحكام الشرعية مثل الأحكام التي تتعلق بالمرأة والعقوبات وغيرها — أعتقد أن جرأتهم — على نقد هذه الأحكام الشرعية ، بل ونقضها أحياناً سببها هو إنهم لا ينظرون إلى النصوص القرآنية والحديثية على اعتبار أنها تمثّل مرجعية معصومة للمسلمين لكي يرجعوا إليها عند الاختلاف ، ولذلك فإنهم وجّهوا نقدهم اللاذع إلى كل من يلتزم بتلك بالنصوص ، وفي ذلك قال حسن حنفي : (لقد احتمينا بالنصوص ، فجاء اللصوص)^(١٢٢)!!.

إن إطلاق مثل هذه العموميات في مثل هذه المسائل الحساسة له الخطر الأعظم على الأمة ، فما معنى قوله : (احتمينا بالنصوص) ؟ إن هذا الكلام يمكن أن يحمل على محامل عدّة مقبولة وغير مقبولة، مع أنني أرجح أن الهدف من كلام حسن حنفي هو إلغاء تلك النصوص ، والتشكيك في عصمتها^(١٢٣)، فلماذا يتكلم رجل مفوّه بمثل هذه العموميات المبهمة التي لا تزيد

(١٢٠) تفسير المنار، محمد رشيد رضا، ٣٤٩/٤ — ٣٥٠. وينظر المرأة بين الفقه والقانون، مصطفى السباعي، ص ٢٠.

(١٢١) موقف القرآن من حجاب المرأة، حسين أحمد أمين، جريدة الأهالي القاهرية، الإصدار ١٩٨٤/١١/٢٨.

(١٢٢) التراث والتجديد حسن حنفي، مكتبة الجديد، تونس، ص ١١٩ — ١٢٠.

(١٢٣) وهذا ليس تجنّباً منّي على هذا الرجل، بل هي الحقيقة، حيث إن حسن حنفي كان قد حثّ المسلمين على إنكار الجانب الغيبي في الإسلام، مخالفاً بذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ . حيث قال حسن حنفي في كتابه قضايا معاصرة : (يمكن للمسلم المعاصر

الأمة إلا تشويشا وتشكيكاً؟ ثم مَنْ هؤلاء اللصوص الذين جاءوا عندما
احتمينا بالنصوص؟ وهل تُحلُّ مشاكل الأمة بمثل هذه التمانم المبهمة؟

كذلك يذهب فهمي هويدي — وهو واحد من دعاة المعتزلة الجدد
— إلى أن الالتزام بالنصوص إنما هو نوع من أنواع الوثنية المعاصرة! إذ
يقول: (إن الوثنية المعاصرة ليست عبادة الأصنام فقط، ولكن وثنية هذا الزمان
صارت تتمثل في عبادة القوالب والرموز، وفي عبادة النصوص والطقوس) (١٢٤).

بعد كل هذا هل من المعقول أو المقبول أن نشبه معتزلة اليوم بمعتزلة
الماضي بعد أن تبين أنهم لا يتفقون في الأصول ولا في المنهج؟

ومع ذلك فإنه لا يمكن إنكار وجود بعض نقاط التلاقي بين المعتزلة القدامى
والمعتزلة الجدد — من حيث النزعة العقلية التي يؤمن بها الفريقان —
ولكن هذا التقارب لا يعني أن المعتزلة الجدد يستحقون هذا الاسم فعلاً، إذ إننا
نرى المذاهب الإسلامية يتفوق بعضها مع بعض في كثير من الأمور، ومع ذلك
يبقى لكل مذهب اسمه ورجاله واستقلاله، وكذلك عندما يتعاطف المعتزلة الجدد
مع المعتزلة الأوائل (١٢٥)، فإن هذا لا يدلُّ على أنهم صاروا معتزلة، فشتان بين
التعاطف مع مذهب ما، وبين اعتناق هذا المذهب، وشتان بين من يعتمد العقل
حاكماً لخدمة الشرع، وبين من يعتمد وسيلته وسياسة
لتذويب الشرع وتمييعه، وإنني أعتقد — جازماً

أن يُنكر كل الجانب الغيبي، ويكون مسلماً في سلوكه). قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر،
حسن حنفي، مطبعة بيروت، ص ٩١ — ٩٣.

(١٢٤) مجلة العدد ٢٣٥، ١٩٧٨، تحت عنوان "وثنيون أيضاً عبدة النصوص والطقوس"
فهمي هويدي.

(١٢٥) وكمثال على ذلك فقد قال أحمد أمين: (وفي رأيي أن أكبر مصائب المسلمين موت
المعتزلة). ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٧ م، ٢٧٠/٣.

_____ أن المعتزلة الأوائل لو أدركوا ما صنع المعتزلة الجدد لكانوا أول المنكرين عليهم .

وقد يسأل سائل : إذا لم يكن المعتزلة الجدد استقوا أصولهم ومنهجهم من المعتزلة القدامى ، فمن أين استقوا ذلك ؟ وهل انطلقوا من فراغ ؟

والجواب _____ حسب تصوري _____ هو إنهم لم ينطلقوا من فراغ ، بل إن هنالك مدرسة أنشأت أواخر دولة الأمويين ، واستفحلت في زمن العباسيين ، أعتقد أن المعتزلة الجدد تأثروا بها ، واستقوا مفاهيمهم منها ، هذه المدرسة هي التي يُطلق عليها اسم " الفلاسفة المشأؤون " (١٢٦).

فبعد الفتح الإسلامي ، والانفتاح على حضارات الأمم وثقافاتها دخلت علوم المنطق الفلسفة _____ اليونانية خصوصاً _____ إلى حياة المسلمين ، فانكبَّ كثير من العلماء على هذه الفلسفة دراسةً وترجمةً واستنباطاً ، وكان بعض هؤلاء المسلمين قد تأثروا وأعجبوا بهذه الفلسفة إلى درجة أنهم اعتقدوا أن هذه الفلسفة معصومة لا تقبل الوهم أو الخطأ !

إن هذه الفلسفة اليونانية (أثرت في تفكير الفلاسفة المسلمين (١٢٧) تأثيراً واضحاً ظناً منهم أنها فلسفة عقلية صحيحة في حدِّ ذاتها ، وعندما وجدوا أن ظواهر أصول العقائد الإسلامية التي وردت في القرآن والسنة تخالف هذه

(١٢٦) وقد ذكر الدكتور محسن عبد الحميد هؤلاء الفلاسفة في كتابه " الفكر الإسلامي تجديده وتقويمه " وأفرد لهم عنواناً خاصاً بهم، وفصل القول فيهم، لذا أنصح بالرجوع إليه.

(١٢٧) ليس كل الفلاسفة المسلمين بل بعضهم .

المقالات الفلسفية اليونانية لجؤوا إلى التأويل كي تكون النصوص الإسلامية موافقة ومطابقة معها (١٢٨).

إن بعض هؤلاء الفلاسفة (وقعوا تحت تأثير سيطرة العقلية اليونانية المشائية فحاولوا التوفيق بين مقولاتها وتحكماتها العقلية المجردة ، وبين عقيدتهم الإسلامية، وكان من نتائج هذا التوفيق أن قربوا العقيدة الإسلامية الصريحة في القرآن والسنة من تلك المقولات الفلسفية من دون محاولة تصحيحها ، وسدّ ثغراتها الكبيرة بنتاج عقولهم) (١٢٩).

إن هؤلاء الفلاسفة المشائين تأثروا بفلسفة اليونان ، فحاولوا أن يوفقوا بينها وبين العقيدة الإسلامية، فلوّوا رقاب النصوص الإسلامية لتوافق أصول الفلسفة، فكانت النتيجة فكراً مشوّهاً منسوباً إلى الإسلام ، فالفارابي^{١٣٠} كان يعتقد بقدوم العالم، وابن سينا^{١٣١} كان يعتقد بوجود العقول العشرة الخالقة ، وكلا الرجلين ذهبوا ————— تبعاً لأرسطو ————— إلى إنكار علم الله بالجزئيات ، وكذلك إخوان الصفا لم يكونوا أحسن حالاً من هؤلاء (١٣٢).

(١٢٨) الفكر الإسلامي تقويمه وتجديده، ص ٢٨.

(١٢٩) المصدر نفسه ، ص ٣٠.

¹³⁰ هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان أخذ عن يونس بن متى صاحب المنطق كان يحب الوحدة ، ويصنف في المواقع النزهة ، وتزهد زهد الفلاسفة توفي بدمشق سنة ٣٣٩ هـ . ينظر سير أعلام النبلاء ، ٤١٦/١٥ .

¹³¹ هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق كان أبوه من دعاة الإسماعيلية ، مات في رمضان سنة ٤٢٨ هـ . ينظر سير أعلام النبلاء ، ٥٣٤/١٧ .

(١٣٢) ينظر الفكر الإسلامي تقويمه وتجديده ، ٩٩ ————— ١٠٤ .

هذا هو وجه الشبه بين الفلاسفة المشائين ، وبين المعتزلة الجدد ، إذ إن الفلاسفة المشائين اغتروا بما وصل إليهم من فلسفة اليونان ، فلَوَّارِقَاب النصوص الإسلامية لتوافق أصول الفلسفة اليونانية ، أما المعتزلة الجدد ، أو المشاعون الجدد ————— بعبارة أصح ————— فإنهم اطلَّعوا على الحضارة الغربية في وقت يعاني فيه المسلمون تخلفاً حضارياً ملحوظاً ، فانبهروا بالحضارة الغربية ، فعمدوا إلى النصوص الإسلامية فلَوَّوا أعناقها ————— بل حاولوا إلغائها بعضها ————— لكي يساير الإسلام الحضارة الغربية ويندمج معها ، بل ويذوب فيها.

إن الفارق الوحيد بين الفلاسفة المشائين القدامى وبين " المشاعين الجدد " هو أن معظم بحوث القدامى تتركز في إدراج العقيدة الإسلامية تحت جناح الفلسفة اليونانية ، أما المشاعون الجدد فإنهم ركَّزوا اهتمامهم في وضع الحضارة الإسلامية تحت نَيرِ المَدنيَّة والتشريعِ الغَربيِّين .

لقد خيَّر المشاعون الجدد الأمة الإسلامية بين أمرين لا ثالث لهما : (فإما إخضاع الدين ، وتطويره لمواكبة التطور والتحضر واللاحاق بالدول العظمى ، أو الالتزام بما كان عليه السلف والجمود عليه ... ولكن هناك قسمة ثالثة لا يرتضيها دعاة التجديد ، وهي الثبات على ما كان عليه سلفنا الصالح ، والنظر في مستجدات العصر وتنزيلها على الثوابت والأصول) (١٣٣).

أَقْرَبُ الْفِرْقِ إِلَى الْمَعْتَزَلَةِ.

وأختم هذا المطلب بذكر أقرب الفرق المعاصرة إلى المعتزلة ، تلك الفرقة هي الشيعة الزيدية التي تنتسب إلى الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين

(١٣٣) المشابهة بين المعتزلة الأوائل والمعتزلة الجدد، ص ١٠.

بن علي — رضي الله عنهم — حيث إن زيدا بن علي كان قد تتلمذ على يد
واصل بن عطاء وتأثر به ، وفي هذا الخصوص قال الشهرستاني : ()
فاقتبس منه الاعتزال ، وصارت أصحابه كلهم
معتزلة (١٣٤). وقال أيضاً — وهو يصف مذهب الزيدية — :
(أما في الأصول فيرون رأي المعتزلة حذو القذاة بالقذة ، ويعظمون أئمة
الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت) (١٣٥).

إن الشيعة الزيدية يؤمنون بالتوحيد بمعنى نفي الصفات الإلهية القديمة ،
وبمعنى إنكار رؤية الله تعالى في الآخرة ، ويؤمنون بالعدل بمعنى أن العبد هو
الذي يخلق أفعاله ، ويؤمنون بالوعد والوعيد بمعنى وجوب إثابة المؤمن ومعاقبة
الفاسق ، وكذا يؤمنون بالمنزلة بين المنزلتين بمعنى تخليد أصحاب الكبائر في
النار إن لم يتوبوا ، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن ضمنها وجوب
الخروج على أئمة الجور (١٣٦)، ومع ذلك فإن الزيدية قد خالفوا المعتزلة في بعض
المسائل ، والتي منها الإمامة والسياسة .

(١٣٤) الملل والنحل، ١/١٥٣.

(١٣٥) المصدر نفسه، ١/١٥٣.

(١٣٦) ينظر موسوعة فرق الشيعة، ٢٥٢، ٢٥٣. (الموسوعة الشاملة).

المبحث الثالث

منهج المعتزلة العام في فهم القرآن الكريم.

المطلب الأول : المنهج العقلي

وأقصد بالمنهج العقلي طريقة دراسة الأفكار والمبادئ الدينية عقلياً ، فقد أثبت الإسلام أهمية العقل ، وأهمية استعماله ، وهناك رصيد هائل من النصوص التي تبين هذا الجانب بحيث لا يمكن إحصاؤها في هذا المطلب، فالإسلام أكد على حفظ العقل ، ومنع الاعتداء عليه ، حيث جاءت الشريعة لتحفظ للإنسان الأسس التي تقوم عليها حياته ، تلك الأسس هي التي سماها الأصوليون : " الضروريات الخمس " وهي : الدين والنفس والعقل والمال والعرض .

إذن فالعقل من الضروريات التي لا تتصور الحياة بدونها ، ولذا حرم الإسلام أي نوع من أنواع الاعتداء على العقل ، فقد حرم الخمر لأنها تؤدي إلى تعطيل ما أراد الله سبحانه تشغيله — وهو العقل — .

وبما أن المعتزلة يعدون من أكثر المذاهب انحيازاً للعقل واعتداداً به ، فإنهم جعلوه الأصل في فهم كتاب الله عز وجل ، فإذا وافق التفسير بالمأثور ما استنبطوه بعقولهم أخذوا به ، وإن خالفه ردّوا المأثور، وأخذوا بحكم العقل.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي — في معرض كلامه عن حجّية السنة النبوية — : (فإن كان موافقاً لحجج العقول قبل واعتقد موجباً لا لمكانه ، بل للحجة العقلية ، وإن لم يكن موافقاً لها فإن الواجب أن يُردّ ، ويُحكّم بأن النبي لم يقله ، وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره .

هذا إن لم يحتمل التأويل إلا بتعسف ، فأما إذا احتمله فالواجب أن يتأول (١٣٧) .

ولأن المعتزلة قد أسسوا مذهبهم ووضعوا أصولهم الخمسة بناءً على حكم العقل ، فإنهم عندما أرادوا أن يبرهنوا على استنتاجاتهم وأصولهم ، ويجعلوا لها قبولاً عند الناس لجأوا إلى الاستدلال بالقرآن الكريم ، فاستدلوا — من الآيات — بما يوافق أصولهم ، أما الآيات التي عارضتهم فإنهم أعَدّوا لها معارفهم العقلية واللغوية الجبارة لكي يؤوّلوها على غير ظاهرها ، أو يخضعوها لقياساتهم.

إن المشكلة المنهجية العظمى التي واجهها المعتزلة هي ما توهموه من التعارض بين العقل والنقل ، ولم يدركوا أن هذا التعارض لم يكن — في حقيقته — بين العقل والنقل ، وإنما هو تعارض بين النقل ، وبين ما كانوا يعتقدون أنه حكم العقل ، فعندما اعتقدوا أن هنالك تصادماً بين العقل وبين النصوص الشرعية وضعوا قاعدتهم التي أسسوا عليها مذهبهم ، وبنوا عليها آراءهم، وهي " تقديم العقل على النقل " ، بحيث إن النصوص التي اعتقدوها مخالفةً للعقل يجب أن تُؤوّل ، أو تُردّ إذا لزم الأمر .

وقال الأستاذ محمد أبو زهرة : (إن المعتزلة تمسّكوا بالقول : بأن العقل قادر على فهم النصوص واستنباط مرمى الوحي ، ولهذا رأوا وجوب تأويل الآيات المتشابهة ، وإقامة الإيمان على أسس عقلية واضحة ، واستندوا في منهج التأويل إلى دليل التنزيه الذي آمن به السلف أيضاً) (١٣٨).

(١٣٧) شرح الأصول الخمسة، ص ٧٧٠.

(١٣٨) المذاهب الإسلامية، محمد أحمد أبو زهرة، مكتبة الآداب، مصر ص ١٦٨.

هذا وقد أنكر كثير من علماء السلف والخلف على المعتزلة قولهم بتقديم العقل على النقل ، فقد قال الدكتور علي بن سعد الضويحي وهو يردُّ على نظرية تقديم العقل على النقل : (وهذا بلا شك مزلة قدم خطيرة ، إذ كيف يقدّم العقل الذي هو فكر بشري محدود بنطاق الزمان والمكان ، محفوف بنوازع الهوى على شرع إلهي صادر ممن أحاط علمه بالزمان والمكان ، من غير قصور في الإدراك ، أو خلل في الاستيعاب) (١٣٩).

إن تحكيم العقل في عالم الغيب إنما يعني إيلاجه في غير اختصاصه، ووضعَه في غير محلّه ، ولذلك عندما عجز عقل المعتزلة عن استيعاب أو إدراك بعض الغيبات فقد كانت النتيجة أنهم أنكروا حقائق كثيرة آمن بها جمهور المسلمين _____ فمثلاً _____ أنكر النظام وجود الجن (١٤٠) ؛ لأنه لم يجد دليلاً عقلياً يثبت وجود الجن .

هذا وقد شخّصَ الدكتور محسن عبد الحميد سبب هذه الإشكاليات التي وقع فيها المعتزلة قائلاً : (إنَّ جَعَلَ الْعَقْلَ الْمُعْتَمَدَ الْأَسَاسَ فِي الْمَعْرِفَةِ لَمْ يَكُنْ صَائِباً فِي كُلِّ حِينٍ ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَيْسَ الطَّرِيقَ الْمَعْصُومَ لِمَعْرِفَةِ مَا فِي عَالَمِ الْغَيْبِ بِدَلِيلٍ) اختلاف المدارس الفلسفية فيه ، فعلى الرغم من أنها انطلقت من العقل ومنطقه إلا أن أصحابها اختلفوا اختلافاً كبيراً في مسأله التي تحدثوا عنها (١٤١).

(١٣٩) العقل عند الأصوليين، علي بن سعد الضويحي، ص ٢٨. (نقلاً عن الموسوعة الشاملة).

(١٤٠) ينظر الملل والنحل، ٥٨/١.

(١٤١) الفكر الإسلامي تقويمه وتجديده، ص ٢٤ — ٢٥

وقال أيضاً في هذا الخصوص : (ولا شك أن هنالك أوليات قطعية كانت هي المقصودة عند المعتزلة ... غير أن القضية لم تقف عند هذا الحدّ، بل توسعوا فأدخلوا في إطارها ثمرات العقل الفردي ، ولم يقفوا عند العقل المنطقي العام الذي هو الحدّ المشترك بين العقول ، ولذلك نرى أن المعتزلة أنفسهم قد اختلفوا في قضايا كثيرة)^(١٤٢).

ومهما يكن للعقل من أهمية عظمى حباه الله إياها ، وفائدة لا تُتكر فإن لهذا العقل حدوداً لا يمكنه أن يتجاوزها أبداً ، وإلّا فإنه سيقع في غياهب الوهم والخيال والسفسطة .

قال الإمام الشاطبي — رحمه الله — : (إن الله جعل للعقول في إدراكها حدّاً تنتهي إليه لا تتعداه ، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب ، ولو كانت كذلك لاستوتت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون ، فمعلومات الله لا تنتهي ، ومعلومات العبد متناهية ، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهي)^(١٤٣).

إن دور العقل — من الناحية الاعتقادية — هو إنه موظّف لإدراك معاني النصوص وفهم مقاصدها ومعرفة دلالاتها، وبهذا يتحرر العقل من قيود التقليد ونوازع الهوى ، ويكون في مستوى المكانة التي وضعه الله فيها .

(١٤٢) الفكر الإسلامي تقويمه وتجديده، ص ٢٥ .

(١٤٣) الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، المكتبة النجارية الكبرى، مصر، ٣١٨/٢ .

المطلب الثاني : المنهج النقلي

وأقصد به طريقة دراسة النصوص رواية ودراية , يُمكن القول بأن المنهج النقلي عند المعتزلة لم يَرُقَ إلى المستوى المطلوب، ولم يتناغم مع مستوى المنهج العقلي الذي اعتمده المعتزلة ، وإنَّ عَدَمَ اهتمام المعتزلة بالمنهج النقلي ————— كما سيأتي ————— ترك ثغرةً لا تُسدُّ ، وفتقاً لا يُرتق في مذهب الاعتزال ، ويبدو أن المعتزلة عندما اعتمدوا على العقل اعتماداً لا حدَّ له ، فإن هذا قد أثار بشكل أو بآخر على اهتمامهم بالمأثور والمنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا بحدِّ ذاته يُعدُّ مشكلةً منهجيةً عانى منها بعض المتقدمين وكثير من المتأخرين ، هذه المشكلة لم تكن جديدة أبداً ، بل إن ملامحها بدأت تتبين منذ عهد الخلفاء الراشدين ، ولقد كان أمير المؤمنين الخليفة عمر بن الخطاب ————— رضي الله عنه ————— من الأوائل الذين شخصوا هذه المشكلة وعرفوا أسبابها ، حينما قال : (إياكم وأصحاب الرأي ، فإنهم أعداء السنن ، أعييتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا) (١٤٤).

وقد بيَّنَ الدكتور محسن عبد الحميد معنى الرأي الذي ذمَّه السلف الصالح فقال: (إن ما روي عن الخلفاء من ذم الرأي فهو موجَّه الى الرأي الفاسد ، أو مما ورد فيه نص ، أو الرأي الذي يصدر من غير العلماء) (١٤٥).

(١٤٤) سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٦ م، عدد الأجزاء ٤، كتاب النوادر، رقم الحديث ١٢ ، ١٤٦/٤ .
(١٤٥) الفكر الإسلامي، ص ٣٧ .

ومن المعلوم أن المعتزلة لم يكونوا أصحاب حديث ، بل إنهم وقفوا
_____ في كثير من الأحيان _____ على الضد من موقف المحدثين، مما
أوقعهم في تناقض واضح في هذا الشأن ، إذ إنهم يضعفون أو يردون كثيراً من
الأحاديث الصحيحة المناقضة لأصولهم ، وبالمقابل نراهم لا
يتحرّجون عن رواية بعض الإسرائيليات والأحاديث
المكذوبة ما دامت لا تتعارض مع آرائهم ، فكان لرجال المعتزلة مواقف متباينة
في هذا الخصوص .

فقد كان النظام _____ أحد أئمة الاعتزال _____ يحذر الناس من بعض
المفسرين ونقل الحديث كونهم يتكلمون بغير رواية وعلى غير أساس، فيقول : ()
لا تسترسلوا إلى كثير من المفسرين ، وإن نصبوا أنفسهم للعامّة ، وأجابوا في كل
مسألة فإن كثيراً منهم يقولون بغير رواية ، وعلى غير أساس (١٤٦).

وعلى النقيض من موقف النظام نجد أن الزمخشري يورد في تفسيره
أنواعاً من الروايات الضعيفة والموضوعة ، وقد ألف الزيلعي _____ رحمه الله
_____ كتاباً سماه " تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف " بين فيه
أن كثيراً من مرويات الزمخشري في تفسيره " الكشاف " لم تكن صحيحةً ، بل إن
قسماً من هذه الروايات مكذوب وموضوع على النبي _____ صلى الله عليه وسلم
_____ .

كما إن من المثير للاستغراب أن بعض هذه الروايات
الموضوعة التي ساقها الزمخشري تتعارض _____ كلياً

(١٤٦) الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل،
بيروت، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م، عدد الأجزاء ٨، ٣٤٣/١.

— مع المنهج العقلي الصارم الذي انتهجه المعتزلة ، فلا يقبلها العقل ولا يستسيغها .

ومن تلك الروايات — على سبيل المثال لا الحصر — الخَبَرُ الذي رواه الزمخشري من أن بعض أسباط بني إسرائيل سألوا الله سبحانه وتعالى أن يفرِّق بينهم وبين بقية إخوانهم من الأسباط ، فاستجاب الله تعالى لهم ، وفتح الله لهم نفقاً في الأرض ، فساروا فيه سنةً ونصفاً حتى خرجوا من وراء الصين ، وهم هناك مسلمون يُصلُّون ويستقبلون قبالتنا ، وأن نبينا صلى الله عليه وسلم زارهم ليلة أسري به ، وعرفهم جبريل به فأمنوا، وعلمهم بعض آيات القرآن، وبعض أمور الإسلام الأخرى^(١٤٧)!

وقد قال المفسر الألوسي — رحمه الله — مُعَلِّقاً على هذه الرواية : (وأنا لا أراها شيئاً ، ولا أظنك تجد لها سنداً يُعولُّ عليه ، ولو ابتغيت نفقاً في الأرض ، أو سلماً في السماء)^(١٤٨).

هذا ويمكن أن نُحصي — إجمالاً — بعض السمات — السلبية — التي اتسم بها المعتزلة من حيث أخذهم بالمأثور وروايتهم للحديث ، تلك السمات هي :

(١٤٧) ينظر تفسير الكشاف، ١٥٨/٢.

(١٤٨) روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٨٠/٩.

السمة الأولى: ضعفهم في رواية الحديث.

وهو أمر واضح يمكن معرفته من خلال إيرادهم الكثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتبهم ومصنفاتهم ، وكذلك يتمثل ضعف المعتزلة في مجال الرواية في ردّهم كثيراً من الأحاديث لا لأنها غير صحيحة ، ولكن لأنها تخالف أصول مذهبهم.

فمن الأحاديث التي أنكروها أحاديث الرؤية — رؤية الله في الآخرة —، وأحاديث القدر والشفاعة والحوض والصراط والميزان^(١٤٩).

لقد كان موقف المعتزلة من المأثور — أخذاً وردّاً — لا يستند إلى أساس علمي مقبول ، وإنما يستند إلى مجرد أنه يوافق أو يخالف آراءهم ، فإن وافقها أخذوا به ، وإن خالفها طعنوا فيه .

_____ فمثلاً _____ عندما ذكر بكر بن حمدان لعمر بن عبيد^(١٥٠)

المعتزلي حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، (قال عمرو بن عبيد : أتخلف بالله الذي لا إله إلا هو أن النبي قاله ؟ فقال بكر بن حمدان : أتخلف أنت بالله الذي لا إله إلا هو أن النبي لم يقله ؟ قال : فحلف)^(١٥١) ! تبين لنا هذه الرواية أن عمرو بن عبيد قد أنكر هذا الحديث على غير أساس ومن غير دليل ، حيث إنه لم يتناول الحديث رواية ولا دراية ، ولم يدرس رجال سنده تعديلاً أو تجريحاً .

(١٤٩) ينظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص ٤٧٢ — ٤٧٤.

(١٥٠) هو أبو عثمان عمرو بن عبيد البصري كبير المعتزلة بعد واصل، روى عن الحسن البصري وأبي قلابة، وقال عنه النسائي: ليس بثقة، ت ١٤٣ هـ.

(١٥١) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، عدد الأجزاء ١٤، ١٢/١٧٦.

فضلاً عن هذا فإن نظرة المعتزلة للسنة النبوية لم تكن تلك النظرة المقدسة التي كان أهل السنة ينظرون من خلالها الى الحديث النبوي ، ولذا فإن المعتزلة كانوا يَتَمَتَّعون بجرأة غير متناهية في هذا الجانب ، فعندما يُذكر حديث نبوي أمام عمرو بن عبيد ، فإنه يقول معلقاً : (لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبتّه ، ولو سمعت رسول الله يقول هذا لرددته ، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت : ليس على هذا أخذتَ ميثاقنا) (١٥٢) !

هكذا ردَّ المعتزلة كثيراً من الأحاديث الصحيحة لا عن رواية ولا عن دراية، وبالمقابل فإنهم أخذوا بالكثير من الروايات الضعيفة والموضوعة من غير رواية ودراية أيضاً .

فضلاً ذلك فإن المعتزلة قد وضعوا أصولاً للحديث ولفقه تخالف الأصول التي وضعها العلماء المختصون في هذا العلم ، فمن ذلك أن إبراهيم النظم كان يقول بإمكانية وقوع الكذب في الخبر المتواتر (١٥٣)، وأجاز — النظام أيضاً — اجتماع الأمة على الضلالة (١٥٤) ، مخالفاً بذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » (١٥٥). بل إن الأمر قد تجاوز ببعضهم إلى ما هو

(١٥٢) ينظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء ٨، ٣٣٣/٥.

(١٥٣) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧ م، ص ١٢٨.

(١٥٤) الفرق بين الفرق، ص ٣٠٥.

(١٥٥) سنن الترمذي، كتاب الفتن ، باب ما جاء في لزوم الجماعة ، رقم الحديث ٢١٦٧، ٤/٤٦٦. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما ثقات رجال الصحيح خلا مرزوق مولى آل طلحة وهو ثقة) .

أخطر، وهو تعمّد الكذب في رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث روى الإمام مسلم عن يونس بن عبيد قال : (كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث)^(١٥٦)، وكان سفيان بن عيينة يقول ——— مراراً ——— : (حدثني عمرو وكان كذاباً)^(١٥٧).

السمة الثانية: موقفهم من الصحابة

لقد بعث الله سبحانه نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم ليخرج الناس من الظلمات الى النور، وليبلغهم شريعة الله سبحانه ، فكان لا بد لهذا التبليغ من رجال يحملونه وينقلونه الى الأمة، وقد اختار الله ——— لهذه المهمة الجليلة ——— الصحابة العدول الثقة الكرام، وامتدحهم سبحانه بقوله : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرْتَهُمُ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾^(١٥٨).

وبما أنه لم تكن هناك وسيلة لنقل هذا الدين إلا عن طريق أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه لم تظهر حركة أو مذهب يعادي الإسلام، ويحاول

(١٥٦) صحيح مسلم، ٢٢/١.

(١٥٧) تاريخ بغداد، ١٨٢/١٢.

(١٥٨) سورة الفتح الآية ٢٩.

تشويه معالمه ، أو التشويش على طريقة نقله إلا وسلك سبيل الطعن في الصحابة .

وقد بين القرآن الكريم لنا كيف ينبغي أن يكون موقف خلف هذه الأمة من سلفها، والذي هو موقف المحبة والاستغفار لهؤلاء الصحابة — سواء كانوا من المهاجرين أم من الأنصار — فقال سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (١٥٩).

وإذا أردنا أن ندرس موقف المعتزلة من الصحابة فإننا سنستغرب من كثرة التناقض بينهم في هذا الخصوص، ففي الوقت الذي قد نجد فيه واحداً من رجال المعتزلة يطعن في صحابي من الصحابة، فإننا سنجد رجالاً آخرين — من المعتزلة — يثنون على هذا الصحابي ويمدحونه ، ومع ذلك فإن هذا يعدُّ أمراً طبيعياً عند من يعرف مذهب المعتزلة ، ذلك لأن المعتزلة لا يكادون أن يجمعوا فيما بينهم على شيء عدا أصولهم الخمسة التي هي محل اتفاق بين جميع المعتزلة .

وكما ذكرتُ فإننا نجد بعض المعتزلة يثني على الصحابة، في حين نجد البعض الآخر يتناول الصحابة بشيء من التعريض والنقد السيء ، بل والطعن اللاذع أحياناً.

فالنظام — مثلاً — كان يرمي الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود — رضي الله عنه — بالكذب ويقول عنه : (وزعم [أي: عبد الله

بن مسعود [أن القمر انشق وأنه رآه، وهذا من الكذب الذي لا خفاء به] (١٦٠).
وكذا لم يتحرّج النّظام من انتقاد كبار الصحابة من أمثال أبي بكر وعمر —
رضي الله عنهما — (١٦١).

أما شيخ المعتزلة ومؤسس مذهبهم واصل بن عطاء فيقول: (لو شهد
عندي عليٌّ وطلحةٌ والزبيرُ وعثمانُ على باقة بقل لم أحكم بشهادتهم) (١٦٢). وقد
ورد عن عمرو بن عبيد ما هو أسوأ من هذا الطعن في ذات الصحابة الذين طعن
فيهم واصل (١٦٣) .

ولم يتورّع عمرو بن عبيد عن سبّ الصحابي سمرة بن جندب قائلاً: (ما
نصنع بسمرة ؟ قبح الله سمرة) (١٦٤). وكذا طعن أبو الهذيل في عثمان بن عفان
رضي الله عنه (١٦٥).

وقد يُعترض بأن هذه النصوص التي وردت عن كثير من شيوخ
المعتزلة، والتي طعنوا فيها بالكثير من الصحابة الكرام — إن هذه النصوص
— لم تثبت عن المعتزلة، وقد نقلها عنهم
مخالفوهم ، ولم نجدها في كتب المعتزلة أنفسهم، فكيف يمكن أن نحكم
على مذهب من المذاهب استناداً إلى ما نقله مخالفو هذا المذهب ؟

(١٦٠) تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الديوري، تحقيق محمد زهري

النجار، دار الجيل بيروت، ١٣٩٣ هـ، ١٩٧٢ م، ص ٢١.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٦٢) ميزان الاعتدال، ١١٨/٧.

(١٦٣) ينظر ميزان الاعتدال ، ٣٣١/٥.

(١٦٤) تاريخ بغداد، ١٧٥/١٢، ١٧٦.

(١٦٥) ينظر مقالات الإسلاميين، ٤٥٥.

وهذا اعتراض وجيه ، ولكن يمكن أن يُجاب عليه بما يأتي :

أولاً: إن الذين نقلوا هذه النصوص عن المعتزلة هم علماء موثّقون ، وإن كانت رواياتهم في هذا الخصوص تحتاج الى مزيد من الدراسة والتمحيص .

ثانياً: إن الطعن في بعض الصحابة موجود فعلاً في بعض كتب المعتزلة أنفسهم ، حيث إننا نجد الزمخشري — وهو مفخرة المعتزلة — لا يتورع عن الطعن في بعض الصحابة !

وكمثال واضح على ذلك عندما روى الزمخشري في تفسيره " الكشاف "

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص — رضي الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَصْفِقُ فِيهِ أَبْوَابُهَا لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا يُلْبَثُونَ فِيهَا أَحْقَاباً» (١٦٦).

فَبَعْدَ أَنْ أورد الزمخشري هذا الحديث وأراد أن يردّه ، وبدلاً من أن يتناول سند الحديث وما فيه من الموثوقين والضعفاء ، نجدّه يُهمَل ذلك كله ، ويتوجّه بالنقد اللاذع إلى الصحابي عبد الله بن عمرو — رضي الله عنه — قائلاً : (ما كان لابن

(١٦٦) قال الزيلعي في تخريج هذا الحديث: (رواه البزار موقوفاً على عبد الله بن عمرو... وقد روي هذا مرفوعاً رواه ابن عدي في الكامل... وأعلّه بالعلاء بن زيد، وقال إنه منكر الحديث، ورواه ابن الجوزي في الموضوعات). تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق عبد بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط ١، ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء ٤، ١٤٨/٢، ١٤٩.

عمرو [يعني: عبد الله بن عمرو] في سيفيه ، ومقاتلته بهما علي بن أبي طالب _____ رضي الله عنه _____ ما يشغله عن تسيير هذا الحديث (١٦٧).

وكذلك عندما يُفسّر الزمخشري قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى ﴾ (٣٣) وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى ﴿ (١٦٨)، فإنه _____ أعني الزمخشري _____ يدّعي أن الرجل المقصود بهذه الآيات هو عثمان بن عفان _____ رضي الله عنه _____ (١٦٩) !

وعلى كل حال فإن المعتزلة لم يسلموا من الطعن في كثير من الصحابة الكرام ، ولم يكن لهم موقف واضح يجمعهم تجاه الصحابة، ونتيجةً لذلك فإنهم وقعوا في التناقض فيما بينهم في هذا الخصوص .

(١٦٧) تفسير الكشاف، ٤٠٦/٢ .

(١٦٨) سورة النجم، الآية ٣٣، ٣٤ .

(١٦٩) ينظر تفسير الكشاف، ٤٢٧/٤ .

الفصل الثاني

التوظيف اللغوي البلاغي

للنصوص العقدية

- عند المعتزلة -

المبحث الأول

منهج المعتزلة في تأويل الآيات التي تحتمل المجاز

لقد عمد المعتزلة إلى النصوص التي يخالف ظاهرها أصولهم ومعتقداتهم ، فأولّوها بما يتوافق ومذهبهم .

وبما أن المعتزلة كانوا يتمتعون بمقدرة لغوية هائلة فإنهم استطاعوا أن يوظفوا النصوص العقديّة — لغويّاً — من أجل الاستدلال لأصول مذهبهم التي كانت محلّ إجماع عندهم .

وقد كانت الوسيلة المفضلة لديهم في ذلك هي التوسع في المجاز ، وإخراج النصوص من حقيقتها إلى المجاز .

وأرى قبل أن أشرع في ضرب الأمثلة على ذلك أن أتطرق إلى موضوع الحقيقة والمجاز ، وأقوال العلماء ذوي الاختصاص فيه ، وكيفية تعامل المعتزلة مع هذا الموضوع .

المطلب الأول : الحقيقة والمجاز (نظرة عامة)

إن موضوع الحقيقة والمجاز يُعدُّ من أهم المواضيع اللغوية التي جرى الخلاف فيها ، وسبب ذلك هو الخلاف العَقْدِي المتعلق بهذا الموضوع .

ففي الوقت الذي قسّم فيه جمهورُ العلماء الكلامَ الى حقيقة ومجاز ، فإن بعض العلماء أنكروا هذا التقسيم ، ولم يرتضوا أن يكون هنالك شئ اسمه المجاز ، وانقسم هؤلاء المنكرون على قسمين :

الأول : يُنكر وجود المجاز في القرآن فقط .

الثاني : ينكر وجود المجاز في القرآن وفي لغة العرب مطلقاً ، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً إن شاء الله .

مفهوم الحقيقة والمجاز في اللغة والاصطلاح .

أولاً : تعريف الحقيقة — لغةً — : الحقيقة كلمة مشتقة من الحق (والحق ضدّ الباطل ، حقّ الشئ حقاً ، أي : وجب وجوباً . . . والحقيقة ما يصير إليه حق الأمر ووجوبه ، وبلغت حقيقة هذا ، أي : يقين شأنه)^(١٧٠) . وقد ذهب بعض العلماء المعاصرين الى أن كلمة الحقيقة — لغةً — تُطلق وتفيد عدة معانٍ مختلفة بحسب القرينة ، ومن هذه المعاني : الوجوب والثبوت واللزوم والوقوع والإحكام والصحة

(١٧٠) العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د مهدي المخزومي ، و د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، عدد الأجزاء ٨ ، ٦/٣ .

والإتقان والجودة والحسن وغاية الشئ ومنتهاه وأصله وماهيته والتيقن والجزم والقطع^(١٧١) .

أما تعريف الحقيقة — اصطلاحاً — فهي : (الكلمة المستعملة فيما وُضعت له في اصطلاح التخاطب ... وقيل : ما اصطاح الناس على التخاطب به)^(١٧٢) . وعرفها أبو الحسين البصري فقال : (الحقيقة ما أُفيد بها ما وضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع التخاطب به)^(١٧٣) .

ثانياً : تعريف المجاز — لغة — : المجاز لفظ مشتق من : (جاز المكان يجوزه جوزاً وجَوازاً وجَوازاً سار فيه ، وأجازه بالألف قطعه ، وأجازه أنفذه ، قال ابن فارس : وجاز العقد وغيره نفذ ومضى على الصحة ، وأجزت العقد جعلته جائزاً نافذاً)^(١٧٤) .

أما تعريف المجاز — اصطلاحاً — : فقد عرفه الجرجاني بأنه : (اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما)^(١٧٥) ، وعرفه أحمد الهاشمي بأنه : (اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقة ، مع

(١٧١) ينظر المجاز عند الأصوليين بين المجيزين والمانعين ، د عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس ، ص ٧ .

(١٧٢) التعريفات ، ١٢٢/١ .

(١٧٣) المعتمد في أصول الفقه ، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري ، تحقيق خليل الميس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، عدد الأجزاء ٢ ، ١١/١ .

(١٧٤) المصباح المنير ، أحمد بن محمد بن علي المقرئ ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١١٤/١ .

(١٧٥) التعريفات ، ٢٥٧ /١ .

قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي) (١٧٦). وهذا التعريف — أعني تعريف السيد أحمد الهاشمي — هو التعريف الراجح — بحسب ما أتصور — وذلك لأنه ذَكَرَ القرينة المانعة من إرادة المعنى الوضعي ، فيما أهمل الجرجاني ذَكَرَ القرينة المانعة في تعريفه للمجاز .

حكم وجود المجاز في القرآن واللغة .

أثبت جمهور العلماء وجود المجاز في القرآن الكريم وفي اللغة العربية على حدٍ سواء ، فيما ذهب بعض العلماء إلى إنكار المجاز ، وقد انقسم هؤلاء المنكرون إلى قسمين :

القسم الأول : المنكرون للمجاز في القرآن فقط وهم : (داود الظاهري) (١٧٧) ، وابن القاص (١٧٨) من الشافعية ، وابن خويز منداد (١٧٩)

(١٧٦) جواهر البلاغة في المعاني والبديع والبيان ، السيد أحمد الهاشمي بك ، مطبعة الاعتماد ، مصر ، ط ١٠ ، ١٣٥٨ هـ ، ١٩٣٩ م ، ص ٣٠٢ .

(١٧٧) داود بن علي بن خلف أبو سليمان البغدادي المعروف بالأصبهاني ، إمام أهل الظاهر ، مولى الخليفة المهدي ، كان إماماً ورعاً ، توفي سنة ٢٧٠ هـ . ينظر سير أعلام النبلاء ، ١٠٢/١٣ .

(١٧٨) أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري ثم البغدادي الشافعي ، صنف في المذهب كتاب " المفتاح " و " أدب القاضي " ، توفي سنة ٣٣٥ هـ . ينظر سير أعلام النبلاء ٣٧١/١٥ .

(١٧٩) محمد بن أحمد بن عبد الله ، وقيل محمد بن علي بن إسحاق روى عن أبي الحسن التمار وأبي إسحاق التجيبي ، له كتاب في الخلاف وفي أصول الفقه وفي أحكام القرآن ، توفي في أواخر المائة الرابعة

من المالكية ، وابن حامد^(١٨٠) من الحنابلة^(١٨١) . ومن أدلتهم في إنكار المجاز في القرآن :

١ ————— المجاز يصار إليه عند الضرورة ، ويستعمل للحاجة ، وخطاب الله منزّه عن ذلك .

وقد ردّ عليهم الجمهور بأنه لا يُسَلَّم أن المجاز يصار إليه عند الضرورة ، بل لِعلَّةٍ مستحسنة في كلام العرب ، والقرآن نزل بلغتهم^(١٨٢) .

٢ ————— الحقيقة هي الحق ، والقرآن كله حق ، فوجب أن يكون القرآن كله حقيقةً لا مجاز فيه .

وقد ردّ عليهم الجمهور بأنه لا يُسَلَّم أن الحقيقة هي الحق ، بل إن الحق شيء غير الحقيقة ، فالحق ما كان صدقاً ، والحقيقة هي استعمال اللفظ فيما وضع له صدقاً كان أو كذباً ، فقول النصارى : ﴿إِنَّ اللَّهَ تَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(١٨٣) ، فإن ما حكاه الله عنهم حقيقة من

(١٨٠) أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي البغدادي ، شيخ الحنابلة ومفتيهم له كتاب الجامع في عشرين مجلداً في الاختلاف ، كان يتقوّت من النسخ ويكثر الحج ، توفي شهيداً سنة ٤٠٣ هـ . ينظر سير أعلام النبلاء ، ١٧/٢٠٣ .

(١٨١) الإتيان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق سعيد المنذوب ، دار الفكر ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م ، ٩٧/٢ .

(١٨٢) ينظر أثر الدلالة اللغوية والنحوية في استنباط الأحكام الاعتقادية ، د يوسف خلف محل العيساوي ، إشراف : أ . د / خديجة عبد الرزاق الحديثي ، رسالة ماجستير في اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤١٧ هـ ، ص ٦٣ .

(١٨٣) سورة المائدة ، جزء من الآية ٧٢ .

جهة اللفظ الذي قالوه وقصدوه ، ولكنه ليس بحق ، وهو كذب لأن الله سبحانه واحد^(١٨٤) .

٣ — لو وقع المجاز في كلام الله لقاد الى اللبس. وأجاب الجمهور بأنه لا لبس مع القرينة^(١٨٥) .

القسم الثاني : المنكرون للمجاز في القرآن وفي اللغة العربية مطلقاً ، وممن ذهب الى هذا القول أبو إسحاق الإسفراييني^(١٨٦)

وابن تيمية^(١٨٧) وابن القيم^(١٨٨) ومحمد أمين الشنقيطي^(١٨٩)

ولعل هذا الرأي يستوجب النظر والمناقشة أكثر من الرأي الأول ، وذلك بسبب قوة الأدلة التي ساقها أصحابه ، خصوصاً الأدلة التي ذكرها ابن تيمية

(١٨٤) ينظر أثر الدلالة اللغوية والنحوية ، ص ٦٣ .

(١٨٥) ينظر المصدر السابق ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

(١٨٦) الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني الشافعي ، حدث عنه أبو بكر البيهقي وأبو القاسم القشيري توفي بنيسابور سنة ٤١٨ هـ .

(١٨٧) شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام تقي الدين بن تيمية ، جُمعت له علوم الحديث والفقہ التفسیر والعقائد ، وبلغت تصانيفه قريباً من ثلاثمائة مجلد ، ولد سنة ٦٦١ هـ ، وتوفي معتقلاً بقلعة دمشق سنة ٧٢٨ هـ .

(١٨٨) محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية ، تتلمذ على ابن تيمية ، وسُجن معه في قلعة دمشق ، ألف الكثير من المصنفات ، وتوفي سنة ٧٥١ هـ .

(١٨٩) ولمزيد من التفصيل ينظر المجاز عند الأصوليين بين المجيزين والمانعين ، حيث أرجع الاختلاف في المجاز الى خمسة أقوال ، ص ١٠ ، ١١ .

وتلميذه ابن القيم ————— رحمها الله ————— وكذلك بسبب كثرة من يتبنى هذا القول من العلماء المُحدّثين المُقلّدين لابن تيمية في هذا الخصوص .

أما بالنسبة لأهمّ الأدلة التي ساقها ابن تيمية وابن القيم في إنكارهم المجاز مطلقاً فهي :

١ ————— إن سلف الأمة لم يقولوا بالمجاز ، ولم يذكره في كتبهم وتصانيفهم ، إذ قال ابن تيمية في هذا الصدد : (وبكل حال فهذا التقسيم [يقصد تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز] هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ، ولا التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي ، بل ولا تكلم به أئمة النحو كالخليل وسيبويه وعمرو بن العلاء وغيرهم) (١٩٠) .

وقد ردّ الجمهور على هذا الاعتراض بقولهم : إن لفظ " المجاز " هو مجرد مصطلح ، والمصطلحات غالباً ما تتأخر في الظهور عن موضوع الفن نفسه ، وخير مثال على ذلك : مصطلحات النحو والصرف وأصول الفقه وأصول الحديث وغيرها .

ثم إن سلف الأمة كانوا يعرفون المجاز ، فأحياناً يذكرونه باسمه ، وأحياناً يذكرونه بمعناه . ومن الذين ذكروا المجاز وسمّوه باسمه أبو عبيدة معمر بن المثنى ت ٢١٠ هـ ، صاحب كتاب " مجاز القرآن " ، ومع أن كلمة " مجاز "

(١٩٠) مجموع الفتاوى ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مكتبة ابن تيمية ، ط ٢ ، ٨٨/٧ .

عنده هي بمعنى التفسير والبيان ، وليس بمعناها الاصطلاحي ، إلا أنه ضمَّن في كتابه كثيراً من الأساليب التي تُعدُّ من باب المجاز (١٩١) .

كما أن الإمام أحمد بن حنبل — رحمه الله — كان قد صرَّح بذكر المجاز في بعض كتبه إذ قال : (المسألة السابعة عشر : وأما قوله لموسى : ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ (١٩٢) ، وقوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾ (١٩٣) ، وقالوا كيف قال : ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمْ ﴾ وقال في آية أخرى : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾ ؟ فشكَّوا في القرآن من أجل ذلك . أما قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ ، فهذا في مجاز اللغة (١٩٤) .

أما أئمة السلف الذين ذكروا المجاز بمعناه ، ولم يصرِّحوا بذكر اسمه فمنهم الإمام الشافعي — رحمه الله — حيث قال في رسالته : (فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها ، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها ، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يراد به العام الظاهر . . . و عاماً ظاهراً يراد به الخاص ، و ظاهر (١٩٥) يُعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره (١٩٦) . والذي يعنيننا من هذا النص هو

(١٩١) ينظر أثر الدلالة اللغوية والنحوية ، ص ٦٦ .

(١٩٢) سورة طه ، جزء من الآية ٤٦ .

(١٩٣) سورة الشعراء ، جزء من الآية ١٥ .

(١٩٤) الرد على الزنادقة والجهمية ، أحمد بن حنبل الشيباني ، ت محمد حسن راشد ،

المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٩٣ هـ ، ص ١٨ ، ١٩ .

(١٩٥) هكذا هي بالرفع ، والمفروض أن تكون منصوبة لأنها معطوفة على ما قبلها ، إلا إذا كانت الواو للاستئناف .

(١٩٦) الرسالة ، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة

، ١٣٥٨ هـ ، ١٩٣٩ م ، ١/٥٢ .

قوله : (وظاهر يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره) ، فإن هذا هو
المجاز عينه .

كما أن سيبويه — رحمه الله — ذكر المجاز ، وسمّاه " اتساعاً في
الكلام " فقال : (ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى : ﴿ وَسئلِ
الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ ^(١٩٧) إنما يريد أهل القرية) ^(١٩٨) .

من ذلك نعلم أن سلف الأمة كانوا يعرفون معنى المجاز ويستعملونه ،
سواء سمّوه باسمه أم بمعناه .

٢ — أنكر نفاة المجاز أن يكون لمفردات
اللغة العربية وضعٌ أولٌ تفرّع عنه المجاز ، إذ إن : (التفریق بين الحقيقة
والمجاز قائم على أساس الوضع . فالمعنى الموضوع له اللفظ أولاً هو الحقيقة ،
وغير ذلك هو المجاز ، وقد استعمل اللفظ في هذا وهذا ، فمن
أين لكم أن وضعه لأحدهما سابق على وضعه
للاخر ؟) ^(١٩٩) .

وقد أجاب الجمهور على هذا بأن علماء اللغة أجمعوا على أن جميع
مفردات اللغة لا بدّ أن يكون لكل مفردة منها وضعٌ أولٌ يدل على معنى معين ،
وفكرة المعاجم إنما نشأت على هذا الأساس ، حيث إن هذه المعاجم ألفت لجمع

(١٩٧) سورة يوسف ، جزء من الآية ٨٢ .

(١٩٨) كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ،
دار الجيل — بيروت ، ط ١ ، عدد الأجزاء ٤ ، ٢١٢/١ .

(١٩٩) مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعظلة ، محمد بن الموصلي ، دار الندوة
الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٤ م ، ٢٤٦/٢ — ٢٤٧ .

الألفاظ اللغوية ، والوقوف على مدلولاتها ، وهذه الألفاظ ومعناها الأول هو ما عُرِفَ بالدلالة الوضعية (أي : الدلالة الحقيقية) ، ثم إننا إذا نظرنا في هذه القواميس ، وفتشنا عن معنى كلمة أسد _____ مثلاً _____ فإننا سنجد أن معناها الحقيقي هو الحيوان المفترس المعروف ، وهذا هو الأصل ، وهو الوضع الأول ، ولن نجد أن معناها هو الرجل الشجاع .

٣ _____ قال منكرو المجاز : يُعرف المجاز بصحة نفيه ، فيقال لمن يقول : رأيت أسداً يرمي : ليس بأسد ، بل رجل شجاع ، فينفي العبارة الأولى ويستدرك عليها ؛ وعلى هذا يُفتح باب أنه يجوز نفي بعض ما في القرآن (٢٠٠) .

ومع أن الجمهور قد أجابوا على هذا الاعتراض ، إلا أنني أجد أن هذا الاعتراض لا يصلح دليلاً لإنكار المجاز مطلقاً ، بل يمكن أن يكون دليلاً لمنكري المجاز في القرآن فقط ، إذ إن في هذا الاعتراض دليلاً ضمناً على الاعتراف بوجود المجاز في اللغة ، ومهما يكن من أمر فقد أجاب الجمهور بأننا إذا قلنا : زيد أسد وليس بأسد ، فإن النفي متوجه إلى المعنى الأول الوضعي ، وهو الحيوان المفترس ، وليس متوجهاً إلى المعنى الثاني ، وهو الشجاعة ، فيكون المعنى زيد أسد ، ولكنه ليس حيواناً مفترساً ، ومن هذا القبيل قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴾ (٢٠١) . (٢٠٢)

٤ _____ أنكر نفاة المجاز التجريدَ والإطلاقَ في اللغة ، فقالوا : (إن المجاز يتوقف على القرينة ، والحقيقة لا تتوقف عليها ، ومرادكم إن إفادة الحقيقة لمعناها

(٢٠٠) مختصر الصواعق ، ٢/٢٤٩ .

(٢٠١) سورة الحج ، جزء من الآية ٢ .

(٢٠٢) لمزيد من التفصيل ينظر أثر الدلالة اللغوية والنحوية ، ص ٦٦ .

الإفرادي مشروط بالقرينة ، فيقال لكم : اللفظ عند تجرده عن جميع القرائن التي تدل على مراد المتكلم بمنزلة الأصوات التي ينبثق بها ، فقولك : تراب ، ماء
كقولك : طق ، غاق ، ونحوها من الأصوات ، فلا يفيد اللفظ ويصير كلاماً إلا إذا اقترن به ما يبيّن المراد (٢٠٣) .

هذا وقد أجاب الدكتور محمد عياش في رسالته الموسومة بـ "الصفات الخبرية" على هذه الشبهة قائلاً : (وهذا الكلام غريب وخطير ! غريب لأننا سنلغي على أساسه كل قواميس اللغة ، وسيسقط الكلام المركب أيضاً خطير لأننا حينما نطلق كلمة " الله " ، هل صحيح أننا لا نفهم منها أي معنى ؟) (٢٠٤) .

وبعد هذا العرض فإن لي بعض الملاحظات التي أسجلها في هذا الموضوع

:

أولاً : إن سبب هذا الموقف الحازم عند منكري المجاز كابن تيمية وابن القيم هو محاولتهم سدّ الذرائع ، وإغلاق باب التأويل الذي انتهجه المعتزلة وغيرهم في تأويل ، بل وتعطيل كثير من الصفات الخبرية ، ولكن هذا لا يُعدّ مبرراً ، أو سبباً كافياً لإنكار المجاز . فالمجاز ليس هو السبب الحقيقي لتعطيل الصفات ، حيث إن كثيراً من الفرق مثل الجهمية — أتباع جهنم بن صفوان — عطلوا الصفات الإلهية قبل أن يُعرف المجاز كمصطلح وعلم له أصوله وشروطه . كما

(٢٠٣) مختصر الصواعق ، ٢/٢٥٣ .

(٢٠٤) الصفات الخبرية عند أهل السنة والجماعة ، محمد عياش ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ص ١٢٦ .

إن كثيراً من السلف والعلماء المعتبرين كانوا يثبتون المجاز ، ومع ذلك فإنهم لم يقفوا في التعطيل ، ولم يكن إثباتهم للمجاز سبيلاً إلى التعطيل .

ثانياً : يبدو أن الخلاف بين مثبتي المجاز ومنكريه إنما هو خلاف لفظي ، حيث إن كلا الطرفين لا يُنكران أن يقال : رأيت أسداً يرمي . فكلا الطرفين متفقان على أن المراد بالأسد هنا هو الرجل الشجاع ، وليس الحيوان المفترس ، ولكن مثبتي المجاز يقولون : إن هذه العبارة هي نوع من أنواع المجاز . أما المنكرون للمجاز فيقولون : إنها ليست مجازاً ، وإنما هي أساليب عربية نطق بها العرب ، وقد قال ابن قدامة رحمه الله — بعد أن أثبت المجاز ومثّل له — : (ومن منع فقد كابر ، ومن سلّم وقال : لا أسميه مجازاً ، فهو نزاع في عبارة لا فائدة من المشاحة فيه) (٢٠٥) .

ثالثاً — مع أن ابن تيمية وابن القيم — رحمهما الله — أنكرا وجود المجاز في اللغة مطلقاً ، إلا أنهما أقرّا به في بعض كتبهما وفق شروط معتبرة ، حيث قال ابن تيمية — وهو يتكلم عن الألفاظ ودلالاتها على المعاني — : (فصرّفها عن ظاهرها ... وحقّقتها المفهومة منها إلى باطنٍ يخالف الظاهر ، ومجازٍ يخالف الحقيقة لا بدّ فيه من أربعة أشياء) (٢٠٦) ، وقد فصلّ ابن القيم هذه الشروط الأربعة فقال : (من ادّعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه لم يتم له ذلك إلا بعد أربع مقامات : أحدها : بيان امتناع إرادة الحقيقة . الثاني : بيان

(٢٠٥) روضة الناظر وجنة المناظر، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق د عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط٢، ١٣٩٩هـ — ، ص٦٤ .

(٢٠٦) الأسماء والصفات ، ابن تيمية ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ ، ٢٢٥/١ .

صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عيَّنه ، وإلا كان مفترياً على اللغة . الثالث : بيان تعيين ذلك المَجْمَل إن كان له عدة مجازات . الرابع : الجواز عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة (٢٠٧) .

وحاصل الكلام أن (ابن تيمية ومن تبعه يقولون بكثير من أساليب المجاز ، ولكن لا يسمي عندهم مجازاً ، لأن هذه التسمية تجرُّ الى مفسد شرعية) (٢٠٨) .

(٢٠٧) بدائع الفوائد ، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ، تحقيق هشام عبد العزيز عطا وآخرون ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م ، ٤/١٠٠٩ .
(٢٠٨) أثر الدلالة اللغوية والنحوية ، ص ٧١ ، ٧٢ .

المطلب الثاني : موقف المعتزلة من الحقيقة والمجاز في الآيات العقديّة .

إن الطابع التفسيري العام للقرآن عند المعتزلة يتلخّص في أنهم كانوا يحشدون النصوص التي تتعلّق بأصولهم العقديّة من آيات كتاب الله سبحانه ، من أجل الاستدلال بهذه الآيات العقديّة على ما يؤيّد أصولهم ومعتقداتهم ، فإذا وجدوا في القرآن الكريم آيات تُعارض ما ذهبوا إليه وآمنوا به ، فإنه لم يكن لهم مناصٌّ من حلِّ هذا التعارض إلا بتأويل هذه الآيات المعارضة لمذهبهم وذلك عن طريق المجاز ، بحيث يكون هذا التأويل متوافقاً مع وجهة نظرهم ، سواء كان هذا التأويل مقبولاً ، أم كان متكلفاً ، قريباً أم بعيداً .

وفي هذا الشأن يقول الشريف المرتضى في الأمالي : (ألا ترى أن القرآن قد ورد بما لا يجوز على الله تعالى من الحركة والانتقال ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾^(٢٠٩) ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِ ﴾^(٢١٠) ، ولا بدّ مع وضوح الأدلة على أن الله تعالى ليس بجسم ، واستحالة الانتقال عليه الذي لا يجوز إلا على الأجسام من تأوّل هذه الآيات ، والعدول عما يقتضيه صريح ألفاظها ، قرّب هذا التأويل أو بُعد)^(٢١١) .

(٢٠٩) سورة الفجر ، الآية ٢٢ .

(٢١٠) سورة البقرة جزء من الآية ٢١٠ .

(٢١١) أمالي المرتضى ، علي بن الحسين " الشريف المرتضى " ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م ، ٣٩٩/٢ .

وأحبُّ هنا أن أسترعي الاهتمام إلى قول الشريف المرتضى — في
العبارة الماضية — : (قَرَبَ التَّأْوِيلُ أَوْ بَعُدَ) ! حيث يظهر من هذه العبارة
أنَّ قَرَبَ التَّأْوِيلِ أَوْ بَعُدَهُ لم يكن له كبيرُ اهتمام عند المعتزلة — ما دام هذا
التأويل يتوافق مع أصول ومعتقدات المعتزلة .

ومن الجدير بالذكر أن المعتزلة لم يذهبوا إلى القول بالمجاز في كل شيء ،
بل إنهم ذهبوا — أحياناً — إلى الأخذ بظواهر وعموم كثير من الآيات
— متى ما وافق ظاهرها مذهبهم — أكثر مما أخذ أهل السنة بظواهر
هذه الآيات ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ
جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾^(٢١٢) ، ليستدلوا
بعموم وظاهر هذه الآية على مذهبهم في تخليد صاحب الكبيرة في النار ، وكذا
قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي حِمِيمٍ ﴿١٤﴾ يَصَلُّونَهَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴾^(٢١٣)
، إذ إن المعتزلة استدلوا بعموم وظواهر هذه الآيات على أن الفاجر مخلد في النار
، ومعلوم أن الفاجر قد يكون مسلماً وقد يكون كافراً .

معيَار التَّأْوِيلِ المَقْبُولِ : وأقصد بالتأويل هنا صرفَ اللفظ عن حقيقته إلى

المجاز فهذا هو معنى التأويل حيث قال الإمام الغزالي : (ويشبه أن يكون كل

تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز)^(٢١٤) .

(٢١٢) سورة النساء ، الآية ٩٣ .

(٢١٣) سورة الانفطار ، الآيات ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

(٢١٤) المستصفي في علم الأصول ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق محمد عبد

السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ ، ص ١٩٦ .

والسؤال الآن : ما هو المعيار الذي يُعرَف به قُرْبُ التَأْوِيلِ أو بُعْدُهُ ؟
وبصيغةٍ أُخْرَى متى يكون التَأْوِيلُ مستساغاً مقبولاً ، ومتى يكون متكلفاً مردوداً ؟
والجواب هو إن للتأويل شروطاً معتبرة وضعها العلماء المختصون ، فإذا
روعيَتْ هذه الشروط أصبح التأويل مقبولاً ، وقد ذكر الزركشي — رحمه الله —
_____ هذه الشروط فقال : (فصلٌ في شروط التَأْوِيلِ : وشرطه أن يكون موافقاً
لوضع اللغة ، أو عُرِف الاستعمال ، أو عادة صاحب الشرع ، وكلُّ تأويل خَرَجَ
عن هذه الثلاثة فباطلٌ)^(٢١٥) ، وقال الشوكاني — رحمه الله — : _____ :
الفصل الثالث : في شروط التأويل :

الأول : أن يكون موافقاً لوضع اللغة ، أو عرف الاستعمال ، أو عادة
صاحب الشرع ، وكلُّ تأويل خرج عن هذا فليس بصحيح .
الثاني : أن يقوم الدليل على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذي حُمِلَ عليه إذا
كان لا يستعمل كثيراً فيه .

الثالث : إذا كان التأويل بالقياس فلا بد أن يكون جلياً لا خفياً^(٢١٦) .

من هذا يتبين أن العلماء قد جعلوا هذه الشروط الثلاثة معياراً للتأويل
المقبول ويبدو جلياً أنهم جعلوا المعيار اللغوي — أي : أن يكون التأويل
موافقاً لوضع اللغة — شرطاً من شروط التأويل المقبول .

(٢١٥) البحر المحيط في أصول الفقه ، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ،
تحقيق د محمد محمد تامر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م ، ٣/٣٢ .

(٢١٦) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني
، تحقيق أحمد عزو عناية ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٩ م ، ٣٤/٢ .

إن هذا المعيار اللغوي الذي اشترطه العلماء غالباً ما يتضح ويتبين من سياق الجملة ، فالكلمة يُعرف من خلال سياقها أنها من الحقيقة أو من المجاز ، فقد تأتي كلمة في جملة يعرف من سياقها أنها حقيقة ، وقد تأتي هذه الكلمة نفسها في جملة أخرى يعرف من خلال سياقها أنها من المجاز ، ويبدو لي أن المعتزلة لم يكونوا يراعون سياق الجُمْل — خصوصاً في الآيات العقدية التي عارضت مذهبهم — حيث إنهم حملوا معاني تلك الآيات على ما يوافق مذهبهم من غير مراعاة للسياق .

وكمثال على ذلك : كلمة " يد " ، حيث إنها تأتي بمعنى اليد الحقيقية ، وتأتي — مجازاً — بمعنى النعمة أو القوة ، ولا يُعرف ذلك إلا من خلال سياق الجملة التي وقعت فيها كلمة " يد " ، حيث إن سياق الجملة هو الذي يحدّد المعنى المراد منها ، لكن المعتزلة لم يحملوها إلا على المعنى المجازي من غير مراعاة لسياق الآيات القرآنية ، وذلك في الآيات التي تخصُّ صفات الباري عز وجل^(٢١٧) .

فضلاً عن ذلك فإن المعتزلة قد جعلوا الآيات العقدية التي تعارض أصول مذهبهم ، من المتشابه الذي يُردُّ إلى الآيات المحكمة ، أما الآيات التي تصلح أن تكون دليلاً لهم ، فإن المعتزلة جعلوها من المحكم الذي تُردُّ إليه الآيات المتشابهة .

(٢١٧) ينظر تفسير الكشاف ، ٦٨٧/١ ، ٦٨٨ .

أمثلة لمنهج المعتزلة في تفسير القرآن

وكمثال لبيان منهج المعتزلة في استخدام التأويل مسألة رؤية الله تعالى في الآخرة ، حيث إن المعتزلة — انطلاقاً من الأصل الأول عندهم وهو التوحيد — أنكروا رؤية الله عز وجل في الآخرة بحجة التنزيه — حسب تصورهم — ، ثم حشدوا الآيات التي تؤيد مذهبهم مثل قوله تعالى : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٢١٨) ، ثم إن المعتزلة عندما اعترضت الآيات التي تثبت رؤية الله تعالى في الآخرة ، مثل قوله تعالى : ﴿وَجُوهٌ مِّنْهُ يَوْمَ ذُنُورٍ﴾^(٢١٩) ، لجأوا حينئذ إلى التأويل ومالوا إلى القول بالمجاز ، فأولوا الآيات التي تثبت الرؤية بما يوافق مذهبهم ، ولم يكتفوا بذلك فحسب ، فقد جعلوا هذه الآيات — التي ناقضت أصول مذهبهم — من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله ، وأرجعوها إلى المحكم الذي ينبغي أن ترد إليه المتشابهات .

وقد طبق الزمخشري هذه القواعد التفسيرية الخاصة بالمعتزلة في كثير من الآيات التي تعارض مذهب المعتزلة ، فعندما أراد أن يفسر الآية : ﴿وَجُوهٌ مِّنْهُ يَوْمَ ذُنُورٍ﴾^(٢٢٠) ، ولكي يستكمل المهمة فإنه أول النظر في هذه الآية بمعنى " التوقع والرجاء " ، وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾^(٢٢١) . قال الزمخشري — في تفسير هذه الآية

(٢١٨) سورة الأنعام ، الآية ١٠٣ .

(٢١٩) سورة القيامة ، الآية ٢٢ ، ٢٣ .

(٢٢٠) ينظر تفسير الكشاف ، ٤/٦٦٣ .

(٢٢١) سورة آل عمران ، جزء من الآية ٧ .

_____ : ({ مُحَكَّمَةٌ } ، أحكمت عبارتها بأن حُفِظت من الاحتمال والاشتباه . }
 مُتَشَبِهَةٌ } ، مشتبهات محتملات . { هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ } ، أي : أصل الكتاب تُحْمَلُ
 المتشابهات عليها ، وتُرَدُّ إليها ، ومثال ذلك : { لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ } ، { إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ }
 (٢٢٢) .

ومن القواعد التي انتهجها المعتزلة في تفسيرهم القرآن هو أنهم كانوا إذا
 عارضتهم آية من الآيات ، وعجزوا عن تأويلها وحملها على غير ظاهرها ، فإنهم
 يلجؤون الى ما يُسَمَّى " التخييل " ! أي إنهم يقولون عن الآيات التي تعارض
 مذهبهم والتي عجزوا عن تأويلها : إنها نوع من أنواع التخييل .

ففي قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (٢٢٣) . قال
 الزمخشري في الكشاف : (وما هو إلا تصوير لعظمته وتخييل فقط ، ولا كرسيّ
 ثمة ولا قعود ولا قاعد) (٢٢٤) ! وفي قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى
 جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَشِيعًا مُّصَدَّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ (٢٢٥) ، فيبدو _____ والله أعلم _____
 أن الزمخشري عندما استعصى عليه تأويل معنى إنزال القرآن ، أو حتى تأويل
 معنى الجبل الوارد في الآية المذكورة قال : (هذا تمثيل وتخييل) (٢٢٦) ، وقد
 تكرر مثل هذا القول مراراً في تفسير الكشاف .

(٢٢٢) تفسير الكشاف ، ٣٦٥/١ .

(٢٢٣) سورة البقرة ، جزء من الآية ٢٥٥ .

(٢٢٤) تفسير الكشاف ، ٣٢٨/١ .

(٢٢٥) سورة الحشر ، جزء من الآية ٢١ .

(٢٢٦) تفسير الكشاف ، ٥٠٨/٤ .

لقد أدرك المعتزلة أن فتح باب المجاز على مصراعيه قد يكون ذريعة إلى كثرة التأويل والاختلاف في كتاب الله سبحانه وتعالى ، حيث إن المعتزلة أنفسهم اختلفوا فيما بينهم في تأويل كثير من آيات القرآن الكريم ، ومن أجل الخروج من هذا المأزق فقد (حكموا على جميع محاولاتهم التي حاولوها في حلّ المسائل الموجودة في القرآن بأنها مرادةٌ لله تعالى ... وبديهيٌّ أن هذا الذي ذهب إليه المعتزلة يخالف مذهب أهل السنة من أن لكل آية من القرآن معنىً واحداً مراداً لله تعالى ، وما عداه من المعاني المحتملة فهي محاولات واجتهادات يراد منها الوصول إلى مراد الله من غير قطع) (٢٢٧) .

لقد أدرك علماء الأمة أن الخلل في فهم القرآن الكريم يكمن في إخضاع آيات القرآن لمفاهيم مسبقة ، مما يؤدي الى تصادم هذه الآيات وتناقضها مع بعضها ، وقد كان المفروض أن يتجرد كلُّ من أراد أن يفهم كتاب الله عن رواسته الاعتقادية ، لكي يستقي اعتقاده ومفاهيمه ونظمه من معين كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

ولقد قال ابن تيمية _____ رحمه الله _____ وهو يصف بعض أصحاب المناهج الخاطئة في الاستدلال بالقرآن الكريم : (إن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ، ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه) (٢٢٨) .

(٢٢٧) التفسير والمفسرون ، محمد حسين الذهبي ، ٨٣/٤ . (الموسوعة الشاملة) .

(٢٢٨) مجموع الفتاوى ، ٣٥٨/١٣ .

المطلب الثالث : التأويل المجازي للآيات العقدية المتعلقة بالأصل الأول عند المعتزلة (التوحيد) .

بعد أن وضع المعتزلة أصولهم وقواعدهم التفسيرية في كيفية تأويل الآيات العقدية المعارضة لمذهبهم ، وإخراجها من الحقيقة إلى المجاز ، شرعوا في استقراء تلك الآيات التي تعارض مذهبهم وأصولهم ، وأخضعوها لقواعدهم اللغوية في تفسير القرآن .

ومن الجدير بالذكر فإن المعتزلة لا يستدلون في موضوع المجاز لكل أصولهم ، بل يستدلون به في الأصلين الأولين فقط " التوحيد والعدل " أما بقية أصولهم فإنهم — على حدِّ علمي — لا يستدلون لها بالمجاز ، وإنما يستدلون بأدلة أخرى ، فأحياناً يستدلون بظواهر الآيات وعمومها مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾^(٢٢٩) ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ يَصَلُّونَهَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾^(٢٣٠) ، حيث إن المعتزلة أخذوا بعموم وظواهر هذه الآيات ، حتى يثبتوا أن صاحب الكبيرة خالد في النار ، وأحياناً يستدلون بالأدلة النحوية — كما سيأتي في الفصل الثالث — ، ولذلك فإني لم أذكر في هذا المبحث المخصَّص للتأويل المجازي بقية أصول المعتزلة .

ولزيادة البيان فإني أذكر رأي المعتزلة في الآية القرآنية ، وأذكر رأي من خالفهم من أهل السنة ، فإذا عبَّرتُ بمصطلح " أهل السنة " فإني أقصد ما اتفق

(٢٢٩) سورة النساء ، جزء من الآية ٩٣ .

(٢٣٠) سورة الانفطار ، الآيات ١٤ — ١٦ .

عليه جمهور السلف^(٢٣١) والأشعرية^(٢٣٢) والماتريديية^(٢٣٣) ، وإذا عبّرتُ بمصطلح " السلف " فإني أقصد ما اتفق عليه جمهور السلف فقط دون غيرهم .

أما بالنسبة لهذا المطلب فالتوحيد هو الأصل الأول عند المعتزلة ويقصدون به إنكار الصفات وإنكار الاستواء على العرش وإنكار رؤية الله في الآخرة ، وكذلك يستوجب التوحيد عندهم الإيمان بأن القرآن مخلوق .

من هذا المنطلق فإن المعتزلة كانوا إذا عارضت مذهبهم آية قرآنية ، وأثبتت لله ما نفوه هم ، أو نفّت عنه سبحانه ما أثبتوه له ، فإنهم يلجؤون عندئذ إلى التأويل والقول بالمجاز ، وهذه بعض الأمثلة على طريقتهم ومنهجهم في ردّ حقائق الآيات إلى مجازها .

١ ————— قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ

أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ

مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣٤﴾ ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى

الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ (٢٣٥) .

(٢٣١) هم أصحاب القرون الثلاثة الأولى (الصحابية والتابعون وتابعو التابعين) .

(٢٣٢) هم أتباع الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، أثبتوا عقائد أهل السنة بالبراهين والمناهج الكلامية العقلية .

(٢٣٣) هم أتباع الإمام محمد بن محمد بن محمود أبي منصور الماتريدي ، كان مذهبه قريباً من مذهب الأشعري ، توفي سنة ٣٣٣ هـ .

(٢٣٤) سورة الأعراف ، من الآية ٥٤ .

(٢٣٥) سورة طه ، الآية ٥ .

هاتان الآيتان تُعدّان من الآيات التي جرى الكثير من الخلاف والنقاش بشأنها ، فمن المعلوم أن السلف الصالح كانوا يمرّونها كما جاءت من غير تشبيه ولا تكيف ، مع نهْيهم الشديد عن الخوض في مثل هذه المسائل ، وقد سئل الإمام مالك رحمه الله عن الاستواء فقال : (الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والسؤال عنه بدعة) (٢٣٦) .

إلا أن المعتزلة — انطلاقاً من مفهومهم عن التوحيد — لم يرتضوا طريقة سلف الأمة في معالجة هذا الموضوع ، مما اضطرّهم إلى القول بالتأويل سالكين طريق المجاز ، وذلك لاعتقادهم أن إثبات الاستواء بالمعنى الذي فهمه السلف فيه تشبيه وتجسيم لذات الباري سبحانه وتعالى ، فذهبوا إلى أن معنى الاستواء هو الاستيلاء ، وأن المقصود من قوله تعالى : { استوى } ، أي : استولى واحتجّوا لقولهم ببيت شعر قاله الأخطل (٢٣٧) :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف أو دم مهراق (٢٣٨)

وفي هذا الشأن قال القاضي عبد الجبار : (قد بينا أن المراد بالاستواء هنا الاستيلاء والافتتار) (٢٣٩) . في حين ذهب أبو علي الجبائي إلى أن استواء الله

(٢٣٦) الأسماء والصفات لابن تيمية ، ص ٥١٥ — ٥١٦ . .

(٢٣٧) هو غوث بن غياث بن الصلت بن طارقة أبو مالك الأخطل شاعر نصراني ، وهو أحد الثلاثة الذين اشتهر أنهم أشعر أهل زمانهم : جرير والفرزدق والأخطل ، مات سنة ٩٠ هـ .

(٢٣٨) ينظر الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ، يحيى بن أبي الخير العمراني ، تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف ، دار النشر أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٩٩ هـ ، ٦١٩/٢ .

(٢٣٩) متشابه القرآن ، القاضي عبد الجبار ، تحقيق عدنان زرزور ، دار التراث ، القاهرة ،

تعالى على العرش إنما هو مجاز عن رفعه للعرش^(٢٤٠) فقال في تفسير قوله تعالى
: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ . — قال — : (معناه ثم استوى عليه بأن
رفعه)^(٢٤١) .

موقف الأشاعرة من آيات الصفات

وهنا أجد لزاماً عليّ أن أخوض في موضوع ذي علاقة ، وهو موضوع
حساس للغاية يتعلّق بموقف الأشاعرة من هذه الآيات ، إذ إن المعتزلة أولوا
الاستواء بمعنى الاستيلاء ، وسيأتي كيف أنهم أولوا الوجه واليدين والمجئ
والإتيان وغيرها ممّا يتفق مع تأويل الأشاعرة — حسبما يتوهمه كثير من
الناس — ، فيضعون المعتزلة والأشاعرة في بوتقة واحدة ، وتكون
نظرتهم إلى الأشاعرة هي ذات النظرة إلى المعتزلة ، وأعتقد أن هذه النظرة فيها
الكثير من الخلط والتشويش لما يأتي :

أولاً : إن آخر ما استقرّ عليه مذهب الأشعري هو أنه رجع إلى مذهب السلف في
الصفات الخبرية ، والذي يقرأ كتاب " الإبانة " يجد ذلك واضحاً جلياً ، وذلك من
خلال النصوص الآتية :

(٢٤٠) من المعلوم أن المعتزلة إذا عارضت مذهبهم آية فإنهم يذهبون إلى تأويلها ، ولكنهم
— مع ذلك — لا يتفقون على تأويل واحد ، بل يؤول كل واحد منهم الآية
حسب اجتهاده ، ولذلك قالوا : إن جميع الاجتهادات في تفسير القرآن هي مرادة الله عز وجل .
(٢٤١) تفسير أبي علي الجبائي ، لأبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، تحقيق خضر
محمد بنها ، موسوعة تفاسير المعتزلة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ ،
٢٠٠٧ م ، ص ٢٤٤ .

أ : أثبت الأشعري أنه يتبع مذهب الإمام أحمد — اعتقادياً — فقال : (قولنا الذي نقول به ، وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل ، وبسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وما روى عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون ، وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون ، ولما خالف قوله مخالفون)^(٢٤٢) .

ب : ذكر الإمام الأشعري المعتزلة وسماهم " الزائغين عن الحق " ، وبيّن أن سبب زيغهم هو تأويلهم النصوص التي تثبت الصفات الخبرية مثل الوجه واليدين والعينين والنزول وغيرها ، إذ قال في كتابه " الإبانة " : (أما بعد : فإن كثيراً من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤوسهم ومن مضى من أسلافهم ، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلاً لم ينزل به الله سلطاناً ولا أوضح به برهاناً ... ودفعوا أن يكون لله وجه مع قوله عز وجل : ﴿ وَبَعَثْنَا فِيهِ مِنْ رَبِّكَ ذُؤَلْبَانَ وَإِبْرَاهِيمَ ﴾^(٢٤٣) ، وأنكروا أن يكون له يدان مع قوله سبحانه : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾^(٢٤٤) ، وأنكروا أن يكون له عينان مع قوله سبحانه : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾^(٢٤٥) ... ، ونفوا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ﴾^(٢٤٦) .

(٢٤٢) الإبانة ، ص ٢٠

(٢٤٣) سورة الرحمن ، الآية ٥٥ .

(٢٤٤) سورة ص ، جزء من الآية ٧٥ .

(٢٤٥) سورة القمر ، جزء من الآية ١٤ .

(٢٤٦) الإبانة ، ص ١٤ — ١٩ . والحديث رواه النسائي في السنن الكبرى ، رقم

الحديث ١٠٣٢١ ، ١٢٥/٦ .

ج : بعد أن ذمَّ الإمام الأشعري — رَحِمَهُ اللهُ — أهل الأهواء شرع في ذكر اعتقاده الذي يدين به ، فقال : (وجملته قولنا : أنا نقرُّ بالله وملائكته وكتبه ورسوله ، وبما جاءوا به من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وأن الله استوى على العرش على الوجه الذي قاله ، وبالمعنى الذي أراده استواءً منزهاً عن الممارسة^(٢٤٧) والاستقرار والتمكن والحلول ... وأن له سبحانه وجهاً بلا كيف كما قال : ﴿وَبَعَثْنَا وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ ، وأن له سبحانه يدين بلا كيف كما قال : ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ^ط﴾ ... وأن له سبحانه عينين بلا كيف كما قال سبحانه : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾^(٢٤٨) .

هذه بعض النصوص نقلتها من كتاب " الإبانة " التي تثبت رجوع الأشعري في مسألة الصفات إلى مذهب السلف .

وقد حاول بعض العلماء التشكيك في نسبة كتاب " الإبانة " إلى أبي الحسن الأشعري وذكروا بعض الأدلة في ذلك ، ولكنهم لم يأتوا بدليل قطعي ملموس ، فضلاً عن هذا فإن للأشعري كتاباً أخرى أثبت فيها اعتقاده الذي ذكرته حيث قال في كتابه " مقالات الإسلاميين " : (جملة ما عليه أهل الحديث والسنة الإقرار بالله وملائكته ، وما جاء من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وأن الله على عرشه كما قال : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، وأن له يدين بلا

(٢٤٧) لعلها المماسّة ثم دخل عليها التصحيف .

(٢٤٨) الإبانة ، ص ٢١ ، ٢٢ .

كيف كما قال : ﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ ، وكما قال ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾^(٢٤٩) ، وأن له عينين
بلا كيف كما قال : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ... ﴾^(٢٥٠) .

ثانياً : إن الأشاعرة — المتأخرين خصوصاً — الذين مالوا إلى تأويل
بعض الصفات الخبرية لا يمكن القول بأنهم وافقوا المعتزلة ، وذلك لأن الأشاعرة
عندما أولوا بعض الآيات العقدية فإنهم لم يُنكروا على السلف الصالح ، ولم
يحكموا عليهم بالضلال ، ولم يُخَطِّئُوا تفسيرهم ، بل صرَّح الأشاعرة بأن مذهب
السلف في الصفات هو المذهب الأسلم ، أما المعتزلة فإنهم لم يرتضوا تفسير
السلف لآيات الصفات ، واتَّهَمُوا السلف بالتجسيم .

ويبدو لي — والله أعلم — أن الأشاعرة عندما أولوا بعض
الآيات العقدية ، فإنهم لم يجعلوا تأويلهم لهذه الآيات بديلاً عن تفسير السلف ، كما
إن الأشاعرة عندما أولوا هذه الآيات فإنهم كانوا ينظرون إلى سياقات
هذه الآيات ولوازمها ، وقصدي من هذا الكلام هو أن الأشاعرة كانوا يدينون
بمفهوم السلف في هذا الشأن ، ولكنهم أضافوا إلى هذا المفهوم اعتبارات أخرى
تتعلق بسياق تلك الآيات العقدية ولوازمها ومقاصدها ، وكمثال
تطبيقي على ما ذكرته قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، حيث
إن الأشاعرة لم يُلغوا فهم السلف لهذه الآية ، بل إنهم دانوا به واعتقدوه ، ولكنهم
أضافوا بعض المفاهيم المتعلقة بسياق هذه الآية ولوازمها ومقاصدها ، إذ إن من
لوازم الاستواء القدرة والاستيلاء ، فأضافوا هذه المفاهيم إلى مفهوم الاستواء

(٢٤٩) سورة المائدة ، جزء من الآية ، ٦٤ .

(٢٥٠) مقالات الإسلاميين ، ص ٢٩٠ .

الأصلي من غير إلغاء للمفهوم الأصلي الأول وهو مفهوم السلف الصالح ، وعلى هذه القاعدة يمكننا قياس جميع الآيات التي مال متأخرو الأشاعرة إلى تأويلها .

وقد يقول قائل : لو كان مفهوم الأشاعرة هذا صحيحاً لَفَعَلَهُ السلف ، ولكنهم لم يفعلوه ، فَيُعَدُّ هذا المفهوم بدعة .

والجواب هو إن هذا المفهوم لم يبتدعه الأشاعرة ، بل قد فعله السلف أيضاً حيث إن هناك الكثير من التأويلات وردت عن السلف والصحابة — وإن كان الكثير منها يحتاج إلى دراسة وتَثَبُّت — وقد قال الزركشي : (وممن نُقل عنه التأويل علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم ... وقد حكى ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى تأويل أحمد في قوله تعالى : { أو يَأْتِي رَبُّكَ } ، قال : وهل هو إلا أمره بدليل قوله : { أو يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ } (٢٥١) . ويكفينا من ذلك ما ذكره البخاري ، فقال : (باب تفسير سورة القصص { كل شئ هالك إلا وجهه { إلا ملكه ، ويقال : إلا ما أريدَ به وجه الله) (٢٥٢) . فهل كان البخاري معتزلياً عندما أوّل الوجه بالملك ؟ الجواب : لا ، فالبخاري معروفٌ باتباعه مذهب السلف ، ولكنه نظر إلى لوازم هذه الآية الكريمة فنكّر بعض لوازمها. وهذا هو عين ما فعله الأشاعرة .

٢ — قوله تعالى : ﴿ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (٢٥٣) ،

وقوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ (٢٥٤) ، وقوله سبحانه : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾

(٢٥١) البرهان للزركشي ، ٧٩/٢ .

(٢٥٢) صحيح البخاري ، باب تفسير سورة القصص ، ١٧٨٨/٤ .

(٢٥٣) سورة الرحمن ، الآية ٢٧ .

(٢٥٤) سورة القصص ، جزء من الآية ٨٨ .

﴿٢٥٥﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَلِصْنَعِ عَلِيِّ عَيْنِي﴾ ﴿٢٥٦﴾ ، وقوله عز وجل : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ﴿٢٥٧﴾ ، وقوله عز من قائل : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ﴿٢٥٨﴾ ، ونحوها من الآيات التي تذكرُ الوجهَ أو العينَ أو اليدَ وتتسبها إلى الله سبحانه ، ومعلوم أن مذهب السلف هو الإيمان بها على مراد الله بما يليق بذاته سبحانه من غير تشبيهه أو تجسيم .

أما المعتزلة فإنهم اعتقدوا أن في هذه الآيات ما يعارض الأصل الأول عندهم وهو التوحيد ، فلجأوا إلى التأويل والقول بالمجاز ، وذلك على النحو الآتي:

أ : الآيات التي ذُكر فيها الوجهُ منسوباً إلى الله تعالى .

ففي الآيات التي يُذكر فيها الوجه منسوباً إلى الله عز وجل مثل قوله سبحانه وتعالى : ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ . حيث ذهب إبراهيم النظام إلى أن كلمة " وجه " زائدة^(٢٥٩) في قوله سبحانه وتعالى : { وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ } ، وأن معناها هو : ويبقى ربك^(٢٦٠) .

(٢٥٥) سورة القمر ، جزء من الآية ١٤ .

(٢٥٦) سورة طه ، جزء من الآية ٣٩ .

(٢٥٧) سورة ص ، جزء من الآية ٧٥ .

(٢٥٨) سورة الفتح ، جزء من الآية ١٠ .

(٢٥٩) إن موضوع الحذف والزيادة والتقدير يعد نوعاً من أنواع المجاز عند جمهور اللغويين ، ولذلك ذكرتُ قول النظام في هذا المطلب .

(٢٦٠) ينظر مقالات الإسلاميين ، ص ١٦٧ .

في حين ذهب كثير من المعتزلة إلى أن المقصود بالوجه هو ذات الله سبحانه وتعالى ، فقال القاضي عبد الجبار : (المراد بالوجه في قوله تعالى : ﴿ كَلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ، أي : ذاته ، والوجه بمعنى الذات مشهور في اللغة) (٢٦١) .

وقد قال الزمخشري في هذا الخصوص : ({ وَجْهٌ رَبِّكَ } ذاته ، والوجه يعبر به عن الجملة والذات [ثم استشهد لرأيه ببعض كلام العرب ، وهذا هو الأسلوب المعتاد عند الزمخشري في تفسيره] ومساكين مكة يقولون : أين وجهه عربي كريم ينقذني من الهوان ؟) (٢٦٢) ، وقال الزمخشري — أيضاً — في تفسير قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ كَلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ : ({ إِلَّا وَجْهَهُ } ، إلا إياه ، والوجه يُعْبَرُ به عن الذات) (٢٦٣) .

كما قد ذهب بعض المعتزلة إلى تأويل الوجه بمعنى القبلة أو الثواب أو الجزاء (٢٦٤) .

ب : الآيات التي ذُكِرَتْ فيها اليدُ منسوبةً إلى الله سبحانه .

(٢٦١) شرح الأصول الخمسة ، ص ٢٢٧ .

(٢٦٢) تفسير الكشاف ، ٤/٤٤٥ ، ٤٤٦ .

(٢٦٣) المصدر نفسه ، ٣/٤٤١ .

(٢٦٤) ينظر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة ، ابن قيم الجوزية شمس الدين أبو بكر ، تحقيق د علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٧٤/٢ .

أما الآيات التي جاء فيها ذكر " اليد " منسوبة إلى الله تعالى — مفردةً ومثناةً ومجموعةً — ، فقد أولها المعتزلة بالقوة أحياناً وبالنعمة أحياناً أخرى .

قال القاضي عبد الجبار : (إن اليد في قوله تعالى : ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾^(٢٦٥) ، وذلك ظاهر في اللغة ، يقال : ما لي في هذا الأمر يد ، أي : قوة) (٢٦٥) . في حين أول — القاضي عبد الجبار أيضاً — قوله تعالى : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾^(٢٦٦) ، بأن معنى اليد في هذه الآية هو النعمة (٢٦٧) .

وقد قال الزمخشري في تفسير قول الله سبحانه وتعالى : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾^(٢٦٨) قال — : (يريد أن يد رسول الله التي تلو أيدي المبايعين هي يد الله ، والله تعالى منزّه عن الجوارح وعن صفات الأجسام ، وإنما المعنى تقرير أن عقد الميثاق مع الرسول كعقده مع الله من غير تفاوت بينهما) (٢٦٨) .

ج : الآيات التي ذُكرت فيها العينُ منسوبةً إلى الله سبحانه

أما بالنسبة للآيات التي جرى فيها ذكرُ " العين " منسوبةً إلى الله سبحانه وتعالى — مفردةً ومجموعةً — ، فقد أولها أبو بكر الأصم

(٢٦٥) شرح الأصول الخمسة ، ص ٢٢٨ .

(٢٦٦) سورة المائدة جزء من الآية ٦٤ .

(٢٦٧) ينظر شرح الأصول الخمسة ، ص ٢٢٧ .

(٢٦٨) تفسير الكشاف ، ٣٣٧/٤ .

المعتزلي^(٢٦٩) بأنها مجاز عن الحفظ والرعاية ، ففي تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **وَلِئَصْنَعِ عَلَى عَيْنٍ** ﴾ قال : (لتربى وتغذى بحياطتي وكلاعتي وحفظي ، كما يقال في الدعاء بالحفظ والحياطة : عين الله عليك)^(٢٧٠) . بينما أول الجبائي " العين " في نفس الآية بأن معناها العلم والمعرفة فقال : (لتربى ويُطلب لك الرضاع على علم مني ومعرفة)^(٢٧١) .

أما الزمخشري فإنه حاول أن يجمع بين القولين السابقين فأول الآية السابقة نفسها بمعنى المراقبة والرعاية^(٢٧٢) .

مناقشة رأي المعتزلة .

لقد نقلت في المطلب السابق شروط التأويل المقبول ، وذكرت أقوال العلماء في ذلك ، حيث إنهم ذكروا للتأويل ثلاثة شروط هي : (الأول : أن يكون موافقاً لوضع اللغة ، أو عرف الاستعمال ، أو عادة صاحب الشرع ، وكل تأويل خرج عن هذا فليس بصحيح . الثاني : أن يقوم الدليل على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذي حُمِلَ عليه إذا كان لا يستعمل كثيراً فيه . الثالث : إذا كان

(٢٦٩) هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم المعتزلي . عدّه القاضي عبد الجبار من الطبقة السادسة من المعتزلة ، ت ٢٢٥ هـ .

(٢٧٠) تفسير أبي بكر الأصم ، عبد الرحمن بن كيسان الأصم ، تحقيق د خضر محمد بنها ، موسوعة تفاسير المعتزلة ، دار الكتب العلمية ، وبيروت ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ — ٢٠٠٧ م ، ص ١٨٩ .

(٢٧١) تفسير أبي علي الجبائي ، ص ٣٧٥ .

(٢٧٢) ينظر تفسير الكشاف ، ٦٥/٣ .

التأويل بالقياس فلا بد أن يكون جلياً لا خفياً^(٢٧٣) . فهل راعى المعتزلة في تأويلهم لهذه الآيات جميع هذه الشروط ؟

بما أن العلماء قد اشترطوا أن يكون التأويل المقبول موافقاً لعادة الشرع ، وأن يقوم الدليل على أن المراد بذلك اللفظ هو المعنى الذي حُمِلَ عليه ، فإن المعتزلة لم يراعوا هذه الشروط ، إذ لا يوجد دليل شرعي أو عادة شرعية تثبت ما ذهب إليه المعتزلة ، أما اعتمادهم على وضع اللغة فقط ، واستشهادهم ببعض كلام العرب فإنه لا يكفي وحده في مثل هذه المسائل الخطيرة إلا مع وجود الدليل الشرعي ، وبما أن المعتزلة لم يأتوا بالدليل الشرعي في تأويل الآيات السابقة فإن تأويلهم لم يستوفِ الشروط الثلاثة المذكورة ، وعلى هذا فإن تأويلهم يُعدُّ مردوداً غير مقبول .

٣ ————— قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾^(٢٧٤) ، ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ

إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾^(٢٧٥) ، ﴿ فَأَنَّى اللَّهُ بُنِينَهِمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ

﴾^(٢٧٦) ، ﴿ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ ﴾^(٢٧٧) ، ونحوها من الآيات الكريمة التي يفهم من

ظاهرها أن المجيء والإتيان منسوبان إلى الله تعالى ، والتي يُمرّرها أكثرُ السلف كما جاءت على ما يليق بذات الله عز وجل .

إلا أن المعتزلة رأوا في هذه الآيات تناقضاً ظاهراً مع مفهومهم الخاص عن التوحيد ، وفي ذلك قال

(٢٧٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، ٣٤/٢ .

(٢٧٤) سورة الفجر ، جزء من الآية ٢٢ .

(٢٧٥) سورة البقرة ، جزء من الآية ٢١٠ .

(٢٧٦) سورة النحل ، جزء من الآية ٢٦ .

(٢٧٧) سورة الأنعام ، جزء من الآية ١٥٨ .

الشريف المرتضى المعتزلي في الأمالي : (ألا ترى أن القرآن قد ورد بما لا يجوز على الله تعالى من الحركة والانتقال ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ [ولا بد مع وضوح الأدلة على أن الله تعالى ليس بجسم ، واستحالة الانتقال عليه الذي لا يجوز إلا على الأجسام من تأول هذه الظواهر ، والعدول عما يقتضيه صريح ألفاظها قَرُبَ التَّأْوِيلِ أَوْ بَعْدَ] (٢٧٨) . وقال الرماني المعتزلي — وهو يبيِّن معنى المجيء والإتيان المنسوبين إلى الله في الآيات السابقة — : (الضرب الثالث : إخراج الكلام مخرج الإخبار عن الأعظم الأكبر للمبالغة ، كقول القائل : جاء الملك ، إذا جاء جيش عظيم له ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ ، فجعل مجيء دلائل الآيات مجيئاً له على المبالغة في الكلام ، ومنه : ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ ، أي : أتاهم بعظم بأسه ، فجعل ذلك إتياناً له على المبالغة في الكلام ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ (٢٧٩) (٢٨٠) .

تأويل مفسري المعتزلة لهذه الآيات

أ : الآيات التي ورد فيها المجيء منسوباً إلى الله تعالى .

بناء على الأساس الذي ذكره الشريف الرضي والرماني فإن المعتزلة أولوا قول الله سبحانه وتعالى : { وجاء ربك } ، بأن هنالك كلاماً محذوفاً في الآية ، وأن

(٢٧٨) أمالي المرتضى ، ٣٩٩/٢ .

(٢٧٩) سورة الأعراف ، جزء من الآية ١٤٣ .

(٢٨٠) النكت في إعجاز القرآن ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغول سلام ، دار المعارف ، القاهرة ، [من دون تاريخ] ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

التقدير هو : وجاء أمر ربك . وبعضهم يؤولها بمجئ العقاب أو الثواب والقضاء والمحاسبة وما أشبه ذلك . قال أبو علي الجبائي في تفسير الآية : { وجاء ربك } ، قال : (أي : أمر ربك وقضاؤه ومحاسبته)^(٢٨١) ، وقال القاضي عبد الجبار : (إنه تعالى ذكر نفسه وأراد غيره ، جرياً على عادتهم في حذف المضاف)^(٢٨٢) ، وإقامة المضاف إليه مقامه)^(٢٨٣) .

وبما أن جمهور العلماء الذين كتبوا في موضوع الحقيقة المجاز قد ذهبوا إلى أن الحذف هو نوع من أنواع المجاز ، حيث قال السيوطي — رحمه الله — : (فصل . في أنواع مختلف في عدها من المجاز . وهي ستة : أحدها الحذف ، فالمشهور أنه من المجاز ، وأنكره بعضهم)^(٢٨٤) ، فلذلك أوردتُ هذه الأقوال في هذا المطلب .

ب : الآيات التي ورد فيها الإتيان منسوباً إلى الله تعالى .

وكذلك الحال في تأويل المعتزلة للآيات التي ورد فيها الإتيان منسوباً إلى الله سبحانه وتعالى .

(٢٨١) تفسير الجبائي ، ص ٤٨٨ .

(٢٨٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك — وهو يتكلم عن حذف المضاف — : (يجوز أن يحذف ما عُلِمَ من مضاف ومضاف إليه ، فإن كان المحذوف المضاف ، فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه نحو : { وجاء ربك } أي : وجاء أمر ربك .

(٢٨٣) شرح الأصول الخمسة ، ص ٢٢٩ .

(٢٨٤) الإتيان في علوم القرآن ، ١١٠/٢ .

قال الزمخشري : (إتيان الله إتيان أمره وبأسه ، كقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ ﴾ (٢٨٥) ، ﴿ فَجَاءَهَا بِأَسْنَانٍ ﴾ (٢٨٦) ، ويجوز أن يكون المأتي به محذوفاً ، بمعنى أن يأتيهم الله ببأسه أو بنقمته (٢٨٧) .

٤ _____ قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (٢٨٨) .

هذه الآية الكريمة يثبت ظاهرها رؤية الله في الآخرة ، وهذا هو اعتقاد أهل السنة بجميع مذاهبهم مستدلّين بهذه الآية وبما ورد من الأحاديث الصحيحة المستفيضة .

وبحسب مفهوم المعتزلة عن التوحيد فإن الأخذ بظاهر هذه الآية فيه تشبيه وتجسيم لذات الباري سبحانه وتعالى ، ممّا ألجأهم الى التأويل والقول بالمجاز ، فتارةً يؤوّلون النظر في هذه الآية بالانتظار ، وتارةً بالتأميل والرجاء ، وتارةً يؤوّلونها بالمعرفة وهكذا ، وقصدُهم من ذلك نفي مفهوم ظاهر الآية عن طريق التأويل (قَرُبَ التَّأْوِيلُ أَوْ بَعُدَ) ، وقد حمل أبو بكر الأصم المعتزلي معنى النظر في الآية الكريمة السابقة على التأمل للكرامة ، فقال : (إن معناه [يعني : معنى النظر] مؤمّلة لتجديد الكرامة) (٢٨٩) .

(٢٨٥) سورة النحل ، جزء من الآية ٣٣ .

(٢٨٦) سورة الأعراف ، جزء من الآية ٤ .

(٢٨٧) تفسير الكشاف ، ٢٨١/١ .

(٢٨٨) سورة القيامة ، الآية ٢٢ ، ٢٣ .

(٢٨٩) تفسير أبي بكر الأصم ، ص ٢٥١ .

أما أبو علي الجبائي فإنه أول النظر في الآية بمعنى الانتظار ، ثم لأنه أحسّ بأن هذا التأويل مستبعد ؛ لأن الانتظار لا يتعدى بحرف الجر " إلى " (٢٩٠) فقال : (إن لفظة الانتظار قد تُعدى ببعض حروف الجر فيقال : أنا منتظر لفلان ، فغير ممتنع أن تُعدى بالـ إلى لأن حروف الجر يقوم بعضها مقام بعض) (٢٩١) .

بينما نحى القاضي عبد الجبار منحى بعيداً ، فزعم أن معنى " ناظرة " في الآية الكريمة هو : (التفكير بالقلب طلباً للمعرفة) (٢٩٢) .

وقد أولّ الزمخشري معنى (ناظرة) بأنها مجاز عن التوقع والرجاء ، ثم استدل بأساليب العرب فقال : (فاخصاه بنظرهم إليه لو كان منظوراً إليه محال ، فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص ، والذي يصح معه أن يكون من قول الناس : أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي تريد معنى التوقع والرجاء ، ومنه قول القائل :

وإذا نظرت إليك من مَلِكٍ
والبحر دونك زدنتي نعماً

وسُمعت سروريةً مستجدية بمكة وقت الظهر حين يغلق الناس أبوابهم ويأوون إلى مقائلهم تقول : عيينتي نويظرة الى الله وإليكم) (٢٩٣) .

(٢٩٠) قال ابن منظور في " لسان العرب " ٢١٧/٥ : (وإذا قلت : نظرت إليه لم يكن إلا بالعين) .

(٢٩١) تفسير أبي علي الجبائي ، ٤٧٨ — ٤٧٩ .

(٢٩٢) متشابه القرآن ، ٦٧٤/٢ .

(٢٩٣) تفسير الكشاف ، ٦٦٣/٤ .

٥ ————— قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٢٩٤) ، ﴿

إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٢٩٥) ، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٢٩٦) .

هذه الآيات فيها من المسائل والدلائل الكثيرة التي عدّها المعتزلة معارضةً لمفهوم التوحيد عندهم ، ومن هذه المسائل صفة الكلام المنسوبة لله سبحانه ، وهي الصفة التي أثبتها أهل السنة إجماعاً . (ووجه الدلالة من هذه الآية هو أنه سبحانه أخبر أنه يخلق الأشياء ويوجدتها بقول " كُنْ " مما يدل على أن قوله ذلك غير مخلوق ، لأنه لو كان مخلوقاً لاحتاج إلى ما يُخلَق به ، ويلزم من جراء ذلك التسلسل) (٢٩٧) .

وبما أن المعتزلة نفوا صفة الكلام عن الله سبحانه وتعالى ، ونفوا ————— بناءً على ذلك ————— أن يكون القرآن قديماً ، فإنه لم يكن عندهم مناص من اللجوء إلى المجاز ، وقد استدللَّ أبو القاسم الكعبيّ المعتزلي (٢٩٨) بشواهد من الشعر تبين أن القول قد لا يكون على حقيقته ، فقد يصدر القول ————— مجازاً ————— من الحيوان ، بل وحتى من الجماد ، واستشهد بقول الشاعر :

(٢٩٤) سورة البقرة ، جزء من الآية ١١٧ .

(٢٩٥) سورة النحل ، الآية ٤٠ .

(٢٩٦) سورة يس ، الآية ٨٢ .

(٢٩٧) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم ، ٣/١١٢٧ .

(٢٩٨) هو شيخ المعتزلة أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبيّ ولد سنة ٢٧٣ هـ ،

كان داعية يدعو إلى الاعتزال ، من أئمة المعتزلة ، توفي سنة ٣٢٧ هـ ، وقيل سنة

٣٠٩ هـ . ينظر سير أعلام النبلاء ، ١٥/٢٥٥ .

امتلاً الحوض وقال قطني مهلاً رويداً قد ملأت بطني^(٢٩٩)

وبعد أن استشهد الكعبي بهذا البيت وغيره ذكر تأويلاً آخر لقوله تعالى :
﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ . فقال : (والوجه الآخر : أنه علامة جعلها الله للملائكة
إذا سمعوها علموا أنه أحدث أمراً)^(٣٠٠) .

وقال الزمخشري — نافياً صفة الكلام عن الله مطلقاً — في
تفسير قوله تعالى : ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ : (وهذا مجاز من الكلام وتمثيل ،
ولا قول ثم)^(٣٠١) .

٦ — قوله تعالى : ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ
وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٣٠٢) ، ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ
﴿٣٠٣﴾ ، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾^(٣٠٤) ، ونحوها من الآيات التي تثبت
صفة العلم لله عزّ وجلّ ، ومعلوم أن مذهب أهل السنة هو إثبات هذه الصفات ،
فإنه سبحانه عالم بعلم ، أما المعتزلة فينكرون الصفات القديمة جملةً ، ويقولون :
هو عالم لا بعلم ، بل هو عالم بذاته ، فلا يثبتون لله صفة قديمة ، وفي هذا

^(٢٩٩) نسب أبو بكر الأنباري عزاه إلى شاعر اسمه أبو النجم . ينظر الزاهر في معاني كلمات
الناس ، تحقيق د . حاتم الضامن ، ٣٢٣/٢ .

^(٣٠٠) تفسير أبي القاسم الكعبي البلخي ، عبد الله بن أحمد البلخي ، تحقيق د خضر محمد
بناها ، موسوعة تفاسير المعتزلة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧ م
، ص ٢٢٤ .

^(٣٠١) تفسير الكشاف ، ٢٠٧/١ .

^(٣٠٢) سورة النساء ، جزء من الآية ١٦٦ .

^(٣٠٣) سورة الأعراف ، جزء من الآية ٧ .

^(٣٠٤) سورة البقرة ، جزء من الآية ٢٥٥ .

الخصوص قال شيخ المعتزلة واصل بن عطاء : (من أثبت لله معنىً وصفةً قديمةً فقد أثبت إلهين) (٣٠٥) .

وبما أن قوله تعالى : ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ ﴾ صريح في إثبات صفة العلم لله تعالى ، فقد أولَّ القاضي عبد الجبار هذه الآيات فقال : (قوله تعالى : { أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ } ، أي : وهو عالم به ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ ﴾ أي : ونحن عالمون به ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ﴾ ، أي : معلوماته) (٣٠٦) ، ثم برَّر القاضي عبد الجبار بأن سياق الآيات السابقة يحتمل هذا التأويل ، وأن العرب تطلق كلمة العلم وتريد معنى " عالم " و " معلوم " فقال : (والعلم قد يستعمل في العالم مرةً وفي المعلوم مرةً أخرى ، يقال : جرى هذا بعلمي ، أي : وأنا عالم به ، ويقال : هذا علم أبي حنيفة وعلم الشافعي ، أي : معلوما) (٣٠٧) .

وكذا لجأ الزمخشري إلى تأويل العلم بمعنى " عالم " ، فقال : (﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم ﴾ ، على الرسل والمرسل إليهم ما كان منهم { بِعِلْمٍ } عالمين بأحوالهم الظاهرة والباطنة وأقوالهم وأفعالهم) (٣٠٨) ، وكذلك أولَّ الزمخشري قول الله عز وجل : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ ، بأن المقصود بالعلم في هذه الآية هو المعلومات ، فقال _____ الزمخشري _____ : ({ مِّنْ عِلْمِهِ } ، من معلوماته) (٣٠٩) .

(٣٠٥) الملل والنحل ، ٤٠/٢ .

(٣٠٦) شرح الأصول الخمسة ، ص ٢١٢ .

(٣٠٧) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٣٠٨) الكشاف ، ٨٥/٢ .

(٣٠٩) المصدر نفسه ، ٣٢٨/١ .

المطلب الرابع : التأويل المجازي للآيات العقيدية المتعلقة بالأصل الثاني عند المعتزلة (العدل) .

أثبت المعتزلة العدل أصلاً ثانياً من أصولهم ، ويتضمن العدل عندهم جملة أمور منها :

أ — التحسين والتفبيح العقليان .

ب — وجوب فعل الأصلح على الله .

ج — إنكار خلق الله لأفعال العباد .

بناءً على هذا فقد أول المعتزلة كل آية تناقض هذا المفهوم عن العدل ، وأخرجوها من الحقيقة إلى المجاز .

وهذه بعض الأمثلة التطبيقية عند المعتزلة في هذا الموضوع .

١ — قوله تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾^(٣١٠) ،

﴿ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾^(٣١١) ، ﴿ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عَالَمٍ ﴾^(٣١٢) ،

﴿ سَاءَ صِرْفٌ عَنِ آيَتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾^(٣١٣) .

هذه الآيات الكريمة وما شابهها تتعارض مع الأصل الثاني من أصول المعتزلة وهو " العدل " وخصوصاً وجوب فعل الأصلح على الله تعالى ، إذ إن

(٣١٠) سورة البقرة ، جزء من الآية ٢٦ .

(٣١١) سورة إبراهيم ، جزء من الآية ٤ .

(٣١٢) سورة الجاثية ، جزء من الآية ٢٣ .

(٣١٣) سورة الأعراف ، جزء من الآية ١٤٦ .

هذه الآيات يَنْسِبُ ظاهرُها الإِضلالَ والصرفَ عن الهداية — يَنْسِبُ ظاهر
هذه الآيات كلَّ ذلك — إلى الله سبحانه وتعالى ، مما جعل المعتزلة يعتقدون
أن في ظاهر هذه الآيات تناقضاً مع أصولهم ومعتقداتهم ، فصرفوا هذه الآيات عن
ظواهرها وذهبوا إلى تأويلها .

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن المعتزلة مع أنهم قد اتفقوا على تأويل هذه
الآيات ، ولكنهم اختلفوا اختلافاً واضحاً في المعنى المراد بهذه الآيات التي اتفقوا
على تأويلها .

ويبدو لي — والله أعلم — أن هدف المعتزلة الأهم هو إثبات أن
ظاهر هذه الآيات غير مُراد ، ثم بعد ذلك لا بأس عندهم أن يؤولها المفسرون بأيّ
تأويل كان ، سواء (قَرُبَ هذا التأويل أو بَعُدَ) كما قال الشريف المرتضى من
المعتزلة .

وإذا صحَّ التعبير فإن ما قام به المعتزلة من إسرافٍ في التأويل ، وميلٍ
واضح إلى المجاز يُعَدُّ محاولةً قادهما المعتزلة للتشويش على ظواهر الآيات
المناقضة لمذهبهم عن طريق تكثير التأويلات لهذه الآيات الكريمة .

فقد ذهب القاضي عبد الجبار إلى أن الإِضلالَ الوارد في هذه الآيات له
معنى آخر غير الذي ذكره الزمخشري ، فقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَيُضِلُّ اللَّهُ
مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ : (قالوا : يَنْسِبُهم إلى الضلالة والهداية ، أو
يقال : يضل من يشاء بأن يعاقبه ويهلكه جزاءً له على كفره)^(٣١٤) ، على هذا فإن
معنى الإِضلالَ عند القاضي عبد الجبار هو العقوبة والهلاك .

أما الزمخشري فإنه أولَ فَعَلَ الإِضْلالَ الوارد في قوله سبحانه وتعالى :
﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ ، بأن الإِضْلالَ في هذه الآية قد أُسْنِدَ إلى سببه وليس إلى
فاعله ، فقال ————— الزمخشري ————— : (وإِسْنادُ الإِضْلالِ إلى الله تعالى
إِسْنادُ الفَعْلِ إلى السبب ؛ لأنه لما ضرب المثلَ فضلَّ به قوم ، واهتدى به قوم
تسبَّب لضلالهم وهُداهم)^(٣١٥) ، وكذلك الأمر عندما فسَّرَ الزمخشري قول الله
تعالى : ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا فِئْتَنُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ﴾^(٣١٦) . قال الزمخشري : (وجعل ذلك
إِضْلالاً من الله ، وهدىً منه لأن محنته لما كانت سبباً بأن ضلوا واهتدوا ، فكأنه
أضلهم بها وهدهم بها على الاتساع في الكلام)^(٣١٧) .

في حين نحى أبو علي الجبائي منحىً آخر فقال : (يُحْمَلُ الإِضْلالُ على
الإِضْلالِ عن طريق الجنة)^(٣١٨) ، ومن أجل الخلاص من وصمة المجاز التي
اشتهر المعتزلة بها ادَّعى الجبائي أن هذا المعنى الذي ذكره ليس مجازاً ، وإنما
هو الحقيقة بعينها ، فقال : (قالت المعتزلة : وهذا في الحقيقة ليس تأويلاً ، بل
حملاً^(٣١٩) للفظ على ظاهره ، فإن الآية تدل على أنه تعالى يُضِلُّهم ، وليس فيها
دلالة على أنه عمّاداً^(٣٢٠) يضلهم ؟ فنحن نحملها على أنه تعالى يضلهم عن

(٣١٥) تفسير الكشاف ، ١٤٧/١ ، ١٤٨ .

(٣١٦) سورة الأعراف ، جزء من الآية ١٥٥ .

(٣١٧) تفسير الكشاف ، ١٥٦/٢ .

(٣١٨) تفسير أبي علي الجبائي ، ص ٦٩ .

(٣١٩) هكذا هي بالنصب ، والمفروض أن تكون بالرفع لأنها ليست معطوفة على قوله :
(ليس تأويلاً) ، بل هي جملة استئنافية .

(٣٢٠) يعني : عن أي شيء يضلهم .

طريق الجنة ، ثم حملوا كل ما في القرآن من هذا الجنس على هذا المحمل (٣٢١) .

فضلاً عن هذا فقد ذهب بعض المعتزلة الى أن معنى الإضلال الوارد في الآيات السابقة هو : أن الله سبحانه وجاهم ضالين (٣٢٢) ، وذهب بعضهم الى أن المعنى هو : أن الله سمّاهم ضالين (٣٢٣) .

أما قوله تعالى : ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ، فقد قال أبو القاسم الكعبي المعتزلي في تفسيره : (معناه سأصرف عن إبطالها والطعن فيها بما أظهره من حججها ، يقال : سأمنعك من فلان ، أي : من أذاه) (٣٢٤) .

مناقشة رأي المعتزلة .

إن أهل السنة يثبتون حقيقة الآيات التي تنسب الإضلال والهداية إلى الله عز وجل ، أما ما ذهب إليه المعتزلة من كثرة تأويل هذه الآيات ، فإنه لا تحتمله اللغة ولا العرف ولا الشرع ، فتأويل المعتزلة لم يستوفِ شروط التأويل المقبول ، وقد ردّ عليهم ابن القيم فقال : (والقدرية تردُّ هذا كله إلى المتشابه ، وتجعله من

(٣٢١) تفسير أبي علي الجبائي ، ص ٦٩ .

(٣٢٢) ينظر شفاء العليل ، ابن القيم أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي ، تحقيق محمد بدر الدين الحلبي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ ، ص ٨٣ .

(٣٢٣) ينظر الفرق بين الفرق ، ص ٣٣٠ .

(٣٢٤) تفسير أبي القاسم الكعبي البلخي ، ص ٢٢٤ .

متشابه القرآن ، وتتأوله على غيره ... كقول بعضهم : المراد من ذلك تسمية الله العبد مهتدياً وضالاً ، فجعلوا هُداً وإضلاله مجرد تسمية العبد بذلك ، وهذا مما يُعلم قطعاً أنه لا يصح حمل هذه الآيات عليه (٣٢٥) ، وقد سلك ابن القيم في إبطال تأويل المعتزلة المسلك اللغوي مبيناً أن جميع اللغات فضلاً عن لغة العرب لا تحتل التأويل الذي ذكره المعتزلة إذ قال : (وليس في لغة أمة من الأمم فضلاً عن أفصح اللغات وأكملها هُداً بمعنى سمّاه مهتدياً ، وأضله سمّاه ضالاً ، وهل يصح أن يقال علمه إذا سمّاه عالماً ؟ وفهّمه إذا سمّاه فهماً ؟ وكيف يصح هذا في مثل قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ (٣٢٦) ، فهل فهم أحد غير القدرية المحرفة للقرآن من هذا ليس عليك تسميتهم مهتدين ، ولكن الله يسمي من يشاء مهتدياً ؟ (٣٢٧) .

٢ _____ قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً ﴾ (٣٢٨) ، ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ (٣٢٩) ، ﴿ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾ (٣٣٠) . ونحوها من الآيات التي يدل ظاهرها على أن الله سبحانه وتعالى ختم أو طبع على قلوب الكفار ، مما أدى إلى عدم إيمانهم ، ومعلوم أن ظاهر هذه الآيات يعارض مذهب المعتزلة في وجوب فعل الأصلح على الله عز وجل ، فذهبوا إلى تأويل تلك الآيات .

(٣٢٥) شفاء العليل ، ٨٢/١ .

(326) سورة البقرة ، جزء من الآية ٢٧٢ .

(327) شفاء العليل ، ٨٢/١ .

(٣٢٨) سورة البقرة ، جزء من الآية ٧ .

(٣٢٩) سورة البقرة ، جزء من الآية ١٠ .

(٣٣٠) سورة النساء ، جزء من الآية ١٥٥ .

وقد أوَّلَ أبو بكر الأصم المعتزلي هذه الآية وما أشبهها على أنها نوع من أنواع التشبيه فقال : (إن الكفر تمكن من قلوبهم فصارت كالمختوم عليها) (٣٣١) ، كما أنه أوَّلَ قولَ الله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ ، فقال : (إن ذلك على سبيل الدعاء عليهم) (٣٣٢) .

أما أبو علي الجبائي — والملاحظ أنه غالباً ما يحاول أن يتخلص من المجاز ويفسر الآيات على ظاهرها ، ولكن بما يتوافق مع أصول المعتزلة — فقد قال في تفسير قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ - قال - : (إن المراد بذلك علامةً وَسِمَةً يجعلها الله في قلوب الكفار وسمعهم ، فتستدل الملائكة بذلك على أنهم كفار ، وعلى أنهم لا يؤمنون أبداً ، فلا يبعد أن يكون في قلوب المؤمنين علامة تعرف الملائكة بها) (٣٣٣) ، وقد أيَّد القاضي عبد الجبار تفسيرَ الجبائي فقال : (ويجب أن يُحمل [يعني : الختم] على أن المراد أنه علَّم على قلوبهم بعلامة تعرف بها الملائكة أنهم من أهل الذم) (٣٣٤) .

وقال الزمخشري في هذا الخصوص : (فإن قلت : ما معنى الختم على القلوب والأسماع وتغشية الأبصار ؟ قلت : لا ختم ولا تغشية ثمَّ على الحقيقة ، وإنما هو من باب المجاز ... وأما إسناد الختم الى الله عز وجل فإلَيْ نَبِّهِ على أن هذه الصفة في فرط تمكنها ، وثبات قدمها كالشئ الخَلْقِي غير العرضي

(٣٣١) تفسير أبي بكر الأصم ، ص ٣٣ .

(٣٣٢) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٣٣٣) تفسير أبي علي الجبائي ، ص ٦٧ .

(٣٣٤) متشابه القرآن ، ٥١/١ - ٥٢ .

(٣٣٥) . وقال الزمخشري أيضاً في تفسير قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً ﴾ ، قال : (ويجوز أن يُستعار الإسناد في نفسه من غير الله ، فيكون الختم مسنداً إلى اسم الله على سبيل المجاز ، وهو لغيره حقيقة ... فالشيطان هو الخاتم في الحقيقة أو الكافر ، إلا أن الله سبحانه لما كان هو الذي أقره ومكّنه أسند إليه الختم كما يسند الفعل إلى المسبّب) (٣٣٦) .

٣ — قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣٣٧) ، ﴿ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ الْقَوَى وَأَهْلُ الْغَفِرَةِ ﴾ (٣٣٨) ، ونحوها من الآيات القرآنية العقدية التي تُثبت أن الله سبحانه وتعالى قدر المقادير ، وخلق أفعال عباده ، وهذا هو ما يعتقده جمهور المسلمين من أهل السنة والجماعة .

وبما أن العدل هو الأصل الثاني من أصول المعتزلة ، والمقصود بالعدل عندهم جملة أمور — كما أسلفنا — منها إنكار خلق الله لأفعال العباد ، فإن المعتزلة رأوا في هذه الآيات ما يُبطل مذهبهم ، فعدلوا بالآيات عن ظاهرها ، متمسكين بالتأويل والمجاز .

وقد ذهب أبو بكر الأصم المعتزلي إلى أن هذه المشيئة لا يمكن أن تكون في الحياة الدنيا ، وإنما تكون هذه المشيئة في الآخرة ، وذلك عندما تقوم القيامة ويَزول التكليف ، ويرى الإنسان أعماله السيئة ، ويقع حينئذ في

(٣٣٥) تفسير الكشاف ، ١/٨٨ — ٨٩ .

(٣٣٦) المصدر نفسه ، ١/٩١ .

(٣٣٧) سورة التكوير ، الآية ٢٩ .

(٣٣٨) سورة المدثر ، الآية ٥٦ .

الحسرة والندامة ، فقال أبو بكر الأصم في
تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ، —
قال — : (أي : وما تشاؤون اتخاذ الطريق إلى مرضاة الله اختياراً إلا أن
يشاء الله إجباركم عليه وإلجاءكم إليه ، فحينئذ تشاؤون ، ولا ينفعكم ذلك والتكليف
زائل) (٣٣٩) .

وقد جاء الزمخشري بنظرية " القسر والإلجاء " ليؤول
الآيات التي أثبتت القدر ، حيث قال في تفسير قول الله
سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ . — قال — : ()
يعني إلا أن يقسرهم على الذكر ويلجئهم إليه) (٣٤٠)
، وكذلك قال الزمخشري — أيضاً — في
تفسير قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾
﴿ . — قال — : (وما تشاؤونها أنتم يا من لا يشاؤها إلا بقسر الله
وإلجائه) (٣٤١) .

(٣٣٩) تفسير أبي بكر الأصم ، ص ٢٥٢ .

(٣٤٠) تفسير الكشاف ، ٤ / ٦٥٨ .

(٣٤١) تفسير الكشاف ، ٤ / ٧١٤ .

المبحث الثاني

توظيف الألفاظ في الدلالة على المعاني

لقد سخرَّ المعتزلة الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني لتأييد أصولهم ومعتقداتهم ، ووجدوا في هذا الأمر باباً واسعاً للوصول إلى ما يريدون ، إذ إن من المعلوم أن للألفاظ دلالات مختلفة يمكن لكل مذهب أن يستعملها بما يتوافق مع رأيه ومعتقدده .

لذا وقبل الدخول في تفصيلات هذا المبحث ، فإنه لا بد من معرفة أهمية هذا العلم — أعني : دلالة الألفاظ على المعاني — ، وكيفية تعاملِ المعتزلة مع هذا العلم من أجل الوصول إلى مقاصدهم .

المطلب الأول : أهمية دلالة الألفاظ على المعاني . (نظرة عامة)

إن الله سبحانه وتعالى قد جعل الإنسان كائنًا اجتماعياً يتواصل مع غيره من أبناء جنسه ، فكان لا بدّ من وسيلة لهذا التواصل لكي تتيسر متطلبات الحياة المتنوعة ، ولا توجد وسيلة أفضل من الألفاظ التي تحتوي على المعاني التي يحتاج الإنسان الى التعبير عنها .

إن هذه الألفاظ التي تدل على المعاني هي التي أطلق عليها علماء الأصول " الدلالة اللفظية الوضعية " وهي الوسيلة الأساسية في تعامل الناس مع بعضهم ، وهي تؤدي من المقاصد ما لا تؤديه أيُّ دلالة من الدلالات الأخرى^(٣٤٢) . وقد عرف العلماء الدلالة اللفظية الوضعية بأنها : (كون اللفظ بحيث متى أطلق ، أو تُخيلَ فُهِمَ منه معناه)^(٣٤٣) .

إن اللغة العربية تتمتع بثروة عظيمة من المفردات اللغوية — التي جُمعت في معاجم اللغة — وإذا كانت هذه المفردات يمكن إحصاؤها في المعاجم المخصصة لها، فإنها إذا انتقلت إلى السياقات والجمل فعندها يكون من

(٣٤٢) لقد قسم علماء الوضع الدلالة إلى ثلاثة أقسام دلالة عقلية ، وطبيعية ، ووضعية ، ثم قسموا كل واحدة من هذه الثلاثة إلى لفظية وغير لفظية ، فأصبح المجموع ستة وهي :

- أ — دلالة لفظية عقلية : كدلالة الصوت على حياة صاحبه .
- ب — دلالة غير لفظية عقلية : كدلالة الدخان على النار .
- ج — دلالة لفظية طبيعية : كدلالة الأنين على التألم .
- د — دلالة غير لفظية طبيعية : كدلالة الحمرة على الخجل .
- ه — دلالة لفظية وضعية (وهذه هي أوضح الدلالات وأهمها ، وهي مدار هذا المطلب) .
- و — دلالة غير لفظية وضعية : كدلالة الخرائط على البلاد .

شبه المستحيل إحصاء معانيها ، وذلك لأن المفردة اللغوية يتغيّر معناها من جملة إلى أخرى — كما هو معلوم — والمعيار الذي يتبيّن معنى الكلمة من خلاله هو السياق الذي هو وضعُ الكلمة داخل الجملة ، لذا فإن علمَ دلالة الألفاظ على المعاني يُعدّ من أهم العلوم اللغوية ، وهو علم حيّ تطبيقي ، إذ إن مصائر أشخاص ودول وأمم تتحدّد على مدلولات لغوية خاصة ، فنحن نشاهد على أرض الواقع ما يجري من اتفاقات وعقود سياسية وحقوقية وقانونية ومواثيق وقرارات بين الأمم المختلفة ، ونشاهد كيف أن صراعاً سياسياً ، أو حتى حربياً قد ينشب بين هذه الدول بسبب اختلافهم حول إضافة كلمة أو حذفها أو تفسير معناها في الميثاق الموقع بين تلك الأمم .

إن مدلول الكلمة قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي خطير قد تحيى على أساسه أو تزهق نفوس كثير من الناس ، وخير دليل على ذلك عندما قال خالد بن الوليد — رضي الله عنه — لأحد جنوده : (أدفئ الأسرى) ، فظنّ هذا الجندي أن المعنى هو : (اقتل الأسرى) ، وذلك لأن هذا الجندي ينتمي إلى قبيلة لها لهجتها الخاصة بها^(٣٤٤) .

من هذا المنطلق تتبيّن لنا أهمية علم الدلالة اللفظية الذي لم يكن يحظى باهتمام العرب وحدهم ، بل هو علم اهتمت به كل الأمم وبنفس الدرجة العالية من الاهتمام .

(٣٤٤) ينظر البداية والنهاية ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ٣٢٢/٦ .

ومما لا ريب فيه أن الألفاظ هي عبارة عن مبنى ومعنى ، وأن العلاقة بين الألفاظ ومعانيها وثيقة جداً ، بل هي من الضروريات الكونية حتى يفهم الناس بعضهم بعضاً ، ويستطيع الإنسان أن يُظهر ما يضمّره ، ويُعبّر عما يريده .

قال الجاحظ في هذا الخصوص : (المعاني قائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم ، والمتخلجة في نفوسهم ، والمتصلة بخواطرهم ، والحادثة في فكرهم ، مستورة خفية ، وبعيدة وحشية ، ومحجوبة مكنونة . . . وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها ، وإخبارهم عنها . . . وعلى قدر وضوح الدلالة ، وصواب الإشارة ، وحسن الاختصار ، ودقة المدخل يكون إظهار المعنى ، وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح ، وكانت الإشارة أبين وأنور ، كان أنفع وأنجع) (٣٤٥) .

ويقول الدكتور محمد حسين علي مبيّناً أهمية الدلالة اللغوية : (في منظور النقد البلاغي يحتلُّ البحث الدلالي ذروة التأسيس الفني ، حيث تتبلور الدلالة بلاغياً ولغوياً ونقدياً جملةً واحدة ، وذلك عند التفاصيل الدقيقة التي تجعل الدالّ علامةً يرمز إليها بالأشكال ، والمدلول أمانة يؤكد عليها بالمعاني ، والعلاقة القائمة بينهما نتيجة محورية تتمخض عن التقائهما) (٣٤٦) .

والحاصل أن فائدة الكلمة وقيمتها تكون في المعنى الذي تفيده هذه الكلمة وتدلُّ عليه ، ولا قيمة _____ مطلقاً _____ لكلمة من غير معنى تدلُّ عليه ،

(٣٤٥) البيان والتبيين ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت ، ٥٥/١ .

(٣٤٦) تطور البحث الدلالي ، لمحمد حسين علي ، بحث مقدّم الى جامعة الكوفة ، قسم الدراسات القرآنية ، ص ٢

وكلما كانت دلالة الكلمة على المعنى المقصود أتمّ ، كلما كانت قيمتها أكبر ، وهذا أمر بديهي اتفقت عليه الأمم والفرق والمذاهب .

هذا ولم يكن للمعتزلة موقف مُغاير لهذا الذي ذكرته ، إذ إنهم أكدوا على أهمية علم الدلالة — أي : دلالة الألفاظ على معانيها — .

وبما أن المعتزلة قد انتمى لمذهبهم علماء أجلاء في اللغة ، بحيث كان لهم شأن كبير في علوم اللغة ، فإنهم كانوا من السباقين إلى الاهتمام بهذا الموضوع ، إذ إن ابن جني اللغوي المعتزلي يربط بين الألفاظ ومعانيها على أساس أن هنالك علاقةً بين الصوت والمعنى ، فيقول : (وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كلّها إنّما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الرّيح ، وحنين الرّعد ، وخرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونزيب الطّبي ، ونحو ذلك ، ثمّ ولدت اللّغات عن ذلك فيما بعد ، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبّل) (٣٤٧) .

وكذلك ينبّه أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ المعتزليّ — أيضاً — على أهمية الاعتناء بعلم الدلالة اللفظية ، وكيف أن على المتكلم الاهتمام بمعرفة قيمة الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني ، فقال في كتابه " البيان والتبيين " : (ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين ، وبين أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك مقاماً ، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ،

(٣٤٧) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٤٧/١ .

ويقسم المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات
(٣٤٨) .

يتحصّل مما سبق ذكره أن المعتزلة قد اتفقوا مع غيرهم من المذاهب
الكلامية على أهمية علم دلالة الألفاظ على معانيها ، وإنما كان الخلاف بين
المعتزلة وغيرهم من المذاهب في هذا الشأن يتمثل في الجانب العملي التطبيقي
لهذا العلم ، أي : إن الجميع متفقون — نظرياً — ولكنهم مختلفون
— تطبيقياً — ، ومعنى ذلك هو إنهم إذا شرعوا في الجانب التطبيقي ،
وبدأوا يتناولون الألفاظ — من حيث دلالتها على المعاني — فهذا
سوف يحصل الخلاف بين المعتزلة وغيرهم في دلالة اللفظ على هذا المعنى أو
ذاك ، ولا بد — عند وجود مثل هذا الاختلاف — من الرجوع إلى
دليل لغوي أو شرعي حتى يتبين الرأي الراجح من الرأي المرجوح .

المطلب الثاني : توظيف الأسماء والأفعال للدلالة على المعاني التي توافق مذهب المعتزلة في التوحيد .

بعد أن وضع المعتزلة ضوابطهم في كيفية التعامل مع الألفاظ للدلالة على المعاني ، شرعوا في تتبع الآيات القرآنية ذات العلاقة بأصولهم ، فإذا كانت الكلمة الموجودة في الآية ذات معنيين أو أكثر ، فإن المعتزلة يأخذون بأقرب المعاني دلالةً على مذهبهم وأصولهم .

ومن الجدير بالذكر أن المعتزلة لم يستدلوا في هذا الجانب لكل أصولهم ، بل إنهم استدلوا في توظيف الألفاظ للأصلين الأولين عندهم : (التوحيد والعدل) ، أما بقية أصولهم فإنهم ——— وكما أسلفتُ القول ——— استدلوا لها عن طريق توظيف اللغة من الناحية الإعرابية ، أو عن طريق بعض الأدلة الأصولية مثل الألفاظ العامة لبعض آيات القرآن الكريم .

وبما أن الكلمة تنقسم على اسم وفعل وحرف فإن المعتزلة وظَّفوا هذه الأقسام الثلاثة بما يتوافق مع أصول مذهبهم ، وفي هذا المطلب سيتبين كيف أن المعتزلة وظَّفوا الأسماء والأفعال لتأييد آرائهم ، وإنما أفردتُ هذا المطلب للأسماء والأفعال فقط لإمكان اشتقاق بعضها من بعض .

وفيما يأتي بعض النماذج التطبيقية التي تناولها المعتزلة في توظيف الأسماء والأفعال للدلالة على المعاني التي تؤيد مذهبهم في الأصل الأول عندهم وهو التوحيد .

أولاً : دلالة " جَعَلَ "

قال تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٣٤٩) .

كثر الكلام والخلاف بين الفرق الإسلامية في دلالة كلمة " جعل " الواردة في هذه الآية الكريمة ، ويرجع الاختلاف في هذه الآية إلى مسألة أُثيرت من بعض الفرق الكلامية ومنهم المعتزلة ، تلك المسألة هي القول بخلق القرآن ، والتي أدت إلى فتنة ومحنة وقع المسلمون فيها ، وبلغ من عظم تلك الفتنة ما ذكره المؤرخون بقولهم : (وكان الناس في ذلك الزمان في أمر عظيم ، قد منع الفقهاء والمحدثون والدعاؤون من القعود في الجامعين ببغداد ، وفي غيرهما من سائر المواضع إلا بشراً المريسي ومحمداً بن الجهم ، ومن كان موافقاً لهما على مذهبهما) (٣٥٠) .

إن موضوع " خلق القرآن " قد عدّه المعتزلة من ضمن مباحث الأصل الأول عندهم وهو التوحيد ، حيث إن من المعلوم أن المعتزلة كانوا قد أنكروا الصفات الإلهية ، ومن هذه الصفات صفة " الكلام " ، ونتيجةً لهذا المفهوم فإنهم قالوا : إن القرآن مخلوق وليس قديماً ، لكي ينفوا تعدد القدماء — حسب تصورهم — واستدلوا بالآية : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

إن كلمة " جعل " تدلّ على معانٍ عدّة في اللغة العربية ، إذ إنها من الألفاظ المشتركة ، وقد عرف الرازي الألفاظ المشتركة بقوله : (اللفظ المشترك : هو اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين ، أو أكثر وضعاً أولاً من حيث هما كذلك ،

(٣٤٩) سورة الزخرف ، الآية ٣ .

(٣٥٠) الحيدة ، عبد العزيز بن يحيى الكناني ، تحقيق جميل صليبا ، دمشق ، ١٣٨٤ هـ ،

١٩٦٤ م ، ص ٤ .

فقولنا الموضوع لحقيقتين مختلفتين احترزنا به عن الأسماء المفردة ، وقولنا
وضعاً أوَّلاً احترزنا به عما يدل على الشيء بالحقيقة ، وعلى غيره بالمجاز (٣٥١)
(٣٥٢) .

(٣٥١) قد يصعب على البعض التفريق بين موضوع الحقيقة والمجاز ، وبين موضوع
المشترك ، لذا سأبين بعض الفروق بين الحقيقة والمجاز وبين المشترك :
أ — الحقيقة والمجاز يدلان على معنيين وُضعا للفظ واحد ولكن أحد هذين المعنيين هو
الأصل ، وهو الحقيقة ، أما المعنى الثاني — وهو المجاز — فإنه ليس معنىً
أصلياً لهذا اللفظ ، ولكنه دلٌّ على اللفظ بسبب قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي الوضعي
، أما بالنسبة للمشترك فإنه يدلُّ على معنيين أصليين — وهذا المفهوم واضح في تعريف
الرازي للمجاز — هذان المعنيان الأصليان يدلّان على لفظ واحد بالتساوي ، فكلا
المعنيين يدلان على اللفظ حقيقةً ، ولا يترجح أحد المعنيين على الآخر إلا بحسب السياق .
ب — في موضوع الحقيقة والمجاز فإن اللفظ إذا أُطلق لوحده فإنه لا يتبادر الى الأذهان
إلا معناه الحقيقي ، أما في المشترك فإن اللفظ المشترك إذا أُطلق فإما أن تتبادر الى الذهن كل
معانيه الحقيقية ، وإما أن يُتوقف في فهم معناه حتى يتبين المراد من هذا اللفظ المشترك
بحسب السياق والقرينة .

ج — في موضوع الحقيقة والمجاز فإن الأصل هو أن المعنى الحقيقي يترجَّح على
المعنى المجازي ، إلا عند وجود القرينة التي ترجح المجاز على الحقيقة ، أما في موضوع
المشترك فلا يترجح معنى على آخر إلا بحسب القرينة والسياق ، ولتمام الفائدة أنقل قول
الطاهر بن عاشور في هذا الشأن : (والحق أن المشترك يصح إطلاقه على عدة من معانيه
جميعاً أو بعضاً إطلاقاً لغوياً ، فقال قوم : هو من قبيل الحقيقة ونُسب إلى الشافعي وأبي بكر
الباقلاني وجمهور المعتزلة، وقال قوم : هو المجاز ... وإنما سها أصحاب هذا الرأي عن
الفرق بين قرينة إطلاق اللفظ على معناه المجازي وقرينة إطلاق المشترك على عدة من
معانيه ، فإن قرينة المجاز مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، وقرينة المشترك مُعَيِّنة للمعاني
المرادة كلاً أو بعضاً) . التحرير والتنوير ، ٩٧ ، ٩٦/١ .

(٣٥٢) المحصول في علم الأصول ، محمد بن عمر بن حسين الرازي ، تحقيق طه جابر
فياض العلواني ، دار النشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ط ١ ،
١٤٠٠ هـ ، ١ / ٣٥٩ .

وبما أن كلمة " جعل " هي من الألفاظ المشتركة فإنها تدلُّ على عدة معانٍ حقيقيَّة (٣٥٣) ، ومن هذه المعاني :

أ — تأتي " جعل " بمعنى " خلق " ، مثل قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ (٣٥٤) ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ ﴾ (٣٥٥) .

ب — تأتي " جعل " بمعنى " التسمية " مثل قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾ (٣٥٦) .

ج — تأتي " جعل " بمعنى " الفعل " مثل قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ ﴾ (٣٥٧) .

د — تأتي بمعنى التحويل والتصيير مثل قوله تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ (٣٥٨) .

ه — تأتي بمعنى الشروع في عمل ما ، مثل قول القائل : جعل فلان يقول كذا ، ويفعل كذا (٣٥٩) .

(٣٥٣) لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع ينظر الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ٥٣٣/١ .

(٣٥٤) سورة الأنعام ، جزء من الآية ١ .

(٣٥٥) سورة الإسراء ، جزء من الآية ١٢ .

(٣٥٦) سورة الزخرف ، جزء من الآية ١٩ .

(٣٥٧) سورة البقرة جزء من الآية ١٩ .

(٣٥٨) سورة الفرقان ، الآية ٢٣ .

(٣٥٩) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل

العقيلي المصري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، سوريا ، ١٤٠٥ هـ ،

١٩٨٥ م ، ٣٣٧/١ .

وقد فصل الإمام أحمد بن حنبل — رحمه الله — معاني كلمة " جعل " أحسن تفصيل ، فقال : (وذلك أن " جَعَلَ " في القرآن من المخلوقين [أي : إذا كانت صادرةً من المخلوق] على وجهين : على معنى التسمية ، وهي معنى فعلٍ من أفعالهم ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ (٣٦٠) . قالوا : هو شعر وأنباء الأولين وأضغاث أحلام ، فهذا على معنى التسمية ... ثم نَكَرَ " جعل " على غير معنى التسمية ، فقال : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيءِ أَذَانِهِمْ مِنَ الصَّوْعَةِ ﴾ . فهذا على معنى فعلٍ من أفعالهم ... ثم " جعل " من أمر الله [أي : إذا كانت صادرةً من الله] على معنى خلق ، و " جعل " على معنى غير خلق ... فمما قال الله " جعل " على معنى خلق قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ . يعني وخلق الظلمات والنور... ثم ذكر " جعل " على غير معنى خلق قوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُحَيْرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾ (٣٦١) . لا يعني ما خلق الله من بحيرة ولا سائبة ، وقال الله لإبراهيم : ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ (٣٦٢) . لا يعني إني خالق للناس إماماً ؛ لأن خلق إبراهيم كان متقدماً ... فهذا وما كان على مثاله لا يكون على معنى خلق (٣٦٣) .

(٣٦٠) سورة الحجر ، الآية ٧١ .

(٣٦١) سورة المائدة ، جزء من الآية ١٠٣ .

(٣٦٢) سورة البقرة ، جزء من الآية ١٢٤ .

(٣٦٣) الرد على الزنادقة والجهمية ، ٢٢/١ ، ٢٣ .

رأي أهل السنة في معنى ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

بعد هذا الذي بيّنه الإمام أحمد نرجع إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ، حيث حمل أهل السنة معنى كلمة " جعلناه " الواردة في الآية الكريمة على محامل عدة وهي كالآتي :

أ : إن معناها التصيير ، ومعنى الآية هو : صيّرناه قرآناً عربياً ، قال البغوي في تفسيره : (قوله : { جَعَلْنَاهُ } ، أي : صيرنا هذا الكتاب عربياً) (٣٦٤) .

ب : إن معنى " جعل " هو التسمية والوصف ، ومعنى الآية : سمّيناه ووصفناه قرآناً عربياً ، وممن ذهب إلى هذا القول الإمام القرطبي في تفسيره حيث قال : (ومعنى جعلناه ، أي : سمّيناه ووصفناه ، ولذلك تعدى إلى مفعولين) (٣٦٥) .

ج : إن معنى " جعل " هو القول ، أي : قلناه قرآناً عربياً ، وهذا هو قول مجاهد (٣٦٦) .

د : إن معنى " جعل " هو التبيين ، أي : بيّناه قرآناً عربياً ، وهذا قول سفيان الثوري والزجاج (٣٦٧) .

(٣٦٤) تفسير البغوي ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرون ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط ٤ ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م ، ٢٠٢/٧ .

(٣٦٥) تفسير القرطبي ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٦ / ٦١ .

(٣٦٦) ينظر المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٣٦٧) ينظر المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

ه : إن معنى " جعل " هو الإنزال ، أي : أنزلناه قرآناً عربياً ، وإلى هذا القول مال الطبري في تفسيره فقال : (﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾) ، يقول إنا أنزلناه قرآناً عربياً بلسان العرب (٣٦٨) . وكذا ذهب ابن كثير في تفسيره إلى ما ذهب إليه الطبري فقال : (﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ ﴾) ، أي : أنزلناه { قُرْآنًا عَرَبِيًّا } ، أي : بلغة العرب فصيحاً واضحاً (٣٦٩) .

أما المعتزلة فيبدو أنهم لم يرتضوا أيَّ مَحْمَلٍ من محامل أهل السنة التي ذكرتُها ، وحملوا معنى " جعل " في هذه الآية على الخلق والإيجاد ، ليستدلوا بهذا على قولهم بأن القرآن مخلوق ، إذ إن كلَّ مجعول مخلوقٌ — وذلك بحسب تصوُّر المعتزلة — .

قال أبو القاسم الرسيّ المعتزلي : (قال جلّ ثناؤه : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾) ، يريد خلقناه ، كما قال : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (٣٧٠) . يقول خلق منها زوجها (٣٧١) .

هذا وقد ذكر الزمخشري في تفسير الآية سالفه الذكر توجيهين : الأول موافق لما عليه أهل السنة ، والثاني موافق لمذهبه ، فأما توجيه الزمخشري الأول

(٣٦٨) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ ، ٤٧/٢٥ .

(٣٦٩) تفسير ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١ هـ ، ١٢٣/٤ .

(٣٧٠) سورة الأعراف جزء من الآية ١٨٩ .

(٣٧١) العدل والتوحيد ، لأبي القاسم الرسيّ ، (كتاب ضمن مجموعة رسائل العدل والتوحيد) ١٣٧/١ .

للآية فقال : (جَعَلْنَاهُ بِمَعْنَى صَيْرِنَاهُ مَعْدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ) (٣٧٢) ، أما توجيهه
الزمخشري الثاني فهو موافق لمذهبه الاعتزالي ، أي إنه ذهب إلى أن معنى "
جعل " هو الخلق والإيجاد ، ولم يَفُتِ الزمخشريَّ أَنَّ " جعل " التي
معناها الخلق والإيجاد لا تكون متعدية إلى مفعولين ، فاضطر إلى اللجوء إلى
توجيه الآية إعرابياً حتى تتناغم مع مذهبه الاعتزالي فقال : (أو بمعنى
خلقناه معدى إلى واحد كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ ، و ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ حال) (٣٧٣) .

مناقشة رأي المعتزلة .

لقد ردَّ علماء أهل السنة على المعتزلة بأن كلمة " جعل " الواردة في الآية
الكريمة ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ لا يمكن أن تكون بمعنى " خلق " إذ إن ذلك
المفهوم لا يستقيم نحويًا ، ولا من حيث المعنى ، أما من حيث النحو فلأن كلمة "
جعل " إذا كانت بمعنى " خلق " فينبغي أن لا تتعدى إلَّا لمفعول واحد ، في حين
جاءت في الآية متعدية إلى مفعولين ، وأما من حيث المعنى فلا يمكن أن تكون "
جعل " بمعنى " خلق " لأن مدار الخلاف في كلام الله على اعتبار أنه صفة من
صفات الله القديمة ، لا على اعتبار أنه الكلام الذي يقوم بألسنتنا .

قال الزركشي — رحمه الله — وهو يردُّ على رأي المعتزلة في دلالة الآية سابقة الذكر : (وأخطأ الزمخشري حيث جعله بالخلق ،

(٣٧٢) تفسير الكشاف ، ٤/٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٣٧٣) المصدر نفسه الصفحة نفسها .

وهو مردود صناعةً ومعنىً ، أما الصناعة فلأنه يتعدى لمفعولين ، ولو كان بمعنى الخلق لم يتعد إلا إلى واحد ، وتعديته لمفعولين وإن احتمل هذا المعنى لكن بجواز إرادة التسمية أو التصيير على ما سبق ، وأما المعنى فلو كان بمعنى خلقنا التلاوة العربية فباطل ؛ لأنه ليس الخلاف في حدوث ما يقوم بألسنتنا ، وإنما الخلاف في أن كلام الله الذي هو أمره ونهيه وخبره ، فعندنا أنه صفة من صفات ذاته وهو قديم (٣٧٤) .

ثانياً : دلالة " كَلَّمَ "

قال تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (٣٧٥) .

هذه الآية الكريمة صريحة في إثبات صفة الكلام لله سبحانه وتعالى ، وبما أن المعتزلة كانوا قد نفوا الصفات الإلهية القديمة وقالوا إن الله عليم بذاته لا يعلم ، ومن هذه الصفات صفة الكلام ، فإنهم وجدوا في هذه الآية ما يناقض مذهبهم ، فحاولوا توجيهها — لغوياً — إلى غير ما يدلُّ ظاهرها عليه .

وقد اختلف المعتزلة في توجيه هذه الآية اختلافاً واضحاً ، فمنهم من يستدلُّ بها على نقيض ما تدلُّ عليه ، أي : أن هذه الآية — بحسب مفهوم بعض المعتزلة — تدلُّ على أن كلام الله مخلوق ، وليس صفة قديمة باعتبار : (أن الله كلم موسى دون غيره من الأنبياء ، وكلمه في وقت دون وقت ، ولو

(٣٧٤) البرهان في علوم القرآن ، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو

الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ ، ١٣١/٤ .

(٣٧٥) سورة النساء ، جزء من الآية ١٦٤ .

كان الكلام قديماً ومن صفات ذاته لم يكن
في ذلك اختصاص (٣٧٦) .

فضلاً عن هذا فإن من المعتزلة من حاول توجيه الآية إعرابياً — كما
سيأتي في الفصل الثالث — .

أما من حيث موضوع هذا المطلب ، وهو دلالة الألفاظ على معانيها فإن
بعض المعتزلة حاول أن يثير النقاش حول دلالة كلمة " كَلَّمَ " الواردة في الآية
الكريمة ، حيث إنهم قالوا : إن لفظة " كَلَّمَ " مأخوذة من الكلم ، والكلم
له عدة معانٍ ، ومن معاني الكلم هو الجرح يقال : كَلَّمَ فلان ، أي : جرح ، وقد
جاء في الأثر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كَلَّمَ شفتاه الشريفتان في معركة أحد ،
فصار معنى قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى ﴾ ، بحسب ما نقله الإمام الرازي عن
بعض المعتزلة فقال : (وقال بعضهم : وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب
الفتن ، وهو تفسير باطل) (٣٧٧) .

وقد أنكر الزمخشري هذا التفسير — مع مذهبه الاعتزالي —
فقال : (ومن بدع التفاسير (٣٧٨) أنه من الكلم ، وأن معناه : وجرح الله موسى
بأظفار المحن ، ومخالب الفتن) (٣٧٩) .

(٣٧٦) تفسير أبي القاسم الكعبي ، ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٣٧٧) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) ، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي ،
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م ، عدد الأجزاء ٣٢ ، ٨٨/١١ .

(٣٧٨) قد يكون هذا التعبير مدحاً وقد يكون ذمماً لهذا التأويل ، ولكني لم أجد أحداً يقول : إن
الزمخشري قد امتدح هذا التأويل ، حيث إن كل من نقل كلام الزمخشري في تأويل هذه الآية
عدّه ذمماً لهذا التأويل ، ومن هؤلاء محمد حسين الذهبي حيث قال في كتابه " التفسير
والمفسرون " : (وبعض المعتزلة يُبقي اللفظ القرآني على وضعه المتواتر ، ولكنه يحمل
على معنى بعيد حتى لا يبقى مصادماً لمذهبه فيقول : إن " كلم " من الكَلَّمَ بمعنى الجرح ،
فالمعنى : وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن ، وهذا ليفر من ظاهر النظم الذي

ثالثاً : دلالة " محدث " .

قال تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا أَسْتَمَعُوهُ

وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (٣٨٠) ، وقال سبحانه : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ

مُعْرِضِينَ ﴾ (٣٨١) .

استدل المعتزلة بهاتين الآيتين الكريمتين على أن القرآن مخلوق غير قديم ، ووجه الاستدلال عندهم هو لفظة " مُحَدَّث " الواردة في الآيتين السابقتين ، وذلك على اعتبار أن كلمة " محدث " مشتقة من الفعل " حدث " وهو — أعني : الفعل " حَدَثَ " — : (نقيض قدم) (٣٨٢) فالحدوث نقيض القدم ، ومحدث أي : غير قديم .

قال القاضي عبد الجبار : (وقد دلَّ الله على ذلك في

محكم كتابه فقال : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾ ، والذكر هو القرآن

يصادم عقيدته ويخالف هواه ، هذا الذي ذكرناه تعرّض له الزمخشري في كشفه ، فرواه عن قال به عندما تكلم عن هذه الآية فقال : وعن إبراهيم ويحيى بن وثاب أنهما قرءا " وكلم الله " بالنصب ، ثم قال مندداً بالرأي الثاني : ومن بدع التفاسير أنه من الكلم ، وأن معناه : وجرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن) .

(٣٧٩) تفسير الكشاف ، ١/٦٢٤ .

(٣٨٠) سورة الأنبياء ، الآية ٢ .

(٣٨١) سورة الشعراء ، الآية ٥ .

(٣٨٢) القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،

ص ٢١٤ .

بدليل قوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٣٨٣) ، فقد وصفه بأنه محدث ووصفه بأنه منزل ، والمنزل لا يكون إلا محدثاً^(٣٨٤) ، في حين ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن الله سبحانه وتعالى قد وصف الذكر — وهو القرآن الكريم — بالحدث (من جهة أنه جديد عليهم لم يكن قبل ذلك عندهم)^(٣٨٥) .

وفي هذا الخصوص قال العز بن عبد السلام^(٣٨٦)
_____ رحمه الله _____ : (فالمراد هاهنا بالمحدث ما قُرِبَ إنزاله ، فتكون فائدة هذه الصفة المبالغة في نَمِّهم ؛ لأن كلام الله سبحانه وتعالى عند أول نزوله له وَقَعٌ ، ووقعه أعظم ، والإنابة إليه أتم)^(٣٨٧) .

(٣٨٣) سورة الحجر ، الآية ٩ .

(٣٨٤) شرح الأصول الخمسة ، ص ٥٣١ ، ٥٣٢ .

(٣٨٥) أثر الدلالة اللغوية والنحوية ، ١٢٧ .

(٣٨٦) عبد العزيز بن عبد السلام دمشقي المعروف بسلطان العلماء ، شافعي المذهب ، توفي سنة ٦٦٠ هـ .

(٣٨٧) الفوائد في مشكل القرآن ، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ، ت سيد رضوان علي الندوي ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م ، ص ١٢٣ .

المطلب الثالث : توظيف الأسماء والأفعال للدلالة على المعاني التي توافق مذهب المعتزلة في العدل .

سبق وأن بيّنتُ أن العدل هو الأصل الثاني عند المعتزلة ، وأن المعتزلة يقصدون بالعدل جملة أمور منها إنكار خلق الله لأفعال العباد ، ووجوب فعل الأصلاح على الله تعالى ، ولذا فإنهم استقرؤوا الآيات القرآنية ذات الصلّة ، فحملوها على محاملهم ، ووظّفوا ألفاظها للمعاني التي تؤيد مذهبهم ، وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

أولاً : توظيف الأفعال .

قال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمْ مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ (٣٨٨) ،
﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٣٨٩) .

إن مفهوم ظاهر هاتين الآيتين ينسب فعل الإضلال إلى الله سبحانه وتعالى ، وهذا هو ما يراه المعتزلة منافياً للأصل الثاني عندهم وهو " العدل " الذي يستوجب فعل الأصلاح على الله سبحانه وتعالى ، حيث يفهم من ظاهر الآيتين السالفتين أن الله سبحانه وتعالى قد جعل بعض الناس عبداً للطاغوت ، وأن الله

(٣٨٨) سورة المائدة ، الآية ٦٠ .

(٣٨٩) سورة الأنعام ، الآية ١٢٥ .

سبحانه يُضَيِّقُ صدرَ الكافر عن الإيمان ، وأن الله عز وجل يجعل الرجس على
الذين لا يؤمنون .

ومن الجدير بالذكر فإن مدار الخلاف بين المعتزلة
وبين غيرهم يتَمَحور في مدلول كلمة " جعل " الواردة في الآيتين سالفتي
الذكر .

وقد فصَّلتُ الكلام — في المطالب السابق — في معنى
كلمة " جعل " .

أما تفسير معاني هذه الآيات ، فبالنسبة لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ
الْقِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ ﴾^{٣٩٠} ، فإن أهل السنة حملوا معنى " جعل " على التحويل
والتصيير^(٣٩٠) ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِن عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً
مَّنْثُورًا ﴾^(٣٩١) ، فيكون معنى الآية عند أهل السنة : صيِّرَ منهم القردة
والخنازير ، وصيِّرَ منهم عبادةً للطاغوت ، وهذا المعنى صريح في إسناد
الإضلال الى الله عز وجل ، وهذا هو اعتقاد أهل السنة ، حيث إن من أسماء الله
سبحانه وتعالى : الهادي والمضل .

(٣٩٠) لمزيد من التفصيل ينظر الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ١/٥٣٢ —

وفي هذا الخصوص قال أبو حيان الأندلسي في تفسير قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾^٤ ، — قال — : (وجعل هنا بمعنى صَيَّر) (٣٩٢) .

أما المعتزلة فإنهم لم يرتضوا التفسير الذي ذهب إليه الجمهور ، وذلك لأنه يتناقض مع مفهومهم عن العدل الذي هو الأصل الثاني عندهم ، فذهبوا في تفسير معنى " جعل " إلى قولين :

الأول : أن معنى كلمة " جعل " هو الخلق والإيجاد ، فيكون معنى الآية : وخلق منهم القردة والخنازير ، وخلق منهم عبادة للطاغوت ، وممن ذهب إلى هذا القول أبو علي الفارسي ، وأبو علي الجبائي ، وكذا القاضي عبد الجبار (٣٩٣) . وتفسير المعتزلة هذا (يقضي بأن الله خلق الكافر وأوجده ، ولا دلالة فيها على أنه جعله كافراً ، أو أنه خلق كفره) (٣٩٤) .

الثاني : إن معنى " جعل " هو الوصف والتسمية ، فيكون معنى الآية عندئذ هو إن الله سبحانه وتعالى وصفهم بأنهم قردة وخنازير ، ووصفهم بأنهم عباد الطاغوت ، وإلى هذا المعنى ذهب الزمخشري في أحد توجيهيه للآية الكريمة فقال : (فإن قلت : كيف جاز أن يجعل الله منهم عباد الطاغوت ؟ قلت : فيه وجهان : أحدهما : انه خذلهم حتى

(٣٩٢) البحر المحيط ، ٥٢٩/٣ .

(٣٩٣) ينظر الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الحسين بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي و بشير حويجاتي ، دار المأمون ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١١ هـ ، ٢٣٦/٣ . وينظر متشابه القرآن ، ٢٢٩/١ .

(٣٩٤) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ٥٣٨/١ . وينظر متشابه القرآن ، ٢٢٩/١ .

عبدوه [يعني : عبدوا الطاغوت] ، والثاني : أنه حكم عليهم بذلك ، ووصفهم به كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾ (٣٩٥) .

أما بالنسبة لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يُجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيْقًا حَرَجًا ﴾ . فقد حمل المعتزلة معنى " جعل " في هذه الآية على التسمية والحكم ، فقد قال أبو علي الفارسي : (فأما قوله : ﴿ يُجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيْقًا حَرَجًا ﴾ فعلى تأويلين :

أحدهما — التسمية كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾ ، أي : سمَّوهم بذلك ، فكذلك يسمى القلب ضيقاً بمحاولة الإيمان وحرَجاً منه .

والآخر — الحكم كقولهم : اجعل البصرةَ بغداد ، وجعلت حسني قبيحاً ، أي : حكمت بذلك (٣٩٦) .

ثانياً : توظيف الأسماء .

(٣٩٥) تفسير الكشاف ، ١/٦٨٦ .

(٣٩٦) الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ، ٣/٤٠٥ .

قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٣٩٧) .

جرى الخلاف بين المعتزلة وبين غيرهم من الفرق الكلامية في معنى كلمة " إذن " الواردة في هذه الآية الكريمة ، حيث ذهب أهل السنة إلى أن معنى " إذن " هو المشيئة والإرادة (لأن الله تعالى قال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُفُوهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ (١١) وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٣٩٨) ، فأول الكلام دليل على آخره) (٣٩٩) .

وقد قال القرطبي في تفسير هذه الآية : (أي : ما ينبغي أن تؤمن نفس إلا بقضائه وقدره ومشيئته وإرادته) (٤٠٠) .

أما المعتزلة فإنهم استشعروا في الآية ما يناقض الأصل الثاني عندهم ، وهو العدل والذي يقصدون به إنكار خلق الله لأفعال العباد ، فذهبوا إلى أن معنى " إذن " الواردة في الآية الكريمة السابقة معناه " العلم " ، وليس المشيئة ، يقال : آذنتك الأمر أي : أعلمتك .

هذا وقد استشهد المعتزلة لقولهم هذا بمعجم اللغة التي وجدوا فيها ما يؤيد مذهبهم ، ومن ذلك ما ذكره الفيروز آبادي في القاموس المحيط حيث قال : (أذِنَ

(٣٩٧) سورة يونس ، جزء من الآية ١٠٠ .

(٣٩٨) السورة نفسها ، الآية ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣٩٩) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ، ابن قتيبة عبد الله بن مسلم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م ، ص ١٤ .

(٤٠٠) تفسير القرطبي ، ٣٨٦/٨ .

بالشيء كَسَمِعَ إِذْنًا بِالْكَسْرِ، وَيُحَرِّكُ وَأَذَانًا وَأَذَانَةً : عِلْمَ بِهِ ، ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ﴾ (٤٠١)
، أي : كونوا على عِلْمٍ . وَأَذْنَةُ الْأَمْرِ وَبِهِ : أَعْلَمَهُ (٤٠٢) .

ويبدو أن هنالك خَلْطًا في هذا الموضوع عند المعتزلة ، إذ إن الفرق
واضح بين قولنا : أذنت له بالخروج ، بمعنى المشيئة ، وبين قولنا : آذنته
بالخروج بمعنى الإعلام (٤٠٣) .

ومن الفوائد البديعة في هذا الخصوص ما ذكره الراغب
الأصفهاني عندما فَرَّقَ بين مُفْرَدَتِي : " الإذن " و " العلم " فقال : (والإذن
في الشيء إعلام بإجازته والرخصة فيه نحو : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ
بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (٤٠٤) ، أي : بإرادته وأمره ، وقوله : ﴿وَمَا أَصْبَكُمْ يَوْمَ التَّنْقِ الْجَمْعَانِ
فِي إِذْنِ اللَّهِ﴾ (٤٠٥) وقوله ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (٤٠٦) ، ﴿وَلَيْسَ
بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (٤٠٧) ، قيل : معناه بعلمه ، لكن بين العلم والإذن فرق ،
فإن الإذن أخصُّ ، ولا يكاد يستعمل إلا فيما فيه مشيئة به ، راضياً منه الفعل أم لم
يرض به ، فإن قوله : ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ ، فمعلوم أن فيه

(٤٠١) سورة البقرة ، جزء من الآية ، ٢٧٩ .

(٤٠٢) القاموس المحيط ، ١/١٥١٦ .

(٤٠٣) لمزيد من التفصيل ينظر أثر الدلالة الغوية والنحوية ، ص ٩٤ .

(٤٠٤) سورة النساء جزء من الآية ٦٤ .

(٤٠٥) سورة آل عمران ، جزء من الآية ١٦٦ .

(٤٠٦) سورة البقرة جزء من الآية ١٠٢ .

(٤٠٧) سورة المجادلة ، جزء من الآية ١

مشيئته وأمره وقوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ ، ففيه مشيئته من وجه (٤٠٨) .

في حين ذهب الزمخشري إلى أن معنى { الإذن } هو التسهيل ومنح الألفاظ فقال : ﴿ وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ ﴾ ، يعني من النفوس التي علم أنها تؤمن ، ﴿ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ ، أي بتسهيله وهو منح الألفاظ (٤٠٩) .

وأرى أن ما ذهب إليه الزمخشري ليس له شاهد لغوي ، إذ إنه لم يرد في اللغة أن معنى الإذن هو التسهيل ومنح الألفاظ .

(٤٠٨) المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤/١ ، ١٥ .

(٤٠٩) تفسير الكشاف ، ٣٥٤/٢ .

المطلب الرابع : توظيف الحروف للدلالة على المعاني التي توافق مذهب المعتزلة

للحروف أهمية كبيرة في تركيب الكلام العربي ، إذ إن الجملة يختلف معناها باختلاف " حرف المعنى " الذي تتكون الجملة منه ومن غيره ، وتبرز هذه الأهمية لحروف المعاني من حيث (أن العلاقة بين الحرف والتركيب علاقة تداولية تكاملية ، فلا يمكن لأحدهما أن يستقل بمعنى دون الآخر ، بل ربما كان لهذه العلاقة أثر في الاصطلاح على النوعين معاً)^(٤١٠) .

ولقد أدرك المعتزلة أهمية دلالة الحروف فوظفوها للدلالة على المعاني التي تتوافق مع معتقداتهم ، وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

أولاً : دلالة " على " .

قال تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٤١١) .

لقد تناولت هذه الآية الكريمة في موضوع الحقيقة والمجاز ، وكان الكلام فيها عن دلالة كلمة " استوى " ما بين حقيقتها ومجازها .

أما في هذا المطلب فسأتناول مدلول الحرف " على " الوارد في الآية سابقة الذكر ، حيث إن المعتزلة ——— وكما هو معلوم ——— يُنكرون استواء الله

(410) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د فاضل

مصطفى الساقى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ص ٢٦٢ .

(٤١١) سورة طه ، الآية ٥

سبحانه على العرش ، ومن أجل ذلك فقد ذهب بعض المعتزلة إلى إنكار أن يكون الحرف " على " حرفَ جر ، وقالوا : إن كلمة " على " في هذه الآية هي فعل ، وإن أصلها هو " علا " من العلو ، وعلى هذا فهم يَقِفون عليها عند تلاوتها ، ثم يستأنفون فيقولون : (العرش استوى) ، وممن ذهب إلى هذا القول أحمد بن أبي دؤاد كبير المعتزلة في زمانه .

وقد روى البيهقي بسنده عن أبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي ——— النحوي ——— قال : (قال لي أحمد بن أبي دؤاد : يا أبا عبد الله ، يصح هذا في اللغة ، ومخرج الكلام الرحمن علا من العلو ، والعرش استوى ؟ قال : قلت : يجوز على معنى ، ولا يجوز على معنى ، إذا قلتَ : الرحمن علا من العلو ، فقد تم الكلام ، ثم قلتَ : العرش استوى . يجوز إن رفعتَ العرش ؛ لأنه فاعل ، ولكن إذا قلتَ : له ما في السماوات وما في الأرض ، فهو العرش ، وهذا كفر) (٤١٢) .

مناقشة رأي المعتزلة

لقد ردَّ الزركشي على ما ذهب إليه المعتزلة بأنه لو كان معنى " على " هو أنها فعل يفيد العلو ، فقد كان المفروض أن تكتب بالألف " علا " ولكنها لم تكتب بالألف مطلقاً .

(٤١٢) الأسماء والصفات ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، ت عبد الله بن محمد الحاشدي ، مكتبة السوادي ، جدة ، ط ١ ، عدد الأجزاء ٢ ، ٣١٤/٢ .

قال الزركشي : (ومصاحف أهل الشام والعراق والحجاز قاطعة بأن " على " هنا حرف ، ولو كان فعلاً لكتبوها باللام والألف) (٤١٣) .

ثانياً : دلالة " إلى " .

قال تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (٤١٤) .

سبق وأن تناولت هذه الآية الكريمة في موضوع الحقيقة والمجاز ، وكان مدار الكلام حول كلمة " ناظرة " من حيث حقيقتها أو مجازها ، أما في هذا المطلب ، فمدار الكلام حول معنى الحرف " إلى " الوارد في الآية الكريمة .

حيث ذهب بعض المعتزلة ——— انطلاقاً من إنكارهم رؤية الله في الآخرة ——— إلى أن كلمة " إلى " ليست حرفاً جر ، وإنما هي اسم ، وأنها مفرد آلاء ، ومعناها نعمة ، فيكون المعنى ——— بناءً على هذا التفسير ——— هو : إن هذه الوجوه ناضرة ، آلاء ربها ناظرة ، ويكون إعراب " إلى " على هذا المعنى أنه مفعول به مقدّم لاسم الفاعل " ناظرة " .

وفي ذلك قال القاضي عبد الجبار : (وإنما هو [يعني : " إلى " الواردة في الآية] واحد الآلاء التي هي النعم) (٤١٥) .

ثالثاً : دلالة " لن " .

(٤١٣) البرهان في علوم القرآن ، ٨١/٢ .

(٤١٤) سورة القيامة ، الآية ٢٢ ، ٢٣ .

(٤١٥) شرح الأصول الخمسة ، ٢٤٦ .

قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ۗ قَالَ لَنْ تَرِنِي وَلَكِنِ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي ۗ فَلَمَّا كَشَفَ عَنْ رَبِّهِ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ بُنْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٤١٦) .

جرى الخلاف بين مثبتي رؤية الله سبحانه وتعالى في الآخرة ، وبين منكريها في مدلول حرف النفي " لن " ، حيث إن مثبتي الرؤية — وهم أهل السنة قاطبةً — ذهبوا إلى أن " لن " تفيد النفي ولا تفيد التأييد ، بينما ذهب منكرو الرؤية — وهم المعتزلة وبعض الفرق الأخرى — إلى أن " لن " تفيد النفي والتأييد مطلقاً ، وذلك لكي ينفوا رؤية الله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة .

قال القاضي عبد الجبار — مستدلاً لاستحالة رؤية الله في الآخرة — : (هو أنه تعالى قال مجيباً لسؤاله [أي : لسؤال موسى] ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ۗ ﴾ قال : ﴿ لَنْ تَرِنِي ﴾ ، و " لن " موضوعة للتأييد ، فقد نفى أن يكون مرئياً البتة ، وهذا يدل على استحالة الرؤية عليه) (٤١٧) .

ومن أدلة المعتزلة لإثبات أن " لن " تفيد النفي على التأييد ما يأتي :

أ — أن لن تفيد نفي التأييد في قوله تعالى — مبيناً حال الكفار الذين يحرصون على الحياة ، ويكرهون الموت — : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ (٤١٨) .

(٤١٦) سورة الأعراف ، الآية ١٤٣ .

(٤١٧) شرح الأصول الخمسة ، ص ٢٦٤ .

(٤١٨) سورة البقرة ، من الآية ٩٥ .

وقد ردَّ عليهم خصومهم من مُثبتي الرؤية بأن " لن " في هذه الآية لا تفيد التأييد ، بدليل قوله سبحانه وتعالى — واصفاً حال الكفار وما يقولونه يوم القيامة — : ﴿يَلْتَمِتْهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾^(٤١٩) ، وقوله تعالى : ﴿وَقَادُوا يَمْكِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْكَ عَيْنَارِيكَ﴾^(٤٢٠) . أي : إن هؤلاء الكفار الذين أخبر الله سبحانه وتعالى عنهم بأنهم لن يتمنوا الموت ما داموا في هذه الدنيا ، فإنهم سوف يتمنونه يوم القيامة ، وهذا يدل على أن لن لا تفيد التأييد^(٤٢١) .

ب — إن " لن " تفيد التأييد في قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾^(٤٢٢) .

وقد ردَّ عليهم بأن (النفي هنا لم يأت من " لن " وحدها ، بل من قرائن خارجية ، ودليل ذلك أن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٤٢٣) ، وقال أيضاً : ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٤٢٤) ، فالنفي هنا للتأييد ، وقد استعمل فيه " لا " دون " لن " فيدل هذا على أن " لا " مثل " لن " ، وهو مجرد النفي ، والتأييد وعدمه مستفادان من دليل آخر^(٤٢٥) .

فضلاً عن هذا فقد ردَّ الجمهور — وهم مثبتو الرؤية — على مفهوم المعتزلة من قوله سبحانه وتعالى : ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ ، بأنه لو كانت الرؤية

(٤١٩) سورة الحاقة ، الآية ٢٧ .

(٤٢٠) سورة الزخرف ، من الآية ٧٧ .

(٤٢١) ينظر أثر الدلالة اللغوية والنحوية ، ص ٢٤٠ .

(٤٢٢) سورة الحج ، من الآية ٧٣ .

(٤٢٣) سورة البقرة ، من الآية ٢٥٥ .

(٤٢٤) سورة الأعراف ، من الآية ٤٠ .

(٤٢٥) أثر الدلالة اللغوية والنحوية ، ص ٢٤٠ .

ممتنعة شرعاً وعقلاً لما سألها موسى عليه السلام ، وأنها لو كانت كذلك لأنكر الله سبحانه عليه كما أنكر على نوح عندما دعا الله في شأن ابنه ، فقال الله له : ﴿ فَلَا تَسْتَلِنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْطَكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾^(٤٢٦) ، أما موسى عليه السلام فإن الله سبحانه لم ينكر عليه سؤاله الرؤية^(٤٢٧) .

رابعاً : دلالة " اللام " .

قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا نُمِّلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا ﴾^(٤٢٨) ، ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا ﴾^(٤٢٩) ، ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ ﴾^(٤٣٠) ، ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ ﴾^(٤٣١) ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾^(٤٣٢) ، ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِمَّنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ ﴾^(٤٣٣) .

(٤٢٦) سورة هود ، جزء من الآية ٤٦ .

(٤٢٧) ينظر الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٤٢٨) سورة آل عمران ، جزء من الآية ١٧٨ .

(٤٢٩) سورة الأنعام ، جزء من الآية ١٢٣ .

(٤٣٠) سورة الأعراف ، جزء من الآية ١٧٩ .

(٤٣١) سورة يونس ، جزء من الآية ٨٨ .

(٤٣٢) سورة هود ، الآية ١١٨ ، ١١٩ .

(٤٣٣) سورة النحل ، الآية ٢٥ .

تحمل هذه الآيات المباركة بُعداً عقائدياً وآخر كونياً يُبين سنة الله سبحانه وتعالى في خلقه ، فالآيات تدل على أن الله تعالى يملئ للكافر ليزداد إثماً ، وأن الله سبحانه يجعل في القرى أكبر المجرمين ليمكروا فيها ، وأن الله سبحانه أعطى فرعون وأتباعه الأموال ليضلوا عن سبيل الله ، وأن الله عز وجل خلق الناس للاختلاف فيما بينهم . وهذا — بلا شك — يتعارض مع الأصل الثاني عند المعتزلة وهو العدل ، وبالذات يتعارض مع مذهب المعتزلة في وجوب فعل الأصلح على الله تعالى ، مما دعاهم الى الخوض في معنى حرف " اللام " الوارد في الآيات المذكورة سالفاً : { لِيَزْدَادُوا } ، { لِيَمَكُرُوا } ، { لِيَجْهَنَّمَ } ، { لِيُضِلُّوا } ، { وَلِذَلِكَ } ، { لِيَحْمِلُوا } .

ومن الجدير بالذكر هو أن حرف اللام يعد من أكثر الحروف دلالة على المعاني ، حيث تتعدّد معاني ومدلولات هذا الحرف الى درجة أن بعض النحويين أوصل معاني اللام الى أكثر من ثلاثين معنى ، وقد صنّف الزجاجي^(٤٣٤) كتاباً في هذا الخصوص ، وسمّاه " اللامات " — جمع لام — .

أما بالنسبة للأثر العقدي المترتب على معنى اللام في هذه الآيات ، فقد اختلف المعتزلة في معنى اللام الواردة في الآيات السابقة ، فمنهم من يقول هي لام التعليل المجازي ، ومنهم من يقول هي لام العاقبة والسيرورة ، ومنهم من يقول هي لام الأمر ، ومنهم من يقول غير ذلك ، ولكنهم أجمعوا على أن هذه اللام هي ليست لام التعليل الحقيقي .

(434) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي البغدادي انتهت إليه الصدارة في علوم اللغة بالشام توفي بطبرية سنة ٣٤٠ هـ .

وقد شرح الدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف ثلاثة من معاني هذه اللامات الأربعة فقال : (فأما لام التعليل الحقيقي : فهي الداخلة على ما هو علة وغاية لما قبلها ... وأما لام التعليل المجازي : فهي عند من ينكر التعليل الحقيقي في هذه الآيات ، وذلك بكونها شبيهة لها في ظاهر التعليل غير أنها لا يقصد بها البحث عن علة لما قبلها ، ولا يردُّ معها الغرض والغاية ... وأما لام العاقبة والسيرورة : فهي التي تدخل على ما كان عاقبة ومآلاً لما قبلها ، ولم يكن غايةً مرادةً للفاعل) (٤٣٥) .

أما بالنسبة لـ " لام الأمر " فقد عرفها الجرجاني بقوله : (هو لام يطلب به الفعل) (٤٣٦) .

وإذا ما عدنا إلى السبب الذي جعل المعتزلة يُنكرون أن تكون اللام الواردة في الآيات المذكورة سابقاً هي لام التعليل الحقيقي ، فإن سبب ذلك هو أن هذه اللام الواردة في الآيات المذكورة إذا ما حُمِلت على لام التعليل الحقيقي فإن ذلك يناقض مذهب المعتزلة في العدل الإلهي .

وقد ذهب الزمخشري إلى أن اللام الواردة في الآيات السابقة هي " لام التعليل المجازي " فقال : (اللام في لِيَكُونَ هي لام كي التي معناها التعليل ، كقولك : جئتكَ لتكرمني سواء بسواء ، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة) (٤٣٧) .

(٤٣٥) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ٨٤٤/٢ — ٨٤٦ .

(٤٣٦) التعريفات ، ص ٢٤٥ .

(٤٣٧) تفسير الكشاف ، ٣٩٨/٣ .

— وإجمالاً — فإن موقف المعتزلة من هذه " اللام " لم يكن موقفاً واحداً ، بل كانوا ينظرون إلى اللام بحسب المعنى ، وبحسب توجههم العقائدي ، فإذا كانت لام التعليل الحقيقي لا تناقض مذهبهم في وجوب فعل الأصلاح على الله سبحانه ، وفي غيره من أصول المعتزلة وافقوا على أنها فعلاً لام التعليل ، وإن كانت تخالف مذهبهم لم يقرّوا بأنها لام التعليل .

ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ ﴾ . فإن المعتزلة لم يرتضوا أن تكون " اللام " في هذه الآية لام التعليل ، فقالوا : إن هذه اللام هي لام العاقبة والسيرورة .

قال القاضي عبد الجبار — في تفسير هذه الآية — : (يجب أن يُحمل الكلام على أن المراد به العاقبة ، فكأنه قال : ولقد ذرأناهم والمعلوم أن مصيرهم ، وعاقبة حالهم دخول جهنم لسوء اختيارهم هذا كقوله تعالى : ﴿ فَأَلْقَطَهُمْ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾^(٤٣٨) ، من حيث كان ذلك هو العاقبة ، وإن كانوا إنما التقطوه ليفرحوا به ويسرّوا ، وهذا ظاهر في اللغة والشعر)^(٤٣٩) .

وقد ردّ ابن عطية في تفسيره " المحرر الوجيز " على ما ذهب إليه القاضي عبد الجبار قائلاً : (وقالت فرقة : اللام في قوله : { لِجَهَنَّمَ } هي لام العاقبة ، أي : ليكون أمرهم ومآلهم لجهنم . قال القاضي أبو محمد [يقصد نفسه] : وهذا ليس بصحيح ، ولام العاقبة إنما يُتصور إذا كان فعلُ الفاعل لم

(٤٣٨) سورة القصص ، جزء من الآية ٨ .

(٤٣٩) متشابه القرآن ، ٣٠٦ . وينظر شرح الأصول الخمسة ، ٤٦٤ — ٤٦٦ .

يقصد به ما يصير الأمر إليه ... وأما هنا فالفعل قُصِدَ به ما يصير الأمر إليه من سكناهم جهنم (٤٤٠) .

وفي خصوص قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام : ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوْا عَن سَبِيلِكَ ﴾ ، يقول الزمخشري في توجيه معنى اللام : (فإن قلت : ما معنى قوله : ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوْا عَن سَبِيلِكَ ﴾ ؟ قلتُ : هو دعاء بلفظ الأمر كقوله : ﴿ رَبَّنَا أَطْمِسْ ﴾ ﴿ وَأَشُدِّ ﴾ (٤٤١) .

ولم يكن هذا القول للزمخشري موضع اتفاق بين كل المعتزلة ، بل إنهم اختلفوا فيما بينهم في تفسير معنى اللام الواردة في هذه الآية (على أقوال منها : الأول : أنها لام العاقبة والصورورة ، أي : آتيتهم الزينة والأموال ، وأنت عالم بأن مصيرهم إلى الضلال عن سبيلك ، والاستمرار على الكفر ، وقد نسب هذا التوجيه إلى الخليل وسيبويه (٤٤٢) وقال به قطرب والأخفش ، ويُنسب الى غيرهما من المعتزلة ...

(٤٤٠) المحرر الوجيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م ، ٤٧٨/٢ .

(٤٤١) تفسير الكشاف ، ٣٤٧/٢ .

(٤٤٢) من الجدير بالذكر هو إن بعض أهل السنة قد يوافقون المعتزلة على بعض توجيهاتهم اللغوية ، وهذا لا يعني أنهم وافقوا المعتزلة في القاعدة الأصولية العقائدية التي انطلقوا منها ، فالخليل وسيبويه عندما ذهبوا الى أن اللام في هذه الآية هي لام الصورورة ، فإن هذا لا يعني أنهم وافقوا المعتزلة في اعتقاداتهم .

الثاني : أنها لام الأمر ، والمقصود الدعاء ، فالفعل بعدها مجزوم بها وليس منصوبا ، والمعنى : ربنا ابتلهم بالضلال عن سبيلك ، وهذا اختيار ابن الأثيري وابن السراج ، وهو توجيه آخر للمعتزلة أيضا كالزمخشري ...

الثالث : أنها على حذف لا النافية بعد أن المضمرة بعد اللام ، والتقدير : ربنا إنك أعطيتهم ذلك لئلا يضلوا عن سبيلك ... وهذا توجيه آخر للمعتزلة ، نُقِلَ عن أبي علي الجبائي ...

الرابع : أن الكلام على الاستفهام الإنكاري بحذف حرف الاستفهام، أي: أكنت أنعمت عليهم بذلك لكي يضلوا عن سبيلك؟! وقد نقله عبد الجبار عن بعض المعتزلة...

الخامس : أن الكلام على النفي والإنكار ، وليس على الإثبات والإخبار ، فهو على غير الظاهر ، والمراد : ما كنت لتفعل بهم ذلك لكي يضلوا ، وهو أحد توجيهات المعتزلة المتعددة في هذه الآية .

السادس : أنها للتعليل الحقيقي ، ولكنها داخلة على فعل الإضلال المراد به الإهلاك ، أي : أعطيتهم ذلك ليهلكوا ويموتوا ، وهذا توجيه آخر للمعتزلة نقله الرازي عن القاضي [يعني : عبد الجبار] بأن الضلال جاء في القرآن بمعنى الهلاك (٤٤٣).

والحاصل هو أن المعتزلة لم يوافقوا على أن تكون " اللام " الواردة في الآية الكريمة بمعنى التعليل الحقيقي ، وحملوها على محامل عدة ، ومع أن بعض المعتزلة ذهبوا إلى أن معنى اللام — في الآية السابقة — هو التعليل الحقيقي ، ولكنهم رجعوا وقالوا : إن الإضلال الوارد في الآية ليس على معناه الحقيقي ، وإنما هو مجاز عن الإهلاك .

الفصل الثالث

التوظيف النحوي

عند المعتزلة للآيات العقدية

المبحث الأول

التوجيه الإعرابي عند المعتزلة

للآيات العقدية في القراءات المتواترة .

تمهيد

القراءات المتواترة ، وأهمية التوجيه الإعرابي

فيها

إن الله سبحانه وتعالى أرسل رسله لهداية الناس وإخراجهم من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ، ومن الظلمات إلى النور ، ثم ختم الله رسله بنبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، فكان عليه الصلاة والسلام هادياً مهدياً ، موصوفاً بقوله تعالى : ﴿وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٤٤٤) .

وقد كان من تمام تلك الهداية أن أنزل الله سبحانه وتعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم كتاباً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ذلك الكتاب هو القرآن الكريم المبدوء بسورة الفاتحة ، المختوم بسورة الناس ، المتعبد بتلاوته ، المنقول إلينا بالتواتر ، المحفوظ من التحريف والزيادة والنقصان ، المعصوم من الخطأ والنسيان .

وبما أن الله سبحانه وتعالى قد قال في محكم كتابه : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ

لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾^(٤٤٥) ، فقد كان من لوازم ذلك التيسير أن يتمكن كل فرد من تلاوة هذا الكتاب الكريم ، ومن المعلوم أن العرب الذين نزل القرآن بلغتهم كانت لهم لهجات مختلفة ، فكان من رحمة الله بهذه الأمة أن أنزل القرآن على لهجات العرب فاستطاع التيمي والخزاعي والأياضي وغيرهم أن يقرأوا القرآن حال القرشي ، وفي هذا الشأن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَأُوا مِنْهُ مَا تَيْسَّرَ »^(٤٤٦) .

وبصرف النظر عن مدلول كلمة "أحرف" الواردة في هذا الحديث الشريف ، وما هو المقصود منها^(٤٤٧) — إذ إنه يتعلق بعلم القراءات — ، فإن الذي يعنينا في هذا التمهيد المقترض هو النتيجة التي تمخضت وتحصّلت عن هذا الحديث الشريف ، ألا وهي تعدّد القراءات القرآنية ، حتى أصبحت علماً مستقلاً يُدرّس في مظانّه ، إذ إن الأمة أجمعت على أن القرآن الكريم نُقل إلينا عن النبي — صلى الله عليه وسلم — بقراءات وأحرف عدة ، وبمرور الزمن وتطور علم القراءات فقد تبلورت تلك القراءات إلى سبع قراءات متواترة عند بعض أهل العلم ، وإلى عشر قراءات متواترة عند كثير من أهل العلم .

(٤٤٥) سورة القمر ، الآية ، ١٧ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٤٠ .

(٤٤٦) صحيح البخاري ، كتاب الخصومات ، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ، رقم الحديث ٢٢٨٧ ، ٨٥١/٢ .

(٤٤٧) أوصل ابن حبان أقوال العلماء في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً . ولمزيد من التفصيل ينظر الإتيقان في علوم القرآن ، ١/١٣٦ — ١٣٩ .

تلك القراءات هي :

- ١ — قراءة نافع المدني ، وأشهر رواتها : قالون وورش .
- ٢ — قراءة ابن كثير ، وأشهر رواتها : البزي وقنبل .
- ٣ — قراءة أبي عمرو البصري ، وأشهر رواتها : الدوري والسوسي .
- ٤ — قراءة ابن عامر الشامي ، وأشهر رواتها : هشام وابن زكوان .
- ٥ — قراءة عاصم الكوفي ، وأشهر رواتها : شعبة وحفص .
- ٦ — قراءة حمزة الكوفي ، وأشهر رواتها : خلف وخلاد .
- ٧ — قراءة الكسائي ، وأشهر رواتها : أبو الحارث وحفص الدوري .
- ٨ — قراءة أبي جعفر المدني ، وأشهر رواتها : ابن وردان وابن جمار .
- ٩ — قراءة يعقوب البصري ، وأشهر رواتها : رويس وروح .
- ١٠ — قراءة خلف ، وأشهر رواتها : إسحاق وإدريس .

قال ابن عاشور : (والقراءات التي يُقرأ بها اليوم في بلاد المسلمين من هذه القراءات العشر هي : قراءة نافع برواية قالون في بعض القطر التونسي ، وبعض القطر المصري وفي ليبيا ، وبرواية ورش في بعض القطر التونسي ، وبعض القطر المصري ، وفي جميع القطر الجزائري ، وجميع المغرب الأقصى ، وما يتبعه من البلاد والسودان ، وقراءة عاصم برواية حفص عنه في جميع المشرق من العراق والشام ، وغالب البلاد المصرية والهند وباكستان وتركيا وأفغان ، وبلغني أن قراءة أبي عمرو البصري يُقرأ بها في السودان المجاور لمصر) (٤٤٨) .

تعريف القراءات المتواترة

التواتر — لغة — هو : (تتابع الأشياء ، أو مع فترات ، وبينها فجوات ، وقال اللحياني : تواترت الإبل والقطا ، إذا جاء بعضه في إثر بعض) (٤٤٩) .

أما تعريف التواتر — اصطلاحاً — فهو : (الخبر الثابت على السنة قوم لا يُتصور تواطؤهم على الكذب) (٤٥٠) .

أما بالنسبة لتعريف القراءة المتواترة ، فقد قال ابن الجزري — رحمه الله — : (كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة) (٤٥١) .

وقال أحمد بن عمر الحموي : (وضابط الأحرف السبعة : ما تواتر سنداً ، واستقام عربيةً ، ووافق رسماً) (٤٥٢) .

فوائد تعدد القراءات .

١ — التخفيف على الأمة ، والتسهيل عليها .

(٤٤٩) تاج العروس ، ٣٣٨/١٤ .

(٤٥٠) التعريفات ، ص ٩٤ .

(٤٥١) النشر في القراءات العشر ، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن

الجزري ، مراجعة وتصحيح علي محمد الضباع ، ١٩/١ .

(٤٥٢) القواعد والإشارات في أصول القراءات ، أبو العباس أحمد بن عمر الحموي ، ت د

عبد الكريم محمد الحسن بكار ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، ص ٣٠ — ٣١ .

٢ — بيان إعجاز القرآن ، وصدق النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنه مع تعدد القراءات وكثرتها ، فإنها لم يتطرق إليها التناقض والتعارض ، بحيث إن بعضها يصدق بعضاً ، ويوضح بعضها بعضاً ، قال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (٤٥٣) .

٣ — إن كل قراءة فيها من وجوه الإعجاز ، ومن المعاني ما لا يوجد في غيرها .

٤ — إعظام أجور الأمة في بذلهم أقصى الجهد لتتبع ألفاظ القرآن وآياته ، واستنباط الأحكام منها (٤٥٤) .

مفهوم الإعراب — لغة واصطلاحاً —

الإعراب — لغة — : (الإبانة والإفصاح عن الشيء ، ومنه الحديث « الشَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا » (٤٥٥) ، أي : تُفْصِح ... ، ويقال للعربي : أَعْرَبْ لي ، أي : أبن لي كلامك . وأَعْرَبَ الكلامَ وأَعْرَبَ به : بيَّنه ... وأَعْرَبَ حُجَّتَهُ ، أي : أفصح بها ولم يبقَ أحداً ، والإعرابُ الذي هو النحو إنما هو الإبانة

(٤٥٣) سورة النساء ، الآية ٨٢ .

(٤٥٤) ينظر الإتيان في علوم القرآن ، ٢١٨/١ .

(٤٥٥) مسند الإمام أحمد ، أحمد بن حنبل ، مؤسسة قرطبة ، مصر ، رقم الحديث ١٧٧٥٨ ، ١٩٢/٤ . قال شعيب الأرنؤوط : صحيح لغيره وهذا إسناد رجاله ثقات لكن إسناده منقطع .

عن المعاني والألفاظ ، وأعرَبَ الأَغمُ وَعَرَبَ لِسَانَهُ بِالضَّمِّ
عُرُوبَةً ، أَي : صَارَ عَرَبِيًّا . وَتَعَرَّبَ وَاسْتَعَرَّبَ : أَفْصَحَ (٤٥٦) .

أما تعريف الإعراب اصطلاحاً : فهو : (اختلاف آخر الكلمة باختلاف
العوامل لفظاً أو تقديراً) (٤٥٧) .

أما بالنسبة للتوجيهات الإعرابية في القرآن التي اختلف فيها المعربون فإن
المتنبِّع لها يجد أن أسباب هذا الاختلاف منحصرة في الأنواع الآتية :

(الأول : احتمال السياق القرآني لأكثر من معنى ، فيحاول كل معرب أن يصل
بالإعراب إلى المعنى الذي يتوافق والمقتضيات الأخرى ...

الثاني : الاختلاف في أصل القاعدة النحوية ، وذلك أن الإعراب وجه تطبيقي
للدرس النحوي ، فما كان من خلاف تعديدي بين النحويين حول ظاهرة من
الظواهر، فإنه — ولا شك — سينسحب هذا الخلاف على التوجيه
الإعرابي ...

الثالث : مخالفة ظاهر الآية في تركيبها للقاعدة النحوية ، وحينئذ يكون باب
الاجتهاد مشرعاً بين المعربين لردِّ هذا الظاهر إلى القاعدة النحوية ، أو تحويلها
إلى قاعدة أخرى في باب آخر .

الرابع : خفاء الحركة الإعرابية على الكلمة إما لبنائها أو لتعذر ظهورها ، وحينئذ
يتحتم الانتقال من التركيب إلى دلالة السياق والمرجحات الأخرى ...

(٤٥٦) تاج العروس ، ٣/٣٣٥ .

(٤٥٧) التعريفات ، ص ٤٧ .

الخامس : الاشتراك في دلالة بعض الألفاظ ، وخاصة في بعض الصيغ وحروف المعاني مما يجعلها تحتل أكثر من توجيه إعرابي .

السادس : الخلفيات المسبقة التي يصطحبها المعرب معه قبل الدخول في إعراب الآية ، فتكون مؤثرة في توجيهه واختياره ، وأهمها الخلفيات العقدية التي تُحتّم عليه أن يصرف دلالة الآية إعرابياً لنصرة معتقده ، ولو كان على وجه بعيد ومتكلف^(٤٥٨) .

قلتُ : وحول هذه النقطة السادسة تدور المطالب القادمة
_____ إن شاء الله تعالى _____ .

علاقة القراءات بالإعراب .

ونظراً لأهمية القراءات المتواترة ، وارتباطها الوثيق باللغة العربية ، بحيث أن القراءة القرآنية لا تكون متواترة ما لم توافق اللغة العربية بحسب رأي العلماء ذوي الاختصاص ، بالنظر إلى هذه الاعتبارات فقد تناولها المتكلمون تفصيلاً من الناحية النحوية الإعرابية ، وعكفوا على توجيهها إعرابياً ، إذ إن التوجيه الإعرابي لتلك القراءات المتواترة يُعدُّ أمراً ضرورياً لمعرفة معاني الآيات ومقاصدها .

قال الإمام الزركشي : (النوع الثالث والعشرون : معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ . وهو فن جليل ، وبه تعرف جلاله المعاني وجزالتها ، وقد اعتنى الأئمة به ، وأفردوا فيه كتباً : منها كتاب " الحجة

(٤٥٨) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ٨١/١ ، ٨٢ .

" لأبى على الفارسي ، وكتاب " الكشف " لمكي ، وكتاب " الهداية " للمهدي ، وكلُّ منها قد اشتمل على فوائد(٤٥٩).

فضلاً عن هذا فإن علم النحو والإعراب يحتل صدارة علوم اللغة إذ يقول ابن خلدون في مقدمته : (والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها هو النحو ، إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة ، فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولاه لجُهل أصل الإفادة ، وكان من حق علم اللغة التقدم ، لولا أن أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها لم تتغير ، بخلاف الإعراب الدال على الإسناد والمسند والمسند إليه فإنه تغيرَ بالجملة ولم يبق له أثر ، فلذلك كان علم النحو أهم من اللغة ، إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة ، وليس كذلك اللغة) (٤٦٠) .

إن الممتدِّبَ لتوجيهات الإعرابية النحوية عند الفرق الكلامية يجِدُ أن كل فرقة تُوجِّهُ آيات القرآن إعرابياً بحسب توجهها العقدي ، وبما يتناغم مع آرائها ويتوافق مع أصولها ، قال ابن القيم : (وأنت تجد جميع هذه الطوائف تنزل القرآن على مذاهبها وبدعها وآرائها ، فالقرآن عند الجهمية جهمي ، وعند المعتزلة معتزلي ، وعند القدرية قدري ، وعند الرافضة رافضي ، وكذلك هو عند

(٤٥٩) البرهان في علوم القرآن ، ١/٣٣٩ .

(٤٦٠) مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن خلدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ ، ص ٤٦٩ .

جميع أهل الباطل ﴿ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُۥٓ إِنِ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا الْمُنَافِقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٤٦١) (٤٦٢) .

اهتمام المعتزلة بهذا العلم

هذا ولم يكن المعتزلة بمنأى عن هذا الأمر ، بل إنهم كانوا من أبرز الفرق التي خاضت في هذا الجانب ، وأخضعت النصوص — إعرابياً — لمعتقداتهم وأصولهم ، كما إن كتب المعتزلة تعدُّ خير شاهد لاهتمام المعتزلة بعلم التوجيه الإعرابي للآيات العقدية في القرآن الكريم ، إذ إنها — أعني الكتب التي صنفها المعتزلة — مشحونة بالعديد من الشواهد والتوجيهات النحوية الإعرابية للآيات القرآنية بما يتوافق ويتناغم مع أصول المعتزلة ومعتقداتهم .

وقد بيّن الزمخشري أهمية هذا العلم الجليل ، وكيف أن جميع العلوم مفنكرة إليه ، فقال : (إنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره الى العربية بيّن لا يُدفع ومكشوف لا يتقنّ ، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب ، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين) (٤٦٣) .

(٤٦١) سورة الأنفال ، جزء من الآية ٣٤ .

(٤٦٢) الصواعق المرسلّة ، ٦٨٢/٢ .

(٤٦٣) المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله الزمخشري ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م ، ص ٦١ ، ٦٣ .

المطلب الأول : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للآيات العقديّة في القراءات المتواترة بما يتوافق مع الأصل الأول (التوحيد) .

لقد حرص المعتزلة كل الحرص على أن يوجّهوا الآيات العقديّة إعرابياً ليستدلوا بهذه الآيات لأصولهم التي آمنوا بها ، وهذه بعض النماذج للتوجيهات الإعرابية التي انتهجها المعتزلة لتأييد أصولهم ، عدا الأصل الخامس وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حيث إن المعتزلة يستدلون له بأدلة أهل السنة نفسها، ولكن الفرق بينهم وبين أهل السنة هو إن المعتزلة جعلوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصلاً من أصول معتقداتهم ، بينما جعله أهل السنة حكماً عملياً وليس اعتقادياً .

١ — قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ٥ له مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴿٤٦٤﴾ .

إن التوجيه الإعرابي عند مثبتي الاستواء لقوله سبحانه وتعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، هو أن الفاعل في قوله تعالى : { اسْتَوَى } ، هو ضمير مستتر عائد على { الرَّحْمَنُ } ، فيكون معنى الآية بناءً على هذا التوجيه هو : استوى الرحمن على العرش . (٤٦٥)

(٤٦٤) سورة طه ، الآية ٥ ، ٦ .

(٤٦٥) لمزيد من التفصيل ينظر البرهان في علوم القرآن ، ٨٠/٢ — ٨٢ .

أما بالنسبة للمعتزلة — منكري الاستواء — فقد كان توجيههم الإعرابي للآية السابقة على قولين^(٤٦٦) :

أ — إن الحرف " على " هو فعل وليس حرفاً ، وهو مشتق من العلو ، وهذا هو قول أحمد بن أبي دؤاد^(٤٦٧) ، وبناء على هذا المفهوم فإن هذه الآية تكون مشتملة على جملتين اسميتين هما : (الرحمنُ علا) و (العرش استوى) ، فيكون الفاعل المستتر في قوله : (استوى) ضميراً مستتراً عائداً على العرش ، والمعنى هو : استوى العرشُ .

ويبدو لي أن كلمة " استوى " بناءً على هذا التوجيه قد أخذت معنىً جديداً ، بعيداً عن المعنى المعهود للاستواء — سواء بمعناه الحقيقي أم المجازي — ، ذلك المعنى هو : الاكتمال وتمام الخِلة ، وذلك لأن الاستواء قد أُسند إلى العرش حسب هذا التوجيه وليس إلى الله سبحانه ، وهذا مثل قوله

(٤٦٦) سبق وأن تناولت هذه الآية الكريمة في أكثر من موضع ، إذ تناولت دلالة كلمة "استوى" في موضوع الحقيقة والمجاز ، وكذلك دلالة الحرف " على " في موضوع دلالة الحروف على معانيها ، وها هم المعتزلة يتناولون الآية إعرابياً بما يتناغم مع أصولهم ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ما يلي :

أ — المقدرة اللغوية التي كان المعتزلة يتمتعون بها .

ب — اهتمام المعتزلة بصرف هذه الآيات عن مدلولها الظاهر ، سواء توصلوا إلى هذا الهدف عن طريق الجانب البلاغي ، أم عن طريق الجانب النحوي ، وقبل كل ذلك عن طريق الجانب العقلي .

(٢) ينظر الأسماء والصفات للبيهقي ، ٣١٤/٢ .

(٣) سورة القصص ، جزء من الآية ١٤ .

تعالى — واصفاً موسى عليه السلام — : ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (٤٦٨) .

ومن الجدير بالذكر أن توجيه ابن أبي دؤاد لهذه الآية قد تكرر مرتين في هذه الرسالة ، وذلك لأن لهذا التوجيه وجهاً بلاغياً وآخر نحوياً ، وقد ذكرت توجيه ابن أبي دؤاد في الفصل الثاني لأدلل على الجانب البلاغي لهذا التوجيه ، أما في هذا الفصل فإني كررته لأدلل على الجانب النحوي لهذا التوجيه .

ب — إن الفاعل في الفعل " استوى " هو اسم ظاهر وليس مستتراً ، وهو " ما " الموصولة المذكورة في الآية التي تليها في قوله تعالى : ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (٤٦٩) ، فيكون معنى الآية بناءً على هذا التوجيه هو : الرحمن على العرش ، وهذه جملة تامة المعنى يجوز الوقوف عندها ، ثم نستأنف ونقول : استوى له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى (٤٧٠) .

وأرى أن الاستواء هنا — بناءً على هذا التوجيه — معناه : الطاعة والاستقامة والاستسلام ، وذلك لأن الاستواء أُسند في هذا التوجيه إلى المخلوق ، وليس إلى الخالق — بناءً على هذا التوجيه — .

٢ — قوله تعالى : ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ (٤٧١) .

(١) سورة طه ، جزء من الآية ٦

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ، ٨١/٢ .

(٣) سورة الصافات ، الآية ١٢ .

ورد في قراءة كلمة : { عَجِبْتُ } الواردة في هذه الآية الكريمة قراءتان متواترتان :

الأولى : بفتح تاء عجت ، وهي قراءة عموم القراء السبعة عدا حمزة والكسائي ، وفائدة التاء في هذه الحالة هي أنها للفاعل المخاطب ، والمخاطب في هذه الآية هو النبي محمد — صلى الله عليه وسلم — ، وحينئذ فلا إشكال في هذه القراءة لأن النبي — صلى الله عليه وسلم — بَشَرٌ يَطْرَأُ عَلَيْهِ ما يَطْرَأُ على بقية البشر من الأحاسيس والتفاعلات النفسية ، والتي منها التعجب .

الثانية : قرأ الصحابي عبد الله بن مسعود — رضي الله عنه — وحمزة والكسائي بضم التاء في قوله : { عَجِبْتُ } ، أي : إن التاء أصبحت تاء الفاعل المتكلم ، فينسب ظاهر الآية التعجب إلى الله سبحانه وتعالى ، وهذا هو ما استشكلته بعض الفرق الكلامية — ومنهم المعتزلة — إلى درجة أن بعض علماء الأمة قد ردوا هذه القراءة ولم يقبلوها ! فقد روي عن شريح أنه سمع القارئ يقرأ : ﴿ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ﴾ بضم التاء ، فقال شريح : إن الله لا يعجب من شيء ، إنما يعجب من لا يعلم . قال شقيق — وهو الذي روى كلام شريح — : فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي ، فقال : إن شريحاً شاعر يعجبه علمه ، وعبد الله أعلم بذلك منه [يعني عبد الله بن مسعود — رضي الله عنه —] [٤٧٢] .

(٤٧٢) ينظر معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م ، ٣٨٤/٢ .

أما بالنسبة للتوجيه الإعرابي الذي سلكه منكرو إثبات صفة التعجب لله تعالى ومنهم المعتزلة ، فإنهم قالوا — في خصوص التاء المضمومة في " عجبت " — : (إنه ضميرٌ متكلمٌ مصروفٌ إلى المخاطب)^(٤٧٣) ، وبناءً على هذا التوجيه يكون الفعل والفاعل الموجودان في : " عجبتُ " جملةً فعليةً في محل نصب مفعول به مَقُولُ القول ، والتقدير هو : بل قل يا محمد عجبتُ أنا .

٣ — قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾^(٤٧٤) .

جرى الخلاف بين المتكلمين في التوجيه الإعرابي للاستثناء الوارد في هذه الآية الكريمة ، وهو قوله تعالى : { إِلَّا اللَّهُ } هل هو استثناء متصل ، أم هو استثناء منقطع ؟

وقبل أن أشرع في ذكر الخلاف أقول : إن جمهور النحاة ذهبوا إلى أن الاستثناء في هذه الآية الكريمة هو استثناء غير موجب ، والمقصود بالاستثناء غير الموجب هو الاستثناء (الذي فيه نفي أو شبه نفي)^(٤٧٥) ، كما أن الاستثناء قد وقع بعد تمام الكلام ، إذ إن الفاعل موجود في الجملة قبل " إلا " وهو كلمة " مَنْ " الموصولة ، فالنتيجة الحاصلة والمنطق عليها — عند جمهور المعربين

(٤٧٣) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ٢٤٨/١ .

(٤٧٤) سورة النمل ، الآية ٦٥ .

(٤٧٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، سوريا ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م ، ٢/٢١٥ .

_____ هو أن الاستثناء جاء في كلام تام غير موجب ، ولكن الأمر المختار فيه _____ بين الجمهور والمعتزلة _____ هو : هل إن الاستثناء في هذه الآية متصل أم إنه منقطع ؟

(والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله ، وبالمنقطع أن لا يكون بعضاً مما قبله ، فإن كان متصلاً جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب ، وهو المختار ، والمشهور أنه بدل من متبوعه وذلك نحو : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيداً ... وإن كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب فنقول : ما قام القوم إلا حماراً ولا يجوز الإتيان ، وأجازه بنو تميم فنقول : ما قام القوم إلا حماراً)^(٤٧٦) .

ولنرجع إلى التوجيه الإعرابي للآية السابقة ، حيث إن جمهور العلماء من أهل السنة اختلفوا في إعراب هذه الآية سابقة الذكر _____ مع اتفاقهم على أن الاستثناء فيها متصل _____ فذهب بعض العلماء ومنهم الزجاج^(٤٧٧) والقرطبي^(٤٧٨) وابن القيم^(٤٧٩) إلى أن الاستثناء في الآية هو استثناء متصل في كلام تام غير موجب ، فيجوز فيما بعد " إلا " الرفع على الإتيان والنصب على الاستثناء . وذهب أبو حيان إلى أن الاستثناء في الآية مفرغ ، أي : إن الاستثناء

(٤٧٦) شرح ابن عقيل ، ٢/٢١٢ - ٢١٥ .

(٤٧٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ٤/١٢٧ .

(٤٧٨) ينظر تفسير القرطبي ، ١٣/٢٢٥ .

(٤٧٩) ينظر بدائع الفوائد ، ٣/ ٥٦٩ _____ ٥٧٠ .

في الآية جاء بعد كلام غير تام فيجب رفع لفظ الجلالة ؛ لأنه فاعل بناء على هذا التوجيه ، والتقدير هو : لا يعلم غيباً من في السموات والأرض إلا الله (٤٨٠) .

رأي المعتزلة في الآية الكريمة .

أما المعتزلة فإنهم خالفوا هذه التوجيهات الإعرابية ، فقالوا : إن الاستثناء في هذه الآية هو استثناء منقطع غير متصل ، والسبب في جنوح المعتزلة إلى هذا التوجيه هو الأصل الأول عندهم وهو التوحيد ، حيث إن من المعلوم أن المعتزلة ينفون صفة العلوّ عن الله عز وجل ، بينما ذهب أهل السنة إلى إثبات العلوّ لله عز وجل — على خلاف بينهم في معنى هذا العلوّ — فإذا قلنا : إن الاستثناء في الآية متصل فهذا يعني أن ما بعد الاستثناء جزء مما قبله ، وهذا يعني إثبات جهة العلوّ لله عز وجل ، ولذا جنح الزمخشري إلى القول بأن الاستثناء في الآية هو استثناء منقطع .

ويبدو أن الزمخشري اصطدم بعقبة أخرى في هذه المسألة ، إذ إن الاستثناء إذا كان منقطعاً في هذه الآية — بحسب قول الزمخشري — فإنه يجب نصب المستثنى — وهو لفظ الجلالة " الله " — ، بينما جاءت القراءات كلها برفع لفظ الجلالة " الله " وهذه هي لغة أهل الحجاز . ولكن الزمخشري استطاع أن يخرج من هذا الإشكال ، وينسب هذه القراءات كلها إلى لغة تميم ، فإنهم يجيزون في هذه الحالة النصب على الاستثناء والرفع على البدلية .

(٤٨٠) ينظر تفسير البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م ،

قال الزمخشري : (فإن قلتَ : لم رفع اسم الله ، والله يتعالى أن يكون ممن في السموات والأرض ؟ قلتُ : جاء على لغة بني تميم حيث يقولون : ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ يريدون ما فيها إلا حمار ، كأن أحداً لم يُذكر) (٤٨١) . انتهى كلامه مع تحفظي على ضرب هذا المثال ، وذلك لأن الكلام هنا يخص الذات الإلهية فينبغي أن نلزم جانب الأدب في ضرب القياسات والأمثلة لها .

٤ — قوله تعالى : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ (٤٨٢) ، ﴿ قُلْ

الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ (٤٨٣) .

تحتوي هاتان الآيتان الكريمتان على صيغة التعجب " ما أفعل " ، والتعجب هو : (انفعال النفس عما خفي سببه) (٤٨٤) .

ومن الجدير بالذكر أن للتعجب (حدوداً أخرى لا تربط بين التعجب وخفاء السبب ، بل تُرجع التعجب الى أمور أخرى غيره) (٤٨٥) . قال الزركشي : (وأصل الخلاف في هذه المسألة يلتفُّ على خلاف آخر ، وهو أن حقيقة التعجب ، هل يشترط فيه خفاء سببه ، فتحيّر فيه المتعجبُ منه أو لا ؟) (٤٨٦) .

(٤٨١) تفسير الكشاف ، ٣/٣٨٢ .

(٤٨٢) سورة البقرة ، جزء من الآية ١٧٥ .

(٤٨٣) سورة عبس ، الآية ١٧ .

(٤٨٤) التعريفات ، ص ٨٥ .

(٤٨٥) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ٢/٧٨٢ .

(٤٨٦) البرهان في علوم القرآن ، ٢/٣١٩ .

هذا وقد ذهب ابن الضائع الى أن التعجب هو مجرد استعظام صفة خرج بها المتعجب منه على نظائره ، وليس للتعجب ارتباط بمعرفة السبب أو الجهل به (٤٨٧) .

أما بالنسبة للتوجيه الإعرابي لقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ ، وقوله: ﴿قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ﴾ ، فقد ذهب جمهور المتكلمين والنحاة إلى أن هذه الصيغة هي صيغة تعجب ، مع صرفها إلى المخلوقين وليس إلى الخالق سبحانه ، قال القرطبي : ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ مذهب الجمهور منهم الحسن ومجاهد أن "ما" معناه التعجب وهو مردود إلى المخلوقين كأنه قال أعجبوا من صبرهم على النار (٤٨٨) .

أما المعتزلة — وانطلاقاً من الأصل الأول عندهم وهو التوحيد — فقد نحوا في تفسيرهم للآيتين المذكورتين منحيين :

الأول : بلاغيٌّ موافق لما عليه أهل السنة حيث إنهم صرفوا صيغة التعجب إلى المخلوقين ، أي إن المتعجب ليس هو الله سبحانه وتعالى ، بل هم المخاطبون ، فالتعجب مصروف عن الله إلى المخاطبين (٤٨٩) .

الثاني : نحوي وهو توجيهٌ إعرابي — وهو الذي يعنينا في هذا المبحث — ، ومضمون هذا التوجيه هو إن صيغة " ما أفعل " في قوله تعالى : ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ ، وفي قوله : ﴿قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ﴾ ليست تعجبية ، بل إن

(٤٨٧) ينظر المصدر نفسه ، ٢١٧/٢ .

(٤٨٨) تفسير القرطبي ، ٢٣٦/٢ .

(٤٨٩) ينظر الحجة للقراء السبعة ، ٢٤٥/٥ ، ٢٤٦ .

" ما " استفهامية في محل رفع على الابتداء ، وإن الفعل بعدها هو الخبر ، فخرج الكلام إلى صيغة الاستفهام الإنكاري ، ويكون التقدير بناء على هذا التوجيه هو : ما هو الشيء الذي صبرَّهم على النار ؟ وممن ذهب إلى هذا التوجيه أبو علي الفارسي المعتزلي (٤٩٠) .

وقد نقل أبو حيان في تفسيره " البحر المحيط " توجيهاً آخر من غير أن يسمى صاحب هذا التوجيه أو ينسبه إلى فرقة من الفرق ، ولا يبعد أن يكون من توجيهات المعتزلة ، ومضمون هذا التوجيه الإعرابي هو أن " ما " في قوله تعالى : ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ هي " ما " النافية ، أي : إنها ليست تعجبية وليست استفهامية ، فيكون معنى الآية — بناء على هذا التوجيه — هو نفي استطاعتهم الصبرَ على النار ، قال أبو حيان في تفسيره : (وذهب قوم إلى أن " ما " نافية ، والمعنى : أن الله ما أصبرهم على النار ، أي : ما يجعلهم يصبرون على العذاب) (٤٩١) .

(٤٩٠) ينظر المسائل الشيرازيات ، أبو علي الفارسي ، تحقيق علي جابر منصور ، رسالة دكتوارة، جامعة عين شمس ، ص ٥٥٧ .
(٤٩١) تفسير البحر المحيط ، ٦٦٩/١ .

المطلب الثاني : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للآيات العقديّة في القراءات المتواترة بما يتوافق مع الأصل الثاني (العدل) .

سبق وأن ذكرت أن المعتزلة يقصدون من العدل جملة أمور منها : القول
بالتحسين والتقبيح العقليّين ، ووجوب فعل الأصلاح على الله تعالى ، وإنكار خلق
الله لأفعال العباد ، وهذه بعض توجيهات المعتزلة الإعرابية للآيات العقديّة ، بما
يؤيد مذهبهم في العدل .

١ — قوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ
الْخَيْرَةُ﴾^{٤٩٢} .

اختلف المتكلمون في إعراب هذه الآية
الكريمة ، ولا سيما في حقيقة كلمة " ما " الواردة في قول
الله سبحانه وتعالى : ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾^{٤٩٢} ، إذ إن تحديد معنى " ما " سيكون
الفيصل في نصرّة هذا المذهب أو ذلك .

فقد ذهب أهل السنة إلى أن " ما " نافية ، وأن الفعل " يختار " هو فعل متعدٍ
حُدِفَ مفعوله لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير هو : وربك يخلق ما يشاء ويختار ما
يشاء ، وبناءً على هذا التوجيه يكون الوقف التام على قوله تعالى : { وَيَخْتَارُ } ،
ثم يُستأنف بقوله تعالى : ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾^{٤٩٢} ، ويكون المعنى النهائي للآية

(٤٩٢) سورة القصص ، جزء من الآية ٦٨ .

هو : وربك يخلق ما يشاء ، ويختار ما يشاء ، وليس لهم اختيار مع اختيار الله ،
وممن ذهب إلى هذا القول من اللغويين الأخفش الصغير^(٤٩٣) والزجاج^(٤٩٤) .

قال الإمام النسفي — المفسر — في تفسير هذه الآية الكريمة :

(﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ ، وفيه دلالة خلق الأفعال ، ويوقف على {
وَيَخْتَارُ} ، أي : وربك يخلق ما يشاء وربك يختار ما يشاء ﴿مَا كَانَتْ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾
﴿﴾ ، أي : ليس لهم أن يختاروا على الله شيئاً ما ، وله الخيرة عليهم^(٤٩٥) ، وقال
ابن القيم : (﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ ، فإنه لا يخلق إلا
باختياره... وأصح القولين أن الوقف التام على قوله : { وَيَخْتَارُ } ،
ويكون ﴿مَا كَانَتْ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ ، نفيًا ، أي : ليس هذا الاختيار إليهم ، بل هو
إلى الخالق وحده ، فكما أنه المنفرد بالخلق فهو المنفرد
بالاختيار منه ، فليس لأحد أن يخلق ولا أن يختار سواه ، فإنه سبحانه أعلم بمواقع
اختياره ومحال رضاه وما يصلح للاختيار مما لا يصلح له ، وغيره لا يشاركه في
ذلك بوجه^(٤٩٦) .

(٤٩٣) ينظر إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق د زهير غازي زاهد
، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ ، ٢٤١/٣ .

(٤٩٤) ينظر معاني القرآن ، ١٥١/٤ .

(٤٩٥) تفسير النسفي ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، دار إحياء الكتب
العلمية ، عيسى البابي الحلبي ، بدون رقم الطبعة ، ٢٤٣/٣ .

(٤٩٦) زاد المعاد في هدي خير العباد ، ابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ، تحقيق
شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١٤٠٧ هـ ،
١٩٨٦ م ، ٣٩/١ .

أما بالنسبة للمعتزلة فإنهم رأوا في هذا التوجيه ما يناقض الأصل الثاني عندهم ، وبالذات إنكار خلق أفعال العباد ، ووجوب فعل الأصلاح على الله سبحانه وتعالى ، فذهبوا الى أن " ما " موصولة وليست نافية ، وأن معناها " الذي " ، وتُعرَب على أنها مفعول به للفعل " يختار " ، فيكون المعنى النهائي بحسب توجيه الزمخشري للآية هو : (ويختار الذي لهم فيه الخيرة ، أي : يختار للعباد ما هو خير لهم وأصلح) (٤٩٧) .

وبناءً على هذا التوجيه فإن الوقف التام يكون على الفعل " يشاء " في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴾ ، ثم يستأنف بقوله تعالى : ﴿ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ .

كما إن هنالك توجيهاً آخر ذكره العكبري من غير أن يعزوه إلى صاحبه ، ومضمونه أن " ما " مصدرية ، لا هي نافية ، ولا هي موصولة ، فيكون المعنى عندئذ هو : ويختار اختيارهم ، أي : يختار ما يختارونه (٤٩٨) . قال العكبري : (قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَتْ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ ، ما هاهنا نفي أيضاً ، وقيل هي مصدرية ، أي : يختار اختيارهم بمعنى مختارهم) (٤٩٩) .

مناقشة رأي المعتزلة

(٤٩٧) تفسير الكشاف ، ٤٣٢/٣ .

(٤٩٨) إنما ذكرت هذا التوجيه مع توجيهات المعتزلة وذلك لأن المعتزلة كان المهم عندهم هو أن ما ليست نافية ، لأنها تسلب الاختيار الذي يقولون به ، وعلى ذلك فإن هذا التوجيه يتوافق مع أصول المعتزلة .

(٤٩٩) التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار النشر ، عيسى البابي الحلبي ، ١٠٢٤/٢ .

ردّ ابن القيم على رأي المعتزلة مبيناً أن رأي المعتزلة خطأ للأسباب الآتية : (أحدها : أن الصلوة حينئذ تخلو من العائد لأن الخيرة مرفوع بأنه اسم كان والخبر لهم ، فيصير المعنى ويختار الأمر الذي كان الخيرة لهم وهذا التركيب محال من القول ... الثاني : أنه لو أريد هذا المعنى لنصب الخيرة وشغل فعل الصلوة بضمير يعود على الموصول ... الثالث : أن الله سبحانه يحكي عن الكفار اقتراحهم في الاختيار وإرادتهم أن تكون الخيرة لهم ، ثم ينفي هذا سبحانه عنهم ، ويبيّن تفرده هو بالاختيار ... فأنكر عليهم سبحانه تخيرهم عليه وأخبر أن ذلك ليس إليهم ، بل إلى الذي قسم بينهم معايشهم) (٥٠٠) .

٢ — قوله تعالى : ﴿ وَأَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِنِّي أَتَّهْلِكُهُمْ إِنَّمَا فَغَلَّ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ ﴾ (٥٠١) .

جرى الخلاف بين أهل السنة وبين المعتزلة في الضمير المنفصل " هي " وكذا الضمير المتصل في " بها " الواردين في هذه الآية : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ ﴾ ، وذهب أهل السنة الى أن الضميرين المذكورين في الآية عائدان على " ما " في قوله تعالى : ﴿ أَتَّهْلِكُهُمْ إِنَّمَا فَغَلَّ السُّفَهَاءُ مِنَّا ﴾ ، ويكون المعنى : إن ما فعله السفهاء من المعصية هي فتنتك (٥٠٢) .

(٥٠٠) زاد المعاد ، ٣٩/١ — ٤٢ .

(٥٠١) سورة الأعراف ، الآية ١٥٥ .

(٥٠٢) ينظر تفسير الطبري ، ٧٦/٩ .

قال الرازي : (والمعنى أن تلك الفتنة التي وقع فيها السفهاء لم تكن إلا فتنتك أضللت بها قوماً فافتنوا ، وعصمت قوماً عنها فثبتوا على الحق) (٥٠٣) .

بينما لم يَرُقْ هذا التوجيه الإعرابي للمعتزلة ؛ لأنه يتعارض مع وجوب فعل الأصلح على الله ، فلجأوا إلى توجيه الآية إعرابياً على نحو مغاير لتوجيه أهل السنة فوجهوا الآية إلى توجيهات عدة منها :

أ — إن الضميرين المذكورين عائدان على " الرجفة " المذكورة في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾ ، فيكون المعنى بناءً على هذا التوجيه هو : إن الرجفة إلا فتنتك ، ومعنى تضل بها من تشاء ، أي : تصيب بها من تشاء .

قال الإمام الرازي في تفسيره : (قالت المعتزلة لا تعلق للجبرية بهذه الآية ، لأنه تعالى لم يَقُلْ : تضل بها من تشاء من عبادك عن الدين ، ولأنه تعالى قال : تُضِلُّ بِهَا ، أي : بالرجفة) (٥٠٤) .

ب — إن الضميرين المذكورين في الآية عائدان على سماعهم كلام الله واستدلالهم الفاسد على الرؤية ، قال الزمخشري : (﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾ ، أي : محنتك وابتلاؤك حين كلمتني وسمعوا كلامك ، فاستدلوا بالكلام على الرؤية استدلالاً فاسداً حتى افتننوا وضلوا) (٥٠٥) .

(٥٠٣) تفسير الرازي ، ١٧/١٥ .

(٥٠٤) التفسير الكبير ، ١٧/١٥ .

(٥٠٥) تفسير الكشاف ، ١٥٥/٢ — ١٥٦ .

٣ ————— قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۝١ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾ (٥٠٦) .

في هاتين الآيتين الكريمتين استتر
الفاعل في الفعلين الواردين في قوله تعالى : { زَكَّاهَا } و {
دَسَّاهَا } ، مما أدى إلى الاختلاف بين أهل السنة وبين المعتزلة في الفاعل المستتر
في هذين الفعلين ، فأما أهل السنة فقد أجازوا في إعرابها وجهين :

أ ————— إن الفاعل هو ضمير مستتر عائد على " مَنْ " المذكورة في قوله تعالى
: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۝١ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾ ، والمعنى هو : قد أفلح من زكى
نفسه ، وقد خاب من دسّ نفسه ، ومفاد هذا المعنى أن الإنسان هو الذي يزكي
نفسه بالطاعة ، ويدسّيها بالمعصية .

قال ابن تيمية : (فقوله : ﴿ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ ، اسم موصول ، ولا بد فيه من
عائد على من ، فإذا قيل : قد أفلح الشخص الذي زكاها كان ضمير الشخص في
زكاها يعود على " من " هذا وجه الكلام الذي لا ريب في صحته كما يقال قد أفلح
من اتقى الله ، وقد أفلح من أطاع ربه) (٥٠٧) .

ب ————— إن الفاعل المستتر هو ضمير عائد على الله عز وجل لدلالة ما قبله
عليه ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَا سَوَّاهَا ﴾ ، والذي سواها هو الله عز وجل ، والفاعل
المستتر في { زَكَّاهَا } و { دَسَّاهَا } عائد على الله ، ويكون المعنى بناء على هذا
التوجيه الإعرابي هو : قد أفلح من زكى الله نفسه ، وقد خاب من دسّ الله نفسه ،
ومفاد هذا التوجيه هو أن الله هو الذي يزكي النفوس ويدسّيها .

(٥٠٦) سورة الشمس ، الآية ٩ ، ١٠ .

(٥٠٧) مجموع الفتاوى ، ١٠ / ٦٢٥ — ٦٢٦ .

قال الواحدي في تفسيره : (﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ ، سَعَدَ ﴿ مَن زَكَّهَا ﴾ ، أصلح الله نفسه وطهرها من الذنوب ﴿ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنَهَا ﴾ ، جعلها الله ذليلة خسيصة حتى عملت بالفجور) (٥٠٨) ، وقد نسب الإمام الرازي — رحمه الله — هذا القول إلى بعض التابعين فقال : (لأن المروي عن سعيد بن جبير وعطاء وعكرمة ومقاتل والكلبي أن المعنى قد أفلحت وسعدت نفس زكاهها الله تعالى) (٥٠٩)

وقد استدل أصحاب هذا التوجيه بحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « اللَّهُمَّ

أَتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا وَزَكَّهَا أَنْتَ خَيْرٌ مِنْ زَكَّاهَا » (٥١٠)

أما بالنسبة لموقف المعتزلة ، فقد رفضوا التوجيه الثاني لأهل السنة ، لأنه يتعارض مع العدل عند المعتزلة — والذي هو إنكار خلق الله لأفعال العباد ، ووجوب فعل الأصلح على الله — بينما وافقوا على التوجيه الأول الذي مفاده أن الإنسان هو الذي يركي نفسه ويدسيها .

وفي هذا الخصوص قال الزمخشري : (﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّهَا ﴾ ١ ﴿ وَقَدْ خَابَ مَن

دَسَّنَهَا ﴾ ، فجعله فاعل التزكية والتدسية ومتوليها ، والتزكية الإنماء والإعلاء بالتقوى ، والتدسية النقص والإخفاء بالفجور ، ... وأما قول من زعم أن الضمير

(٥٠٨) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، علي بن أحمد الواحدي ، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ ، ١٢٠٧/٢ .

(٥٠٩) تفسير الرازي ، ١٧٥/٣١ .

(٥١٠) مسند الإمام أحمد ، رقم الحديث ١٩٣٢٧ ، ٣٧١/٤ . قال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين .

في زكى ودسى لله تعالى ، وأن تأنيث الراجع إلى " مَنْ " (٥١١) لأنه في معنى النفس فمن تعكيس القدرية [يعني : مثبتي القدر] الذين يوركون على الله قدراً هو بريء منه ومتعال عنه ، ويحيون لياليهم في تمحل فاحشة ينسبونها إليه (٥١٢) .

٤ ————— قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَرِهِينَ ﴾ (٨٨) قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلِّكُمْ بَعْدَ إِذْ بَخَّعْنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴾ (٨٩) (٥١٣) .

جرى الخلاف في هذه الآية الكريمة في مسألة أثارها المعتزلة وهي مسألة وجوب فعل الأصلح على الله سبحانه وتعالى ، فالآية هنا تقول على لسان النبي شعيب عليه السلام : ﴿ قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلِّكُمْ بَعْدَ إِذْ بَخَّعْنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾ . فهل يمكن أن يشاء ربنا سبحانه الكفر ، كما يفهم من هذه الآية ، أم إن لها معنى آخر يمكننا أن نتبَيَّنَه حسب التوجيه الإعرابي ؟

وبغض النظر عن مسألة اتصال الاستثناء أو انقطاعه ، إذ أن مؤداهما ————— عند أهل السنة ————— واحد ، ومفاده أنه لا يكون من خير أو شر إلا بمشيئة الله سبحانه ، فقد قال أهل السنة :

(٥١١) أي تأنيث الضمير الراجع إلى " مَنْ " .

(٥١٢) تفسير الكشاف ، ٧٦٣/٤ ————— ٧٦٤ .

(٥١٣) سورة الأعراف ، الآية ٨٨ ، ٨٩ .

إن المستثنى منه في هذه الآية الكريمة هو " أن " المصدرية والفعل الذي بعدها ،
أي : قوله تعالى : ﴿ أَنْ نَعُودَ فِيهَا ﴾ ، بمعنى أن العودة في الكفر منوطةً بمشيئة الله
سبحانه ، ويكون المعنى النهائي بناءً على هذا التوجيه هو : وما
يكون لنا أن نعود في ملتكم إلا بمشيئة الله ذلك .

قال القرطبي — رحمه الله — في تفسيره : (﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ
فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾) قال أبو إسحاق الزجاج : أي إلا بمشيئة الله
عز وجل ، قال : وهذا قول أهل السنة ، أي : وما يقع منا العود
إلى الكفر إلا أن يشاء الله ذلك ، فالاستثناء منقطع (٥١٤) .

وقال الطبري : (﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾) ، إلا أن يكون سبق لنا في علم الله
أنا نعود فيها ، فيمضي فينا حينئذ قضاء الله فينفذ مشيئته علينا (٥١٥) .
ومن الجدير بالذكر أن لأهل السنة توجيهات إعرابية أخرى ، وكلها تصبُّ
في المصنَّب نفسه الذي ذكرته .

أما بالنسبة لرأي المعتزلة في هذه الآية فإنهم حملوها على محملين :

الأول : موافق — من حيث الإعراب — لما عليه أهل السنة ، أي :
إن العودة إلى الكفر متعلقة بمشيئة الله ، ولكنهم أولوا العودة في الكفر (٥١٦) بمعنى
: (أن يتعبد الله المؤمنون بأعمال هي من فعل الكفرة ، فيُظنُّ أن ذلك عودة إلى
الكفر ، فالملة هنا هي العبادات الشرعية التي يجوز دخول النسخ والتغيير فيها ،

(٥١٤) تفسير القرطبي ، ٢٥٠/٧ .

(٥١٥) تفسير الطبري ، ٢/٩ .

(٥١٦) وهذا التأويل ليس هو المقصود في هذا المطلب ، إذ أنه يدخل في ضمن الحقيقة
والمجاز ، وإنما ذكرته تماماً للفائدة .

فيكون بعض تلك الأحكام والشرائع باقياً غير منسوخ ، والمعنى : إلا أن يشاء الله إبقاء بعضها فبدلنا عليها ، فحينئذ نعود فيها ، وهذا هو رأي الجبائي والقاضي عبد الجبار (٥١٧) .

فيما ذهب بعض المعتزلة إلى : (أن المراد إلا أن يشاء الله ربنا بأن يظهر هذا الكفر من أنفسنا إذا أكرهتمونا عليه بالقتل ، وذلك لأن عند الإكراه على إظهار الكفر بالقتل يجوز إظهاره ، وما كان جائزاً كان مراداً لله تعالى) (٥١٨) .

الثاني : ناقش بعض المعتزلة أهل السنة في ضمير المؤنثة الغائبة المذكور في الآية : ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا ﴾ ، ومن المعلوم أن أهل السنة ذهبوا إلى أن الضمير في " فيها " عائد إلى ملة الكفر المذكورة في قوله : ﴿ قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾ ، بينما ذهب بعض المعتزلة إلى أن الضمير في " فيها " عائد على " القرية " المذكورة في الآية التي قبلها : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا ﴾ ، ويكـون معنـى الاستثناء في الآية — بناءً على هذا التوجيه — هو : وما يكون لنا أن نعود في قريبتكم إلا أن يشاء الله ربنا (٥١٩) .

٥ — قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٥٢٠) .

(٥١٧) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ٦٧٩/٢ .

(٥١٨) تفسير الرازي ، ١٤٥/١٤ .

(٥١٩) ينظر متشابه القرآن ، ٢٨٧ . و التفسير الكبير ١٤٥/١٤ .

(٥٢٠) سورة فاطر ، جزء من الآية ٣ .

لقد ذهب أهل السنة في إعراب الجملة : ﴿يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى

مذهبين :

أ ————— إن الجملة : ﴿يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ هي جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب (٥٢١) .

ب ————— إنها صفة لـ " خالق " الواردة في قوله تعالى : ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ .

ج ————— إنها فاعل لخالق لأن " خالق " اعتمدت على استفهام ، فجاز إعمالها والابتداء بها .

د ————— إنها في محل رفع خبر لمحل المبتدأ " خالق " إذ أنه مرفوع محلاً على الابتداء، ومن الذين نكروا التوجيهات الثلاثة الأخيرة أبو حيان التوحيدي فقال : (وجوزوا أن يكون نعتاً على الموضع كما كان الخبر نعتاً على اللفظ وهذا أظهر لتوافق القراءتين ، وأن يكون خبراً للمبتدأ ، وأن يكون فاعلاً باسم الفاعل الذي هو " خالق " ، لأنه قد اعتمد على أداة الاستفهام ، فحسن إعماله) (٥٢٢) .

هذه ————— باختصار ————— هي توجيهات أهل السنة الإعرابية للآية الكريمة من غير أن يرجحوا بعضها على بعض .

(521) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي أحمد بن يوسف ، تحقيق د أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ ، ٢١٢/٩ .

(522) تفسير البحر المحيط ، ٢٨٧/٧ .

أما بالنسبة للمعتزلة فإن دورهم يتركز في ترجيح بعض هذه التوجيهات الإعرابية على بعض ، فذهبوا إلى ترجيح التوجيه الثاني ، وهو أن قوله تعالى : ﴿يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ ، صفة لـ " خالق " .

سبب ترجيحهم هذا التوجيه .

من المعلوم أن الصفة اللازمة تقيّد الموصوف ، فإذا جعلنا جملة : ﴿يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ صفةً لـ " خالق " ، فقد قيدنا الخالق سبحانه وتعالى بهذه الصفة ، وهي صفة الرازق المشتقة من قوله سبحانه وتعالى : ﴿يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ ، وعندئذ يمكن أن يُفتح باب : إذا كان الخالق وهو الله سبحانه مقيّداً بصفة الرازق ، فهل يجوز أن يكون هنالك خالق غير رازق — سوى الله — ؟

والجواب هو إن هذا الاحتمال غير مستبعد عند المعتزلة — بناءً على هذا التوجيه — فلا يمكن أن يكون هنالك خالق رازق غير الله ، وبالمقابل يمكن أن يكون هنالك خالق غير رازق سوى الله !

هذه هي النتيجة التي أرادها المعتزلة وساقوا لها مقدّماتهم لكي يثبتوا أن هنالك خالقاً غير رازق عدا الله سبحانه ، وهو الإنسان الذي يخلق أفعاله ، فالإنسان خالق لأفعاله غير رازق — حسب اعتقاد المعتزلة — .

قال القاضي عبد الجبار في تفسير الآية المذكورة سالفاً : (مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما

يدل على أنه لا خالق ولا فاعل إلا الله ، فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ
اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، والجواب عن ذلك
: أنه لم يطلق في ذلك إطلاقاً ، بل علقه بالرزق ، وعندنا لا خالق إلا الله يرزقنا
البنة ؛ لأن غير الله وإن كان يفعل ، فلا يجوز أن يفعل الرزق (٥٢٣) .

ولقد قال القاضي عبد الجبار — أيضاً — بعبارة أوضح وأجرأ
من العبارة السابقة في تفسير قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ
الْخَالِقِينَ ﴾ (٥٢٤) قال — : إنه (يدلُّ على أن غيرَ الله يصحُّ منه
الفعل والخلق) (٥٢٥) .

وقد ذهب الزمخشري إلى قريب من هذا المعنى الذي قصده القاضي عبد
الجبار ، فقال : (فإن قلتَ : ما محل { يَرْزُقُكُمْ } ؟ قلتُ : يحتمل أن يكون له محل
إذا أوقعتَه صفة لخالق ، وأن لا يكون له محل إذا رفعت محلَّ " من خالق "
بإضمار يرزقكم ، وأوقعت يرزقكم تفسيراً له ، أو جعلته كلاماً مبتدأ بعد قوله :
﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ، فإن قلتَ : هل فيه دليل على أن الخالق لا يطلق على غير
الله تعالى ؟ قلتُ : نعم ، إن جعلت { يَرْزُقُكُمْ } كلاماً مبتدأ ،
وهو الوجه الثالث من الأوجه الثلاثة ، وأما على الوجهين الآخرين وهما الوصف
والتفسير ، فقد يُقَيِّدُ فيهما بالرزق من السماء والأرض (٥٢٦) .

(٥٢٣) متشابه القرآن ص ٥٧١ .

(٥٢٤) سورة المؤمنون ، جزء من الآية ١٤ .

(٥٢٥) متشابه القرآن ص ٥١٥ .

(٥٢٦) تفسير الكشاف ، ٦٠٧/٣ .

مناقشة رأي المعتزلة

ردّ ابن المنير على الزمخشري في توجيهه للآية فقال : (القدرية إذا قرعت هذه الآية أسماهم ، قالوا بجرأة على الله تعالى : نعم ، ثمّ خالق غير الله ؛ لأن كل أحد عندهم يخلق فعل نفسه ، فلهذا رأيت الزمخشري وسّع الدائرة ، وجلب الوجوه الشاردة النافرة ، وجعل الوجهين يطابقان معتقده في إثبات خالق غير الله ، ووجهاً هو الحق الظاهر ، وأخره في الذكر تناسياً له) (٥٢٧) .

٦ — قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١) وَلَقَدْ

أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شِعَابِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٠﴾ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ

﴿١١﴾ كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴿١٢﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ۖ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ

﴿١٣﴾ (٥٢٨) .

إن الخلاف بين أهل السنة وبين المعتزلة في هذه الآيات يدور حول الضميرين الواردين في { نَسْلُكُهُ } و { بِهِ } ، وبعبارة أدق : إن الخلاف قد وقع في الاسم الذي يعود إليه الضميران المذكوران .

فأما أهل السنة فيقولون : إن الضمير الأول الوارد في قوله سبحانه وتعالى : { نَسْلُكُهُ } عائد على الاستهزاء المستفاد من قوله تعالى في الآية التي قبلها : ﴿ إِنَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ . أما

(٥٢٧) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، ابن المنير الاسكندري ، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٦٨/٣ .

(٥٢٨) سورة الحجر ، الآيات ٩ — ١٣ .

الضمير الثاني الموجود في : { بِهِ } ، فيعود إلى الذكر أي القرآن المذكور في الآية السابقة : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١) ، فيكون معنى الآية بناءً على هذا التوجيه هو : كذلك نسلك الاستهزاء والكفر في قلوب المجرمين ، لا يؤمنون بالذكر ، — أي : القرآن — وقد خلت سنة الأولين .

قال الإمام الطبري — في تفسير الآية — : (يقول تعالى ذكره : كما سلطنا الكفر في قلوب شيع الأولين بالاستهزاء بالرسول ، كذلك نفعل ذلك في قلوب مشركي قومك الذين أجرموا بالكفر بالله ، { لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ } ، يقول : لا يصدقون بالذكر الذي أنزل إليك ، والهاء في قوله نسلكه من ذكر الاستهزاء بالرسول والتكذيب بهم ، كما حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال ثني حجاج عن ابن جريج ﴿ كَذَلِكَ نَسَلُّكُمْ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١٣) قال : (التكذيب) (٥٢٩) ، وقال الإمام الرازي : ﴿ كَذَلِكَ نَسَلُّكُمْ ﴾ ، أي : كذلك نسلك الباطل والضلال في قلوب المجرمين) (٥٣٠) .

وبما أن هذا التوجيه يتعارض مع اعتقاد المعتزلة في وجوب فعل الأصلح على الله تعالى ، فقد كان لهم توجيه إعرابي آخر للآية الكريمة بما يوافق أصولهم ، فذهبوا إلى أن الضميرين المذكورين في { نَسَلُّكُمْ } و { بِهِ } عائدان إلى اسم واحد وهو " الذكر " ، الوارد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ وعلى ذلك يكون معنى الآية عندهم هو : كذلك نسلك الذكر ، أي : ندخل الذكر وهو القرآن ، ﴿ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ ، أي : يسمعهم إياه ، ويفهمهم معانيه ، ومع ذلك فإنهم لا يؤمنون بالذكر وقد خلت سنة الأولين . وفي هذا

(٥٢٩) تفسير الطبري ، ٩/١٤ .

(٥٣٠) تفسير الرازي ١٢٩/١٩ .

الخصوص قال أبو علي الجبائي في تفسير الآية : ﴿ كَذَلِكَ نَسَلُكُمْ فِي قُلُوبِ
الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١٣) : (كذلك نسلك القرآن الذي هو الذكر ،
بإخطاره على البال ليؤمنوا به ، فهم لا يؤمنون
به) (٥٣١).

مناقشة الآراء المختلفة في هذه الآية .

بما أن هذا المبحث مخصص للمسائل النحوية فيبدو لي أن توجيه المعتزلة
الإعرابي هو التوجيه الراجح — من حيث الصناعة النحوية — ، وذلك
للاعتبارات الآتية :

١ — إن الضميرين في { نَسَلُكُمْ } و { بِهِ } جاءا متعاقبين فكان الأولى أن
يعودا إلى شيء واحد .

٢ — إن القول بأن الضمير في { نَسَلُكُمْ } عائد إلى الكفر والضلال يحتاج
إلى دليل ، إذ لم يُذكر الكفر والضلال قبل هذه الآية ، فكيف يعود الضمير إلى
شيء لم يُذكر ؟ فإن قيل إن الضمير عائد على الاستهزاء الموجود قبلها في قوله
سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ، فيُجاب على
هذا بأن عودة الضمير إلى اسم صريح وهو الذكر أولى من عودته إلى اسم
مستتبط من فعل (٥٣٢) .

(٥٣١) تفسير أبي علي الجبائي ، ص ٣٤٤ .

(٥٣٢) من المعلوم أن ترجيح توجيه إعرابي للمعتزلة لا يعني الإيمان بالأصل الذي قالوا به ،
وقصدي هو أن أبين أن ما ذهب إليه المعتزلة من التوجيه الإعرابي لهذه الآية هو الأقرب إلى
الصواب من حيث الصناعة النحوية الإعرابية .

المطلب الثالث : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للآيات العقديّة في القراءات المتواترة بما يتوافق مع الأصل الثالث (الوعد والوعيد) .

الوعد والوعيد هو الأصل الثالث عند المعتزلة ، ويقصد المعتزلة بهذا
الأصل أنه يجب على الله تعالى أن يثيب الطائع ويعاقب العاصي . وقد وظّف
المعتزلة الآيات القرآنية إعرابياً للاستدلال لهذا الأصل ، وهذه بعض النماذج من
توجيههم الإعرابي في هذا الخصوص :

١ ————— قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ
ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ
الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا
وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ (٥٣٣) .

قبل أن أشرع في التوجيه الإعرابي لهاتين الآيتين الكريمتين أرى أن أنقل
بعض أقوال المفسرين في تفسير معنى هاتين الآيتين لكي نعرف مرمى التوجيه
الإعرابي فيها .

قال ابن كثير ————— رحمه الله ————— في تفسير الآيتين الكريمتين : ()
يقول تعالى : ثم جعلنا القائلين بالكتاب العظيم المصدق لما بين يديه من الكتب
الذين اصطفينا عبادنا ، وهم هذه الأمة ، ثم قسمهم إلى ثلاثة أنواع ، فقال تعالى :
﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ ، وهو المفرط في فعل بعض

الواجبات ، المرتكب لبعض المحرمات ﴿وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ ، وهو المؤدي للواجبات التارك للمحرمات ، وقد يترك بعض المستحبات ، ويفعل بعض المكروهات ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ﴾ وهو الفاعل للواجبات والمستحبات التارك للمحرمات والمكروهات وبعض المباحات ... عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في هذه الآية ... قال : « هُوَ أَكْثَرُ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ » (٥٣٤) ... ومعنى قوله : بمنزلة واحدة ، أي : في أنهم من هذه الأمة وأنهم من أهل الجنة ، وإن كان بينهم فرق في المنازل في الجنة (٥٣٥) .

هذا وقد ساق ابن كثير عدة روايات عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الصحابة والتابعين تُبَيِّنُ أَنَّ الْأَصْنَافَ الثَّلَاثَةَ كُلَّهُمْ مِنَ النَّاجِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .
أما بالنسبة للتوجيه الإعرابي لضمير الجماعة الغائبين ، وهو الواو في الآية التي تليها : ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ ، فإن أهل السنة — بناء على المفهوم السابق الذي نقلته عن تفسير ابن كثير — عدوا الضمير المتصل — وهو الواو — في ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ عائداً إلى الأصناف الثلاثة المذكورة في قوله تعالى : ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ ، ويكون المعنى عندئذ هو : ذلك الفضل الكبير جنات عدن يدخلها الظالم لنفسه والمقتصد والسابق بالخيرات يَحَلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرٍ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا .

(٥٣٤) مسند الإمام أحمد ، رقم الحديث ١١٧٦٢ ، ٧٨/٣ . وقد علق الحافظ ابن كثير على هذا الحديث بقوله : هذا حديث غريب من هذا الوجه وفي إسناده من لم يسم .
(٢) تفسير ابن كثير ، ٥٥٦/٣ .

قال ابن تيمية : (فالظالم لنفسه أصحاب الذنوب المصرون عليها ، ومن تاب من ذنبه أي ذنب كان توبة صحيحة لم يخرج بذلك عن السابقين ، والمقتصد المؤدي للفرائض المجتنب للمحارم ، والسابق للخيرات هو المؤدى للفرائض والنوافل ... وقوله : ﴿ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ ، مما يستدل به أهل السنة على أنه لا يخلد في النار احد من أهل التوحيد) (٥٣٦) .

أما بالنسبة للمعتزلة القائلين بالوعد والوعيد ، وأنه يجب على الله سبحانه وتعالى أن يعذب للفاسق المصرّ على كبائر الذنوب من غير توبة ، فإنهم لم يقبلوا التوجيه الذي ذكره أهل السنة ، وجأؤوا بتوجيه إعرابي آخر يتناغم مع عقيدتهم في الوعد والوعيد ، فأنكروا أن يكون ضمير الجماعة في { يَدْخُلُونَهَا } عائداً إلى الأصناف الثلاثة المذكورين في الآية التي قبلها ، وحصروا هذا الضمير على القسم الأخير من هؤلاء وهم السابقون بالخيرات المذكورون في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ .

قال الزمخشري في تفسير الآية سابقة الذكر : (وفي اختصاص السابقين بعد التقسيم بذكر ثوابهم ، والسكوت عن الآخرين ما فيه من وجوب الحذر ، فليحذر المقتصد وذلك الظالم لنفسه حذراً ، وعليهما بالتوبة النصوح المخلصة من عذاب الله، ولا يغترّا [يعني : الظالم لنفسه والمقتصد] بما رواه عمر — رضي الله عنه — عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : «

سَابِقًا سَابِقٌ وَمُقْتَصِدُنَا نَاجٍ وَظَالِمُنَا مَغْفُورُهُ» (٥٣٧) ، فَإِنَّ شَرْطَ ذَلِكَ
صَحَّةَ التَّوْبَةِ (٥٣٨) .

مناقشة رأي المعتزلة .

من الواضح أن تفسير المعتزلة للآية الكريمة مخالف لما ورد عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وبما أن السنة النبوية قد فسرت معنى الآية الكريمة فلا مجال
للعدول عن تفسير النبي صلى الله عليه وسلم لهذه الآية الكريمة .

هذا من الناحية النقلية، أما من الناحية العقلية فقد قال الدكتور محمد بن عبد
الله السيف : (يترجح توجيه الجمهور من السلف وأتباعهم بتوجيه الضمير في
﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ إلى الأقسام الثلاثة ، وإعراب ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ﴾ على الابتداء بأمور
منها:

١ — أنه ظاهر الآية ومجرى سياقها دون تكلف أو تعسف فقوله : ﴿جَنَّتٍ
عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ مبتدأ وخبره ، فهو كلام جديد في معرض بيان منة جديدة بعد منته

(٥٣٧) قال الزيلعي: في تخريج الأحاديث والآثار ١٥٣/٣: (رواه البيهقي في كتاب البعث
والنشور من حديث حفص بن خالد أبي جابر ثني ميمون بن سياه عن عمر بن الخطاب ... ثم
قال البيهقي فيه إرسال بين ميمون وعمر ، قال : وقد روي موقوفاً من وجه غير قوي ...
ورواه العقيلي في كتاب الضعفاء وابن مردويه في تفسيره والواحي في الوسيط عن الفضل
بن عميرة الظفاوي عن ميمون بن سياه الكردي عن أبي عثمان النهدي قال : سمعت عمر بن
الخطاب قرأ على المنبر إلى آخر لقط البيهقي وأعله بالفضل بن عمير وقال لا يتابع على
إسناده وقد روي بإسناد أصلح من هذا) .

(٥٣٨) تفسير الكشاف ، ٦٢٢/٣ ، ٦٢٣ .

عليهم بالفضل الكبير وهو الاصطفاء جاءت منة الدخول في جنات عدن ، مع بقاء الضمير بدلالاته على الجميع دون حصره على قسم دون غيره بلا دليل ... (٥٣٩).

٢ — قوله تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالِدَارُ الْأُخْرَى خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (١٦٩) (٥٤٠).

اختلف المتكلمون — تَبَعاً لِلنَّحَاةِ — في المحل الإعرابي لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ ﴾ ، حيث ذهب أهل السنة إلى أن هذه الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب ، فكأن المعنى هو : إنهم يأخذون أعراض الدنيا مثل الرِّشَا . كذلك إذا أتاهم بعد ذلك عرض آخر فإنهم يأخذونه أيضاً ، ويقولون : سيغفر لنا .

قال أبو حيان : (﴿ وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ ﴾) ، الظاهر أن هذا استئناف إخبار عنهم بانهماكهم في المعاصي ، وإن أمكنهم الرِّشَا والمكاسب الخبيثة لم يتوقفوا عن أخذها ثانية ودائماً ، فهم مصرّون على المعاصي غير مكترثين بالوعيد كما جاء : « وَالْفَاجِرُ مِنْ أَتْبَعِ نَفْسَهُ هُوَاها وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ » (٥٤١) .

أما المعتزلة فكان توجيههم لقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ ﴾ ، أنه جملة حالية في موضع نصب ، وأن الواو تفيد الحال ، وأن معنى الآية الكريمة هو : إنهم يأخذون العرض الحرام حال كونهم إذا أتاهم عرض مثله

(٥٣٩) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ٢٤٢/١ — ٢٤٤ .

(٥٤٠) سورة الأعراف ، الآية ١٦٩ .

(٥٤١) البحر المحيط ، ٤/٤١٤ . والحديث رواه الترمذي وقال : هذا حديث حسن ، رقم

الحديث ٢٤٥٩ ، ٤/٦٣٨ .

يأخذونه أيضاً ، مع رجائهم المغفرة من الله سبحانه وتعالى ، وفي هذا التوجيه ما يؤيد عقيدة المعتزلة في الأصل الثالث عندهم (الوعد والوعيد) ، إذ أن الآية وردت في ذمهم وأن الله سبحانه وتعالى لن يغفر لهم . قال الزمخشري : ﴿ وَإِنْ يَأْتِيهِمْ عَرْضٌ مِّثْلَهُ يَأْخُذُوهُ ﴾ ، الواو للحال ، أي : يرجون المغفرة ، وهم مصرّون عائدون إلى مثل فعلهم غير تائبين ، وغفران الذنوب لا يصحّ إلا بالتوبة ، والمُصِرُّ لا غفران له (٥٤٢) .

هذا وقد فطن أبو حيان التوحيدي لهذا التوجيه الإعرابي من الزمخشري فقال : (وقال الزمخشري : الواو للحال ، يعني في ﴿ وَإِنْ يَأْتِيهِمْ ﴾ ، أي : يرجون المغفرة ، وهم مصرّون عائدون إلى مثل قولهم غير ناسين ، وغفران الذنوب لا يصحّ إلا بالتوبة والمصرّ لا غفران له انتهى . وحمله على جعل الواو للحال لا للعطف مذهب الاعتزال (٥٤٣) .

الرد على رأي الزمخشري .

قال الدكتور يوسف خلف العيساوي : (والذي يبدو لي أن تعلق الزمخشري بإعرابه ذلك لا يستقيم ، ولا سيما إذا أخذنا بأقوال النحاة الذين يرون أن جملة الشرط لا تكاد تقع في موضع الحال إلا بتأويل إضمار صاحب الحال مسبوقةً ، فتكون الجملة الشرطية في موضع الخبر ، والجملة الاسمية في موضع الحال ، لأن الجملة الشرطية غير مرتبطة بشيء ، وإعراب الزمخشري فيه تكلف ظاهر (٥٤٤) .

(٥٤٢) تفسير الكشاف ، ١٦٤/٢ .

(٥٤٣) البحر المحيط ، ٤١٥/٤ .

(٥٤٤) أثر الدلالة اللغوية والنحوية ، ص ٢٦٦ .

المطلب الرابع : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للآيات العقديّة في القراءات المتواترة بما يتوافق مع الأصل الرابع (المنزلة بين المنزلتين) .

إن الأصل الرابع عند المعتزلة هو المنزلة بين المنزلتين ويقصدون بهذا الأصل أن صاحب الكبيرة إذا مات مصرّاً عليها من غير توبة ، فهو لا مؤمن ولا كافر ، وهو خالد في العذاب ولكن دون عذاب الكفار ، وليس له أدنى أمل في نيل المغفرة والرحمة ، وهذه بعض الأمثلة للتوظيف الإعرابي الذي انتهجه المعتزلة من أجل الاستدلال لهذا الأصل :

١ _____ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٥٤٥) .

لقد عدّ أهل السنة هذه الآية خير دليل في الرد على المعتزلة في اعتقادهم بالمنزلة بين المنزلتين ، فالآية _____ بحسب مفهوم أهل السنة _____ صريحة في إثبات مغفرة الله عز وجل لما هو دون الكفر من الذنوب سواء كانت هذه الذنوب من الصغائر أم من الكبائر .

وقد جرى الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة في مرجع الضمير المستتر (وهو الفاعل) في الفعل " يشاء " الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ، حيث ذهب أهل السنة الى أن فاعل " يشاء " هو ضمير مستتر يعود الى اسم الجلالة " الله " الوارد في قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ ، ويكون معنى الآية

بناء على هذا التوجيه هو : إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء الله أن يغفر له .

قال الإمام الطبري — رحمه الله — : (وقد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله ، إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه عليه) (٥٤٦) . وهذا ظاهر في أن الطبري أسند المشيئة في غفران الذنوب إلى الله سبحانه وتعالى ، فيتوصل من ذلك أن فاعل " يشاء " هو ضمير مستتر عائد على لفظ الجلالة " الله " .

وبما أن هذا التوجيه الإعرابي يهدم اعتقاد المعتزلة في القول بالمنزلة بين المنزلتين فقد وجه المعتزلة الآية إعرابياً على نحو مختلف عن توجيه أهل السنة ، فقالوا : إن فاعل " يشاء " هو ضمير مستتر يعود إلى الاسم الموصول " مَنْ " الوارد في قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ، فعلى هذا التوجيه أسندت المشيئة إلى العبد ، وليس إلى الله سبحانه وتعالى ، فيكون معنى الآية عندئذ هو : إن الله سبحانه لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك من الذنوب لمن يشاء من العباد أن يتوب من ذنبه .

فضلاً عن ذلك فإن المعتزلة فصلوا الآية تفصيلاً آخر فقالوا : إن المراد بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ ، أي : إذا لم يتب ، ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ، أي : إذا تاب .

وحاصل المعنى عند المعتزلة هو : إن الله لا يغفر لمن يشاء أن يشرك به إذا لم يتب ، ويغفر ما دون الشرك لمن يشاء أن يتوب .

قال الزمخشري في هذا الخصوص : (﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ

ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾^{٥٤٧} قلتُ : الوجه أن يكون الفعل المنفي والمثبت جميعاً موجّهين إلى

قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾^{٥٤٧} كأنه قيل : إن الله لا يغفر لمن يشاء الشرك ، ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك ، على أن المراد بالأول من لم يتب ، وبالثاني من تاب ، ونظيره قولك : إن الأمير لا يبذل الدينار ، ويبذل القنطار لمن يشاء . تريد لا يبذل الدينار لمن لا يستأهله ، ويبذل القنطار لمن يستأهله (٥٤٧) .

مناقشة رأي المعتزلة

أرى أن توجيه المعتزلة للآية الكريمة قد سلب منها فائدة كبيرة من فوائدها ، إذ إن الآية الكريمة جاءت لتفصل بين الشرك بالله وبين بقية الذنوب ، بينما أتى توجيه المعتزلة للآية ليساوي بين الشرك وبين غيره من الذنوب ، حيث إن توجيه المعتزلة هو : إن الله لا يغفر للمشرك إذا لم يتب ، ويغفر للمذنب إذا تاب ، أي : إن الله لا يغفر للمذنب إذا لم يتب ، فتكون النتيجة هي : إن الله لا يغفر للمشرك إذا لم يتب ، وكذلك لا يغفر للمذنب إذا لم يتب ، فتساوى الشرك وغيره من الذنوب بحسب هذا التوجيه . ومن الواضح أن الزمخشري أراد أن يطوِّع الآية (حسب عقيدته عن طريق النحو فجعل الفعلين في الآية " لا يغفر " و " يغفر " مسلطين كليهما على " لمن يشاء " على أن المراد من الأول من لم يتب ، وبالثاني من تاب ، وبهذا تستوي جميع الذنوب في عدم المغفرة إلا بالتوبة ... وهذا تأويل بعيد لا يدل عليه أسلوب الآية (٥٤٨) .

(٥٤٧) تفسير الكشاف ، ٥٥٢/١ .

(٥٤٨) النحو وكتب التفسير ، د إبراهيم رفيده ، المنشأة العربية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ط ١

، ١٩٨٠ م ، ٧٣٨/١ .

٢ ————— قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴾ (١٠٦)

خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ

﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَمْعَشَرِ الْجِنَّ قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ ﴾ (٥٤٩) ﴿ ١٠٧ ﴾

أُولَئِكَ هُم مِّنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا آجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ

مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ (٥٥٠) ﴿ ١١٨ ﴾ .

في هذه الآيات ورد الاستثناء في بعض المواضع مثل قوله تعالى :

﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَ النَّارُ

مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ ، وفي هذا الخصوص قال د . محمد بن عبد الله

السيف : (ولئن كانت ظاهرة الاستثناء معدودة في الظواهر اللغوية المشككة في

الكشف عن أركانها ————— كما سبق ————— فإن ذلك يتجلى في هذا الموضوع

بصورة أوضح ، ومنشأ هذا الإشكال هنا أمران :

الأول : أن ظاهر ذلك يقوم على تعليق خلود أهل الجنة وأهل النار بدوام السموات

والأرض .

الثاني : إلحاق الخبرين استثناء ما يشاء الله ، مما يشي بإخراج بعد إدخال كما هو

واقع الاستثناء الصناعي (٥٥١) .

(٥٤٩) سورة هود ' الآية ١١ ، ١٢ .

(٥٥٠) سورة الأنعام ، الآية ١٢٨ .

(٥٥١) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ٦٩٢/٢ — ٦٩٣ .

ومن أجل حلِّ هذا الإشكال ، فقد وجه جمهور المفسرين — من أهل السنة — الآية : ﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾^{٥٠٢} على عدة توجيهات إعرابية ، الأساسُ فيها بيان حقيقة المستثنى منه ، أهمُّها ما يأتي :

أ — إن الاستثناء متصل من الضمير المستقَى من " خالدين " في قوله تعالى : ﴿ خَلِدِينَ فِيهَا ﴾ ، بحيث تكون " ما " في قوله : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ واقعةً على من يعقل ، والتقدير هو : وأما الذين شقوا ففي النار خالدين إلا من شاء ربك عدمَ خلوده فيها من العصاة غير الكافرين فإنهم يخرجون منها بعد دخولها ، ويُصار بهم إلى الجنة .

قال المفسرُّ الألوسي — رحمه الله — : (والمراد بمن شاء فساق الموحدين فإنهم يخرجون منها كما نطقت به الأخبار ، وذلك كافٍ في صحة الاستثناء لأن زوال الحكم عن الكل يكفيهِ زواله عن البعض ، وهم المراد بالاستثناء الثاني [يقصد قوله تعالى ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُورٍ ﴾^(١٠٨)]^(٥٠٢) ، فإنهم مفارقون عن الجنة أيام عذابهم)^(٥٠٣) .

ب — إن الاستثناء في الآية هو استثناء متصل من " الذين شقوا " ، ويكون المعنى هو : وأما الذين شقوا إلا من شاء ربك — من العصاة الموحدين — ففي النار . (والفرق بين [التوجيه] الأول والثاني : أنه الأول حصل لهم دخول ثم خروج ، أما الثاني فلم يحصل لهم دخول البتة)^(٥٠٤) .

(٥٠٢) سورة هود ، جزء من الآية ١٠٨ .

(٥٠٣) روح المعاني ، ١٤٢/١٢ .

(٥٠٤) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ٦٩٤/٢ .

هذا وإن لأهل السنة توجيهات إعرابية وبلاغية أخرى منها أن المراد بالسموات والأرض في الآية هو سموات الجنة وأرضها^(٥٥٥) ، ومنها عدم حمل " إلا " على الاستثناء ، ولكن أهم التوجيهات عند أهل السنة هما التوجيهان المذكوران في الفقرتين : [أ ، ب] والتي حاصلها أن الاستثناء يخص العصاة الذين ماتوا مصرين على الذنوب — سواء الصغائر أم الكبائر — من غير توبة .

وبما أن هذا التوجيه الأعرابي يخالف عقيدة المعتزلة في المنزلة بين المنزلتين إذ إنه يثبت أن أصحاب الكبائر لا يخلدون في النار فإنهم وجهوا الآية توجيهاً آخر وهو : إن المستثنى منه متعلق بذات الخلود في النار ، أي : إن المستثنى منه في قوله تعالى : ﴿ خَلِّدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ هو الخلود في نوع العذاب ، بمعنى البقاء على نوع واحد من أنواع العذاب ، ويكون معنى الآية بناء على هذا التوجيه هو : وأما الذين شقوا في النار خالدين على نوع واحد من العذاب إلا ما شاء ربك ، فإذا شاء ربك بدل لهم هذا العذاب إلى نوع آخر وصنف آخر من أصناف العذاب .

قال الزمخشري : (﴿ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾) فيه وجهان : أحدهما : أن تراد سموات الآخرة وأرضها وهي دائمة مخلوقة للأبد ... والثاني : أن يكون عبارة عن التأييد ونفي الانقطاع ، كقول العرب : ما دام تعار ، وما أقام تبيير ، وما لاح كوكب ، وغير ذلك من كلمات التأييد ، فإن قلت : فما معنى الاستثناء في قوله : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ ، وقد ثبت خلود أهل الجنة والنار في الأبد من غير استثناء ؟ قلتُ

(٥٥٥) وهذا القول وافق عليه المعتزلة في بعض توجيهاتهم . ينظر الكشف ، ٤٠٥/٢ .

: هو استثناء من الخلود في عذاب النار ، ومن الخلود في نعيم الجنة ، وذلك أن أهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده ، بل يعذبون بالزمهرير وبأنواع من العذاب سوى عذاب النار ، وبما هو أغلظ منها كلها ، وهو سخط الله عليهم وخسؤه لهم وإهانته إياهم ، وكذلك أهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو أكبر منها وأجل موقعاً منهم ، وهو رضوان الله (٥٥٦) .

المطلب الخامس : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للآيات العقدية في القراءات المتواترة لبعض المسائل الاعتقادية خارج أصولهم الخمسة .

لم يقتصر المعتزلة في توجيهاتهم الإعرابية على الأصول فقط ، بل إن
المعتزلة كانت لهم بعض الآراء والمفاهيم الداخلة في حيز الاعتقادات ، فاستدلوا
لها عن طريق التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية ، وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

١ — قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَتَيْنَا لَنَاكُرَهُ فَنَتَّبِعُ مِنْهُمْ كَمَا
تَبَرَّأُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسْرَتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴿٥٥٧﴾

تأتي كلمة " رأى " في اللغة على نوعين :

أ — رأى البصرية : وهي التي تفيد رؤية العين . تقول : رأيت زيدا ، أي :
رأيته بعيني الباصرة .

ب — رأى العلمية (اليقينية) : وهي التي تأتي بمعنى الرأي والتدبير .

قال الرازي في مختار الصحاح : (الرؤية بالعين تتعدى إلى مفعول واحد
، وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين) (٥٥٨) . وقال الصيمري (٥٥٩) : (وكذلك "

(٥٥٧) سورة البقرة ، الآية ١٦٧ .

(٥٥٨) مختار الصحاح ، ص ٩٦ .

(٥٥٩) عبد الله بن علي بن إسحق الصيمري ، من نحاة القرن الرابع ، له كتاب التبصرة في
النحو . ينظر كتاب بغية الوعاة ، ٤٩/٢ .

رأيت " إذا أردت بها رؤية القلب تعدت إلى اثنين ، كقولك : رأيت أباك منطلقاً ،
وإذا أردت رؤية العين تعدت الى واحد كقولك : رأيت زيدا ، أي : أبصرته) (٥٦٠)

وقد جاءت كلمة " يُري " الواردة في الآية السابقة : ﴿رُبِّهِمْ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ﴾ ،
وهي فعل مضارع ، وقد عملت في ثلاثة منصوبات وهي " الهاء " في يريهم
و"أعمالهم " و " حشرات " .

وقد جرى الخلاف في الفعل " يري " الوارد في الآية سالفة الذكر ، هل هو
من " رأى " البصرية أم العلمية ؟

فأما جمهور المعربين من علماء اللغة فأجازوا فيها الأمرين وهما :

أ — أن تكون " يُري " بمعنى البصرية فقط لا غير ، فإذا قلنا إنها
كذلك ، فإن الأصل فيها أنها تنصب مفعولاً واحداً لا أكثر ، ولكنها عُديت الى
مفعولين بواسطة الهمزة التي أُضيفت إليها (٥٦١) ، وعندها سيكون إعراب "
حشرات " هو إنها حال منصوب ، وممن ذهب إلى هذا القول من النحويين ابن
هشام (٥٦٢) والشيخ خالد الأزهري (٥٦٣) .

(٥٦٠) التبصرة والتذكرة ، عبد الله بن علي الصيمري ، تحقيق د فتحي أحمد مصطفى ،
مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ ، ١١٦/١ .

(٥٦١) أي : إن الهمزة قد أُضيفت إلى ماضي " يُري " حيث إن الفعل الماضي من " يُري "
هو : "أرى" التي هي للغائب وليس للمتكلم ، فلو قلنا الفعل
المضارع الوارد في الآية إلى الماضي لكان : (كذلك أراهم الله أعمالهم) .

(٥٦٢) ينظر التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت ، ٢٦٥/١ .

(٥٦٣) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

وقد أيّد النحاس — اللُّغوي — هذا الرأي فقال
: ({ كَذَبَكَ } ، الكاف في موضع رفع ، أي : الأمر كذلك ،
ويجوز أن تكون في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف ، أي :
رؤية كذلك ﴿ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ ﴾ مفعولان حَسَرَتِ عَلَيْهِمْ نصب على الحال (٥٦٤) .
ب — أن تكون " يري " بمعنى العلمية ، وعند ذلك فإنها تنصب مفعولين ،
ولكنها عُدِّيَتْ إلى مفعول ثالث بواسطة همزة التعديّة ، وعندها سيكون إعراب "
حسرات " هو إنها مفعول ثالث لـ " يري " .

وممن ذهب إلى هذا القول الرازي فقال : (المسألة الثالثة : " حسرات "
ثالث مفاعيل رأى) (٥٦٥) ، وإلى هذا القول ذهب النسفي في تفسيره فقال : ﴿ ﴾
﴿ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ، أي : عبادتهم الأوثان ، ﴿ حَسَرَتِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ندامات وهى
مفعول ثالث ليريهم (٥٦٦) .

وقد أجاز الآلوسي — رحمه الله — الوجهين فقال : ({ حَسَرَتِ } ،
أي : ندامات ، وهو مفعول ثالث ليرى إن كانت الرؤية
قلبية ، وحال من { أَعْمَالَهُمْ } ، إن كانت بصرية) (٥٦٧) .

هذا بالنسبة للتوجيه الإعرابي للآية عند جمهور المعربين من أهل السنة ،
ومفاده أنهم أجازوا أن تكون " رأى " الواردة في الآية بصرية أو علمية .

(٥٦٤) إعراب القرآن ، ٢٧٨/١ .

(٥٦٥) تفسير الرازي ، ١٩١/٤ .

(٥٦٦) تفسير النسفي ، ٨٣/١ .

(٥٦٧) روح المعاني ، ٣٦/٢ .

أما بالنسبة للمعتزلة فإنهم لم يوافقوا الجمهور على أن تكون " رأى " بصرية ، وأصروا على أن تكون علمية ، حيث قال الزمخشري :
(﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ ، أي : ندامات ، وحسرات ثالث مفاعيل أرى ،
ومعناه : إن أعمالهم تتقلب حسرات عليهم ، فلا يرون إلا حسرات مكان أعمالهم
(^{٥٦٨}) ، وبما أن الزمخشري جعل إعراب " حسرات " هو أنها مفعول ثالث لـ " يُرى " ، فهذا يعني أنه حصر الفعل " يري " على أنه من " رأى " العلمية لا
البصرية . وقد أيد أبو علي الفارسي هذا الإعراب(^{٥٦٩}) .

السبب في حصر المعتزلة " يري " على العلمية فقط .

إن السبب في إصرار المعتزلة على أن تكون " رأى " في الآية المذكورة
سالفاً علمية وليست بصرية هو إنكار بعضهم للميزان الذي يُنصَب لوزن أعمال
الناس يوم القيامة(^{٥٧٠}) ، قال ابن حجر : (قال أبو إسحاق الزجاج اجمع أهل السنة
على الإيمان بالميزان ، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة ، وأن الميزان له لسان
وكفتان ويميل بالأعمال ، وأنكرت المعتزلة الميزان ، وقالوا : هو عبارة عن
العدل فخالفوا الكتاب والسنة ؛ لأن الله أخبر انه يضع الموازين لوزن الأعمال
ليرى العباد أعمالهم مُمْتَلَةً ليكونوا على أنفسهم شاهدين ، وقال ابن فورك :

(٥٦٨) تفسير الكشاف ، ٢٣٨/١ .

(٥٦٩) ينظر الحجة للقراء السبعة ، ٢٦٤/٢ .

(٥٧٠) ينظر مقالات الإسلاميين ، ٤٧٢/١ ، ٤٧٣ .

أنكرت المعتزلة الميزان بناء منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها إذ لا تقوم بأنفسها) (٥٧١) .

بناءً على ذلك فقد قال هؤلاء المنكرون للميزان : إن " يري " الواردة في الآية سابقة الذكر علمية ، حيث إننا إذا قلنا : إنها بصرية فإن معنى هذا إنهم يرون أعمالهم بأبصارهم ، وذلك بأن تجسد لهم هذه الأعمال ، أو بأن توزن بحيث إنهم يرون أعمالهم بأعينهم الباصرة ، وهذا شيء ينكره بعض المعتزلة .

أما إذا ذهبنا إلى القول بأن " يري " هي علمية ، فإن المعنى هو إن الله سبحانه وتعالى يُطلعهم ويُعلمهم بخبيبتهم وخسارتهم ، وهذا هو ما يُقره المعتزلة ويؤمنون به .

وللأمانة أقول : لم يُجمع المعتزلة على إنكار الميزان ، حيث إن بعضهم أثبت وجود الميزان ولم ينكره ، ومن هؤلاء القاضي عبد الجبار الذي ذكر أن أكثر المعتزلة يؤمنون بالميزان ، فقال : (إن أكثر أهل العدل [يقصد المعتزلة] يثبتون الموازين ولا ينكرونها ، كما نطق به الكتاب ، وإنما أنكره بعضهم) (٥٧٢) .

كما إن الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة — في هذا الموضوع — مبنيٌّ على أمر آخر له علاقة بالميزان ، وهو مسألة تجسيم الأعمال يوم

(٥٧١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت ، ٥٣٨/١٣ .

(٥٧٢) فضل الاعتزال ، ص ٢٠٤ .

القيامة ، فأهل السنة يؤمنون بأن الأعمال تتجسم يوم القيامة — على خلاف بينهم في حقيقة تجسيم الأعمال — (٥٧٣) ثم توزن بعد ذلك .

أما المعتزلة فإنهم أنكروا مسألة تجسُّد الأعمال يوم القيامة ، ولهذا لم يقبلوا أن تكون " يُري " بصرية لأن ذلك يوحي بأن الأعمال تتجسم يوم القيامة ، فيراها الإنسان بعينه الباصرة .

قال الشيخ خالد الأزهرى : (" يُري " بضم الياء مضارع " أرى " ، والهاء والميم مفعول أول ، و (الله) فاعل ، وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث ، قاله الزمخشري ، وهو مبني على أن الأعمال لا تُجسَّم فلا تُدرك بحاسة البصر ... وهذا قول المعتزلة ، وأما أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تُجسم وتوزن حقيقة ، فـ " يري " على هذا بصرية ، وحسرات حال ، والمعتزلة يقولون : علمية ، وحسرات مفعول ثالث ، والذي أجازوه ممكن عندنا ، فإنهم إذا أبصروها حسرات ، فقد علموها كذلك ، والذي نقوله نحن ممتنع عندهم) (٥٧٤) .

٢ — قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا ۗ تِلْكَ آمَانِيهِمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ بَلَىٰ مَنْ

(٥٧٣) اختلف أهل السنة في حقيقة الموزون في الميزان على أربعة أقوال : ١ — أن الذي يوزن هو أعمال العباد بعد أن تُقَلَّب أجساماً . ٢ — أن الذي يوزن هو صحائف الأعمال . ٣ — أن الذي يوزن هو صاحب العمل نفسه . ٤ — أن الذي يوزن جميع ذلك .

(٥٧٤) التصريح على التوضيح ، ٢٦٥/١ .

أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ (٥٧٥) .

قبل أن أشرع في ذكر توجيهات الفرق الكلامية لهذه الآية أودُّ أن أستهل
بذكر مقدمتين : الأولى كلامية [عقائدية] والثانية نحوية .

أما المقدمة الكلامية : فهي منزلة الأعمال الصالحة من الإيمان ، حيث
انقسمت الفرق الكلامية في هذا الخصوص على ثلاث فرق :

الأولى : قَصَرَت الإيمان على معرفة القلب وتصديق اللسان ، وأنه لا تضر مع
الإيمان معصية ، لأن الإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص ، وأصحاب هذا القول هم
المرجئة .

الثانية : وقفت على النقيض من موقف الأولى ، وذلك بأنهم جعلوا العمل الصالح
شروطاً من شروط صحة الإيمان ، فمن ترك واجباً من الواجبات ، أو ارتكب كبيرة
من الكبائر ، فهو خارج عن الإيمان ، خالد في النار ، وأصحاب هذا القول هم
الخوارج والمعتزلة .

الثالثة : وهم أهل السنة والجماعة ، فالإيمان عندهم يعني الاعتقاد بالقلب ، والقول
باللسان ، والعمل بالأركان .

والحاصل من هذا الكلام ما يأتي :

أ — مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان عند المرجئة .

ب — مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر ، خالد في النار عند المعتزلة .

ج — مرتكب الكبيرة مؤمن ناقص الإيمان ، وأمره إلى الله تعالى ، إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عذبه ، ولا يخلد في النار ، وهذا هو قول أهل السنة . ()
فأهل السنة يشترطون العمل ، لكن بينهم وبين المعتزلة فرق في مؤدى هذا الشرط
(٥٧٦) . أي : إن أهل السنة يخالفون المعتزلة والخوارج في أنهم لا يحكمون
بتخليد صاحب الكبيرة في النار .

أما المقدمة الثانية — النحوية — فهي تخص الحال ، إذ أن
الحال لها فائدة معنوية (وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين :
مُبَيِّنَةٌ : وهو الغالب ، وتسمى مؤسسة أيضاً ، وهي التي تدل على معنى لا
يُفهم مما قبلها . ومؤكِّدة : وهي التي يستفاد معناها بدونها) (٥٧٧) .

وانطلاقاً من هاتين المقدمتين فقد حصل الاختلاف في إعراب قوله سبحانه
وتعالى : ﴿ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ في الآية المذكورة سابقاً ، مع العلم بأن الكلَّ متَّفِقون
على أن ﴿ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ هي جملة منصوبة على الحال ، وإنما جرى الخلاف في
نوع هذه الحال هل هي حال مبيِّنة — مؤسسة — أم هي حال مؤكِّدة ؟
أما أهل السنة فإنهم ذهبوا إلى أن جملة ﴿ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ هي حال مؤكِّدة
لجملة : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ فيكون المعنى هو أن من أسلم وجهه لله فهو

(٥٧٦) الأثر العقدي ، ٧٦٥/٢ .

(٥٧٧) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ،
ت عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، ٣١٧/٢ — ٣١٨ .

محسن . قال أبو حيان : (**وَهُوَ مُحْسِنٌ**) جملة حالية ، وهي مؤكدة من حيث المعنى ، لأن من أسلم وجهه لله فهو محسن (٥٧٨) .

في حين ذهب الزمخشري إلى أنها حال مبيّنة مؤسسة ، فقال : (**مَنْ** **أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ**) ، من أخلص نفسه له لا يشرك به غيره { **وَهُوَ مُحْسِنٌ** } في عمله **فَلَهُ أَجْرُهُ** الذي يستوجبه (٥٧٩) . وهذا التوجيه الإعرابي يوحى — حسب ما يراه البعض — بأن جملة **وَهُوَ مُحْسِنٌ** هي حال مبيّنة ، فمعنى هذا أن **مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ** من حيث الاعتقاد ، **وَهُوَ مُحْسِنٌ** ، من حيث العمل ، فيجب أن يجتمع الاعتقاد والعمل ؛ لأن الاعتقاد لا يصح من غير عمل عند المعتزلة .

وقد فطن السمين الحلبي لتوجيه الزمخشري ، فقال في إعراب **وَهُوَ مُحْسِنٌ** قال — : (جملة حالية في موضع نصب على الحال ، والعامل فيها { **أَسْلَمَ** } ... وهذه الحال مؤكدة ، لأن من أسلم وجهه لله فهو محسن ، وقال الزمخشري : (وهو محسن له (٥٨٠) في عمله) . فتكون على رأيه مبيّنة ؛ لأن من أسلم وجهه قسماً : محسن في عمله ، وغير محسن . قال الشيخ : وهذا منه جنوح للاعتزال (٥٨١) .

(٥٧٨) تفسير البحر المحيط ، ٥٢١/١ .

(٥٧٩) تفسير الكشاف ، ٢٠٤/١ .

(٥٨٠) في تفسير الكشاف لا توجد عبارة " له " فلعلها في نسخة أخرى ، أو إن السمين

الحلبي نسبها الى الزمخشري سهواً .

(٥٨١) الدر المصون ، ٧٣/٢ .

وقال أبو حيان : (وقد قيّد الزمخشري الإحسان بالعمل ، وجعل معنى قوله : ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ ، من أخلص نفسه له لا يشرك به غيره ، ﴿ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ في عمله ، فصارت الحال هنا مبيّنة ، إذ مَنْ لا يشرك قسماً : محسن في عمله ، وغير محسن ، وذلك منه [يعني الزمخشري] جنوح إلى مذهبه الاعتزالي من أن العمل لا بد منه ، وأنه بهما [أي : بالاعتقاد والعمل] يستوجب دخول الجنة ؛ ولذلك فسّر قوله : ﴿ فَكُلُّهُمَّ أَجْرُهُ ﴾ الذي يستوجبه (٥٨٢) .

المبحث الثاني

التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للقراءات غير المتواترة

لقد استدلت المعتزلة لأصولهم ومعتقداتهم بأنواع وطُرُق الاستدلال المختلفة , وكان استدلالهم بالقراءات غير المتواترة واحداً من طرق الاستدلال لأصولهم ——— وذلك إذا لم يجدوا دليلاً من القراءات المتواترة ——— ولذلك اهتم المعتزلة بتوجيه هذه القراءات غير المتواترة نحوياً ليصلوا إلى تقوية أدلة أصولهم ومعتقداتهم .

وأستطيع القول بأن المعتزلة بلغ بهم الأمر في اهتمامهم بالقراءات غير المتواترة إلى درجة جعلتهم يُساوون بين القراءة المتواترة وبين القراءة غير المتواترة أحياناً , بل قد يُقدِّمون القراءة غير المتواترة على القراءة المتواترة أحياناً أخرى , وسأبين في هذا المبحث حقيقة القراءات غير المتواترة , وكيفية تعامل المعتزلة مع هذا النوع من القراءات القرآنية , ثم أتبع ذلك بذكر النماذج التي اعتمدها المعتزلة من القراءات غير المتواترة لتأييد أصولهم .

المطلب الأول : حقيقة القراءات غير المتواترة وأثرها في فهم القرآن .

إن الكلام في حقيقة القراءات غير المتواترة^(٥٨٣) فيه من التعقيد والتفصيل ما لا يخفى على المتخصصين في هذا العلم , إذ إن موضوع القراءات القرآنية غير المتواترة تتجاذبه حَيثِيَّاتٌ كثيرة , فموضوع القراءات من حيث شروط صحة الإسناد فيه من التفصيل والاختلاف ما لا يتسع له هذا المطلب , وكذلك من حيث التقسيم , وكذا من حيث الأخذ ببعض القراءات أو الردّ لها , لذا ينبغي الرجوع في تفصيل هذه المواضيع إلى مظانّها , مثل : " البرهان في علوم القرآن " للزركشي , و " النشر في القراءات العشر " لابن الجزري , و " الإتقان في علوم القرآن " للسيوطي , وغيرها من الكتب المختصة في هذا الموضوع .

أما من حيث معرفة حقيقة القراءات غير المتواترة , فيمكننا أن نعرفها من خلال الرجوع إلى تعريف القراءة المتواترة , حيث عرّف أبو العباس أحمد بن

(٥٨٣) يظن بعض الباحثين أن القراءات القرآنية تنقسم إلى متواترة وشاذة فقط , أي إن كل قراءة لم تتواتر فإنها تعد شاذة , ولذلك فإنهم يدرجون كل أنواع القراءات غير المتواترة في القراءة الشاذة, وفي الحقيقة فإن هذا هو تقسيم الأصوليين للقراءات , أما بالنسبة للعلماء المحققين المختصين في هذا العلم والذين كتبوا في موضوع القراءات فإنهم لا يقتصرون على هذا التقسيم بل يقسمون القراءات غير المتواترة إلى عدة أقسام منها القراءة الشاذة , فالسيوطي _____ مثلاً _____ قسم القراءات بصورة عامة إلى ستة أقسام , فيما اقتصر بعضهم على أربعة أقسام , ولم أجد أحداً من العلماء ذوي الاختصاص في هذا الفن من يقسمها إلى متواترة وشاذة فقط .

عمر الحموي القراءة المتواترة فقال : (وضابط الأحرف السبعة : ما تواتر سنداً , واستقام عربيةً , ووافق رسماً)^(٥٨٤) .

هذا هو ضابط الأحرف السبعة المذكورة في الأحاديث النبوية الشريفة , والملاحظ من هذا التعريف أنه يعرف القراءات المتواترة بذكر شروطها , وهي ثلاثة شروط : تواتر السند , وتوافقه مع اللغة العربية , وموافقة رسم المصحف العثماني .

ومعنى هذا أنه متى اختلف أو تخلف شرط من هذه الشروط الثلاثة في قراءة من القراءات فأنها سوف لا تكون من الأحرف السبعة المذكورة في الأحاديث النبوية المستفيضة .

هذا وقد قسم العلماء ————— المختصون بهذا العلم ————— القراءات القرآنية عموماً إلى ما يأتي :

١ ————— المتواتر : وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه , مثل القراءات السبعة ————— اتفاقاً ————— والثلاث الزائدة على السبعة ————— على خلاف مشهور ————— .

٢ ————— المشهور^(٥٨٥) : وهو ما صح سنده ولم يبلغ التواتر , ووافق العربية والمصحف العثماني , مثل القراءات الثلاث الزائدة على السبعة عند بعض أهل

(٥٨٤) القواعد والإشارات في أصول القراءات , ص ٣٠ ————— ٣١ .

(٥٨٥) لقد وضع بعض العلماء هذا القسم بناء على الاختلاف في القراءات الثلاث الزائدة على السبعة المتواترة هل هي متواترة أم هي مشهورة ؟ فإذا قلنا إنها متواترة فلا داعي لإدراج هذا القسم في أقسام القراءات , وإذا قلنا إنها مشهورة فعندئذ تدعو الحاجة إلى إدخال هذا القسم في القراءات لكي نجد الأصل التقسيمي للقراءات الثلاث , مع العلم بأن مؤدى كلا القولين واحد وهو جواز القراءة بهذه القراءات الثلاث عند جمهور العلماء .

العلم , مع العلم بأن أكثر أهل العلم يُضَعِّفون قول مَنْ قال : إن القراءات الثلاث الزائدة على السبعة غير متواترة , وفي هذا قال السيوطي : (إن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط , ولا يصح القول به عمَّن يعتبر قوله في الدين , وهي [يعني القراءات الثلاث الزائدة على السبع] لا تخالف رسم المصحف) (٥٨٦) .

٣ ————— الأحاد : وهو ما صح سنده , وخالف رسم مصحف عثمان , أو العربية , وهذا النوع لا يُقرأ به بوصفه قرآناً , وإنما يُستشهد ويُستدل به , مثل ما ورد عن النبي النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ : (متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان) (٥٨٧) , وقرأ : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) (٥٨٨) بفتح الفاء (٥٨٩) .

٤ ————— الشاذ : وهو ما لم يصح سنده مثل قراءة : (إياك يُعبَد) (٥٩٠) بصيغة المضارع المبني للمجهول .

(٥٨٦) الإتيان في علوم القرآن , ٢١٧/١ .

(٥٨٧) مسند البزار , أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار , تحقيق د محفوظ الرحمن زين الله , مكتبة العلوم والحكم , بيروت , ط ١ , ١٤٠٩ هـ , رقم الحديث ٣٦٧٣ , ١٢٤/٩ .

(٥٨٨) المستدرک على الصحيحين , تحقيق مصطفى عبد القادر عطا , دار الكتب العلمية , بيروت , ١٤١١ هـ , ١٩٩٠ م , رقم الحديث ٢٩٤٥ , ٢٦٢/٢ . والحديث سكت عنه الذهبي .

(٥٨٩) ملاحظة : لم أستعمل الرسم القرآني في كتابة القراءات غير المتواترة لكونها لا تسمى قرآناً بالمعنى المصطلح عليه .

(٥٩٠) الإتيان , ٢٠٨/١ .

٥ — الموضوع : وهو القراءة المكذوبة مثل قراءة : (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع لفظ الجلالة " الله " , ونصب العلماء , قال السيوطي : (ومثال ما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف , وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي , ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي , ومنها : (إنما يخشى الله من عباده العلماء) , برفع الله ونصب العلماء , وقد كتب الدارقطني وجماعة بأن هذا الكتاب موضوع لا أصل له) (٥٩١) .

٦ — القراءة المدرجة ————— التفسيرية ————— وهي ما زيد في القراءة على وجه التفسير مثل قراءة سعد بن أبي وقاص ————— رضي الله عنه ————— : (وله أخ أو أخت من أم) (٥٩٢) , وقراءة ابن عباس ————— رضي الله عنه ————— : (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج) (٥٩٣) , وقراءة ابن الزبير ————— رضي الله عنه ————— : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم) (٥٩٤) , وقراءة الحسن : (وإن منكم إلا واردها الورد الدخول) (٥٩٥) , وقد يتوهم بعض

(٥٩١) المصدر نفسه , ٢٠٧/١ .

(٥٩٢) سنن البيهقي الكبرى , كتاب الفرائض , باب فرض الأخوة والأخوات لأم , رقم الحديث ١٢١٠٢ , ٢٣١/٦ .

(٥٩٣) صحيح البخاري , رقم الحديث ١٩٤٥ , كتاب البيوع باب الحلال بيّن والحرام بيّن , ٢٢٢/٢ .

(٥٩٤) كتاب المصاحف , عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني , تحقيق محمد عبده دار الفاروق الحديثة للنشر , القاهرة , ط ١ , ١٤٢٣ هـ , ٢٠٠٢ م , رقم الحديث ٢٢٥ , ص ٢٠٦ .

(٥٩٥) الإتيان , ٢٠٩/١ .

مَنْ جَاءَ مِنْ بَعْدِ الصَّحَابَةِ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ فَيَقْرَأُ بِهَا ، وَإِنَّمَا قَرَأَ الصَّحَابَةُ بِهَا مِنْ بَابِ التَّفْسِيرِ وَزِيَادَةِ الْإِيضَاحِ ، قَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ : (كَانُوا رَبَّمَا يُدْخِلُونَ التَّفْسِيرَ فِي الْقِرَاءَةِ إِيضَاحًا وَبَيَانًا ؛ لِأَنَّهُمْ مُحَقِّقُونَ لِمَا تَلَقَّوهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِرَاءَانًا ، فَهَمَّ آمَنُونَ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ ، وَرَبَّمَا كَانَ بَعْضُهُمْ يَكْتُبُهُ مَعَهُ ، لَكِنْ ابْنُ مَسْعُودٍ ، _____ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ _____ كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَيَمْنَعُ مِنْهُ ، فَرَوَى مَسْرُوقٌ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ ، وَرَوَى غَيْرُهُ عَنْهُ : جَرَّدُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَلْبَسُوا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ) (٥٩٦) .

وَبِمَا أَنَّ مَوْضُوعَنَا فِي هَذَا الْمَطْلَبِ هُوَ الْقِرَاءَاتُ غَيْرُ الْمَتَوَاتِرَةِ وَالتِّي لَا تَسْمَى قِرَاءَانًا بِالْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ ، فَإِنَّ الَّذِي يَهْمُنَا مِنْ هَذَا التَّقْسِيمِ هُوَ الْأَنْوَاعُ الْأَرْبَعَةُ الْأَخِيرَةُ ، كَمَا إِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُضَافَ إِلَى أَنْوَاعِ الْقِرَاءَاتِ السِّتَةِ الْمَذْكُورَةِ نَوْعٌ سَابِعٌ وَهُوَ التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ فِي بَعْضِ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ ، وَكَمِثَالٍ عَلَى هَذَا النَّوْعِ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ _____ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ _____ : (إِذَا جَاءَ فَتَحَ اللَّهُ وَالنَّصْرُ) (٥٩٧)

كَمَا إِنَّ لِلْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ غَيْرِ الْمَتَوَاتِرَةِ فَوَائِدَ جَمَّةً : أَهْمُهَا زِيَادَةُ إِيضَاحِ الْقِرَاءَاتِ الْمَتَوَاتِرَةِ ، فَهِيَ تُعَدُّ _____ أحياناً _____ أَشْبَهَ مَا تَكُونُ بِالتَّفْسِيرِ لِلْقِرَاءَةِ الْمَتَوَاتِرَةِ ، مِثْلَ قِرَاءَةِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلْمَةَ _____ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا _____ : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ) (٥٩٨) ، وَقِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ _____ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ _____ : (وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ تُقَطَّعُ أَيْمَانُهُمْ

(٥٩٦) النشر في القراءات العشر ، ٤٤/١ .

(٥٩٧) كتاب المصاحف ، رقم الحديث ٢١٧ ، ص ٢٠٤ .

(٥٩٨) المصدر نفسه ، رقم الحديث ٢٤٨ ، ص ٢١٨ .

(٥٩٩) وقراءة جابر — رضي الله عنه — : (فإن الله من بعد إكراههن
لهن غفور رحيم) (٦٠٠) .

وبما أن موضوعنا هو التوجيه الإعرابي لهذه القراءات غير المتواترة ،
فإن علينا أن نعرف أن العلماء كانوا قد اهتموا بهذا العلم الجليل ، بل إن بعض
العلماء ذوي الاختصاص كانوا يتورعون أن يرجحوا إعراباً على آخر في
القراءات المتواترة ، فيما كانوا يخوضون من غير توجُّس أو تحرّج في التوجيهات
الإعرابية للقراءات غير المتواترة .

قال جلال الدين السيوطي — رحمه الله — : (التنبيه السادس :
من المهم معرفة توجيه القراءات ، وقد اعتنى به الأئمة ، وأفردوا
فيه كتباً منها : " الحجة " لأبي علي الفارسي ، و "
الكشف " لمكي و " الهداية " للمهدوي " والمحتسب في توجيه الشواذ " لابن
جني ... وقال بعضهم : توجيه القراءات الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه
المشهوره) (٦٠١) .

(٥٩٩) سنن البيهقي الكبرى ، باب السارق يسرق أولاً فتقطع يده اليمنى من مفصل الكف ثم
يحسم بالنار ، رقم الحديث ١٧٠٢٤ ، ٢٧٠/٨ .

(٦٠٠) الإتيان ، ٢١٩/١ .

(٦٠١) الإتيان ، ٢٢٠/١ .

المطلب الثاني : موقف المعتزلة من الآيات العقيدية في القراءات غير المتواترة .

قبل الخوض في هذا الموضوع علينا أن نَعْرِفَ أولاً متى يمكن أن يؤخذ بالقراءات غير المتواترة , ومتى لا يؤخذ بها ؟ أو ما هي شروط الأخذ بالقراءات غير المتواترة ؟

وللإجابة على هذا السؤال أقول : إن العلماء ذوي الاختصاص أجمعوا على عم جواز القراءة بغير القراءات المتواترة في الصلاة — سواء الصلاة المفروضة , أو الصلاة المسنونة — , بل ولا تجوز القراءة بالقراءات غير المتواترة في غير الصلاة على اعتبار أنها من القرآن المقطوع بصحته , في حين أجاز العلماء الاستدلال والاستشهاد بالقراءات غير المتواترة في الأحكام , وفي تبیین وتفصیل ما أُجمل في القراءات المتواترة .

وفي هذا الخصوص قال ابن عبد البر — رحمه الله — : (وأجمع العلماء على أن ما في مصحف عثمان بن عفان , وهو الذي بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزه , ولا تحل الصلاة لمسلم إلا بما فيه , وإن كل ما روى من القراءات في الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أبيّ أو عمر بن الخطاب أو عائشة أو ابن مسعود أو ابن عباس أو غيرهم من الصحابة مما يخالف مصحف عثمان المذكور لا يُقطع بشيء من ذلك على الله عز وجل , ولكن ذلك في الأحكام يجري في العمل مجرى خبر الواحد , وإنما حلّ مصحف عثمان — رضي الله

عنه — هذا المحل لإجماع الصحابة وسائر الأمة عليه ، ولم يجمعوا على ما
سواه ، وبالله التوفيق) (٦٠٢) .

كما أن من أنكر شيئاً من القراءات غير المتواترة فإنه لا يحكم عليه بالكفر
، وذلك على عكس من أنكر شيئاً من القراءات المتواترة ، وهذا هو ما بينه ابن
عبد البر — رحمه الله — فقال : (ويبين لك هذا أن من دفع شيئاً مما في
مصحف عثمان كفر ، ومن دفع ما جاء في هذه الآثار وشبهها من القراءات لم
يكفر ، ومثل ذلك من أنكر صلاة من الصلوات الخمس ، واعتقد أنها ليست واجبة
عليه كفر ، ومن أنكر أن يكون التسليم من الصلاة ، أو قراءة أم القرآن ، أو
تكبيرة الإحرام فرضاً لم يكفر ونُوظِرَ ، فإن بان له فيه الحجة عُذِرَ إذا قام له دليله
، وإن لم يَقم له على ما ادعاه دليل محتمل هُجِرَ وبُدِّعَ ، فكذلك ما جاء من الآيات
المضافات إلى القرآن في الآثار ، فقِفِ على هذا الأصل) (٦٠٣) .

فضلاً هذا فإن القراءة غير المتواترة لا يجوز الاستشهاد بها إذا تعارضت
أو تناقضت مع القراءة المتواترة ، أما إذا لم تتعارض مع القراءة المتواترة فإنها
تُعَدُّ حجةً — عند جمهور العلماء — ، وهذا هو معنى قول ابن عبد
البر : (وفي هذا الباب ذكر مالك [هو مالك بن أنس إمام دار الهجرة] عن حميد
بن قيس المكي أنه أخبره قال : كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت ، فجاءه إنسان
فسأله عن صيام أيام الكفارة أمنتابعات أم يقطعها ؟ قال حميد : فقلت له : نعم ،
يقطعها إن شاء . قال مجاهد : لا يقطعها ، فإنها في قراءة أبي بن كعب ثلاثة أيام

(٦٠٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر
القرطبي ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، و محمد عبد الكبير البكري ، دار النشر وزارة
عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٣٨٧ هـ ، ٢٧٨/٤ ، ٢٧٩ .

(٦٠٣) المصدر نفسه ، ٢٧٩/٤ .

متابعات , قال مالك : وأحب إلي أن يكون ما سمي الله في القرآن يصام متتابعاً ... وفيه جواز الاحتجاج من القراءات بما ليس في مصحف عثمان إذا لم يكن في مصحف عثمان ما يدفعها , وهذا جائز عند جمهور العلماء , وهو عندهم يجري مجرى خبر الواحد في الاحتجاج به للعمل بما يقتضيه معناه (٦٠٤) .

هذا بالنسبة لموضوع القراءات غير المتواترة من حيث الأخذ بها , أو الرد لها , أما بالنسبة لتعامل المعتزلة مع هذه القراءات غير المتواترة , فيمكن أن يُلخَصَ في النقاط الآتية :

أولاً : المنهج الانتقائي , وأعني بالمنهج الانتقائي هو إنهم كانوا يستقروءون القراءات غير المتواترة , فإذا وجدوا في بعض تلك القراءات ما يؤيد مذهبهم أخذوا به , وأهملوا ما عداه من النصوص .

ثانياً : تقديم القراءة غير المتواترة على القراءة المتواترة , وذلك فيما إذا اجتمع شرطان هما :

أ — إذا وجد المعتزلة في القراءة غير المتواترة ما يؤيد مذهبهم وأصولهم .

ب — إذا كانت القراءة المتواترة تعارض مذهبهم .

ثالثاً : وَضَعُ أو تَبَنِّي بعض القراءات المكذوبة , حيث تجاوز الأمر ببعض المعتزلة إلى درجة أنهم وضَعُوا , أو مالوا إلى قبول بعض

(٦٠٤) الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار , لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي , تحقيق سالم محمد عطا , و محمد علي معوض , دار الكتب العلمية , بيروت , ط ١ , ٢٠٠٠ م , ٣ / ٣٥٠ .

القراءات الموضوعية في محاولة — مرفوضة — للاستدلال بها على بعض معتقداتهم ! وهذا الفعل المستثنى يُعدُّ داخلياً في ضمن الجهود الكثيرة — الفاشلة — التي مارستها بعض الفرق التي تنتسب إلى الإسلام والتي حاولت تحريف كتاب الله الذي تعهد الله بحفظه فقال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (٦٠٥) .

قال البطليوسي : (وكالذي فعلت المعتزلة , فإنهم تجاوزوا تغيير الحديث إلى أن راموا تغيير القرآن ... فغيروا في المصحف مواضع كثيرة كقراءاتهم :) (من شر ما خلق) بالتوين (٦٠٦) .

وكمثال آخر على هذا الذي ذكرته هو ما ذكره أبو عمرو بن العلاء أن عمرو ابن عبيد المعتزلي مرَّ عليه وسأله : كيف تقرأ قول الله عز وجل : ﴿ وَإِن يَسْتَعْتَبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾ (٦٠٧) ؟ فقال أبو عمرو بن العلاء : ﴿ وَإِن يَسْتَعْتَبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾ , بفتح الياء في : { يَسْتَعْتَبُوا } , وبفتح التاء في : { الْمُعْتَبِينَ } . فقال عمرو بن عبيد : ولكني أقرأ : (وإن يُستعتبوا فما هم من المعتبين) , بضم الياء في : (يستعتبوا) , وكسر التاء في : ()

(٦٠٥) سورة الحجر , الآية ٩ .

(٦٠٦) الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الخلاف , عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي , تحقيق د محمد رضوان الداية , دار الفكر , بيروت , ط ٢ , ١٤٠٣ هـ , ١٥٩/١ , ١٦٠ .

(٦٠٧) سورة السجدة , جزء من الآية ٢٤ .

المعتبين) . قال أبو عمرو بن العلاء : ومن هناك أبغض المعتزلة ؛ لأنهم يقولون في القرآن برأيهم . (٦٠٨)

ومن هذا القبيل أيضا قراءة بعض المعتزلة : (قال عذابي أصيب به من أساء) (٦٠٩) بإبدال الشين سيناً ، حيث نسبت هذه القراءة إلى الحسن البصري وطاووس ، وقد علّق أبو عمرو الداني على هذه القراءة قائلاً : (لا تصحّ هذه القراءة عن الحسن وطاووس ، وعمرو بن فائد (٦١٠)] هو أحد رواة هذه القراءة [رجل سوء ، وقرأ بها سفيان بن عيينة مرّة واستحسنها ، فقام إليه عبد الرحمن المقرئ ، وصاح به وأسمعه ، فقال سفيان لم أدر ، ولم أفطن لما يقول أهل البدع ، وللمعتزلة تعلقُ بهذه القراءة من جهة إنفاذ الوعيد ، ومن جهة خلق المرء أفعاله ، وإن أساء لا فعل فيه لله تعالى) (٦١١) .

إن المسلك الذي سلكه المعتزلة في تقديم القراءة غير المتواترة على القراءة المتواترة يُعدُّ أمراً خطيراً ؛ لأنه يؤدي إلى مساواة المتواتر بغير المتواتر ، بل يؤدي إلى إلغاء القراءات المتواترة غير المشكوك في صحة نقلها لمصلحة القراءات غير المتواترة المشكوك في صحة كثير من أنواعها .

(٦٠٨) ينظر اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ، هبة الله بن الحسين الألكائي ، تحقيق د أحمد سعد حمدان ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤٠٢ هـ ، رقم الحديث ١٣٧٥ ، ٧٤٠/٤ .

(٦٠٩) في حين إن القراءة المتواترة هي : { قال عذابي أصيب به من أساء } بالشين ، سورة الأعراف ، جزء من الآية ١٥٦ .

(٦١٠) عمرو بن فائد : قال عنه الزركلي في الأعلام : عمرو بن فائد أبو علي الإسواري التميمي : معتزلي قدرى من القراء القصاص ، من أهل البصرة ، كان منقطعاً إلى أميرها محمد بن سليمان ، أخذ عن عمرو بن عبيد ، وله معه مناظرات ، وكان متروك الحديث ، ليس بثقة ولا يكتب حديثه .

(٦١١) البحر المحيط ، ٤٠٠/٤ .

وأرى أن اجترأ بعض المعتزلة على الأخذ بالقراءات الشاذة يعود إلى أن كثيراً من المعتزلة يعتقدون أن القرآن الكريم ليس معجزاً ببلاغته , وإنما هو معجزٌ بالصرفه , ومعنى هذا أن القرآن ليس معجزاً ببلاغته وأسلوبه , بل إن الله صرّف عنه الكفار الذين تحداهم بقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ﴾ (٦١٢) .

لقد كان بعض المعتزلة يعتقدون أن الكفار كانوا قادرين على الإتيان بمثل القرآن , ولكن الله سبحانه وتعالى صرفهم عن ذلك , ومن أبرز الذين قالوا بهذا القول إبراهيم النظام , وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ الذي زعم أن الله صرف الكفار عن أن يأتوا بمثل هذا القرآن كما صرف بني إسرائيل عن الاهتداء إلى بيت المقدس , وجعلهم في التيه مدة أربعين سنة (٦١٣) . هذا هو معنى قول المعتزلة : إن القرآن معجز بالصرفه .

قال السيوطي : (ثم زعم النظام أن إعجازه بالصرفه , أي : أن الله صرف العرب عن معارضته , وسلب عقولهم , وكان مقدوراً لهم , لكن عاقهم أمر خارجي , فصار كسائر المعجزات , وهذا قول فاسد بدليل : ﴿ قُلْ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ (٦١٤) الآية , فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم , ولو سلبوا القدرة لم يبق لهم فائدة لاجتماعهم لمنزلته منزلة اجتماع الموتى , وليس عجز الموتى مما يحتفل بذكره . هذا مع أن الإجماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن , فكيف يكون معجزاً , وليس فيه صفة إعجاز ؟ بل المعجز هو الله تعالى , حيث سلبهم القدرة على الإتيان بمثله , وأيضاً فيلزم من القول بالصرفه زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي , وخلو القرآن

(٦١٢) سورة البقرة , جزء من الآية ٢٤ .

(٦١٣) ينظر الحيوان , ٢٦٨/٦ , ٢٦٩ .

(614) سورة الإسراء , جزء من الآية ٨٨ .

من الإعجاز ، وفي ذلك خرق لإجماع الأمة أن معجزة الرسول العظمى باقية ، ولا معجزة له باقية سوى القرآن (٦١٥) .

وبما أن القرآن غير معجز بفصاحته وبلاغته — عند المعتزلة — فإنهم سلبوا من القراءة المتواترة ميزةً عظيمةً هي الإعجاز البلاغي ، وبهذا فقد قُلت الفوارق بين القراءة المتواترة المعروفة بإعجازها البلاغي وبين القراءة غير المتواترة التي ربما لا تكون معجزة بفصاحتها وبلاغتها (٦١٦) .

وبهذا فقد تَبَيَّن كيف أن المعتزلة لم يكن عندهم أي إشكال في ترك القراءات المتواترة — ما دامت غير معجزة — والعدول عنها إلى القراءات غير المتواترة ، وذلك في حال ما إذا كانت القراءة المتواترة معارضةً لأصولهم ، وكذلك في حال ما إذا وجدوا في القراءة غير المتواترة ما يؤيد أصولهم ومعتقداتهم .

قال الدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف في هذا الشأن : (لقد تجاوزت جرأة المعتزلة مسألة ردّ المتواتر من القراءات القرآنية ، أو تضعيفها في مقابل قراءة متواترة أخرى ، إلى درجة هي الأخرى خطيرة ، وهي الجنوح إلى القراءات الشاذة التي يتوافق ظاهرها مع منطلقاتهم ، وذلك بإبرازها على أنها تمثل خياراً موازياً للقراءة المتواترة لما كانت القراءات المتواترة لا تساعدهم في الاستتصار لرأيهم) (٦١٧) .

(٦١٥) الإتيان ، ٣١٤/٢ .

(٦١٦) وبيان ذلك أن القراءة المدرجة مثلاً التي هي نوع من أنواع القراءات غير المتواترة ، وهي غير معجزة بالاتفاق ، لأن فيها زيادة تفسيرية من وضع البشر ، فإذا قلنا إن القراءة المتواترة غير معجزة بفصاحتها وبلاغتها فقد ساويناها من هذه الناحية بالقراءة غير المتواترة .

(٦١٧) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي ، ١٣٥٥/٣ .

المطلب الثالث : نماذج من اعتماد المعتزلة على القراءات غير المتواترة لتأييد الأصل الأول عندهم (التوحيد) .

١ — قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(٦١٨) .

اتفقت القراءات المتواترة كلها على أن لفظ الجلالة (الله) مرفوع في هذه الآية الكريمة على أنه فاعل للفعل " كَلَّمَ " , فالكلام في هذه الآية مسند إلى الله سبحانه وتعالى , وهذا يعني إثبات صفة الكلام — القديمة — لله عز وجل , وهو ما يرفضه المعتزلة الذين أنكروا الصفات الإلهية القديمة ومنها صفة الكلام ؛ لأن هذا يتعارض — حسب مفهوم المعتزلة — مع الأصل الأول عندهم وهو التوحيد , مما يؤدي إلى ما يُعرف عندهم بتعدد القدماء .

كما أن هنالك مسألة أخرى ذات حساسية بالغة بُنِيَتْ على أساس هذه المسألة التي قدمتها , تلك هي مسألة خلق القرآن , ومفادها أن أهل السنة الذين أثبتوا صفة الكلام — القديمة — لله سبحانه وتعالى فإنهم بناء على ذلك قالوا : إن القرآن كلام الله مُنَزَّلٌ غير مخلوق^(٦١٩) .

أما المعتزلة الذين أنكروا صفة الكلام , ولم يثبتوها لله سبحانه وتعالى , فإنهم ذهبوا إلى أن القرآن مخلوق , وجرى من الخلاف في هذه المسألة بين أهل السنة , وبين المعتزلة من المحنة والفتنة ما هو معروف ومذكور في الكتب التاريخية .

(٦١٨) سورة النساء , جزء من الآية ١٦٤ .

(٦١٩) ينظر شرح العقيدة الطحاوية , ابن أبي العز الحنفي , دار النشر المكتب الإسلامي , بيروت , ط ٤ , ١٣٩١ هـ , ١/١٨٠ — ١٨٤ .

وبما أن القراءات المتواترة التي جاءت برفع لفظ الجلالة (الله) في الآية سألفة الذكر تناقض مذهب المعتزلة في نفيهم الصفات الإلهية جملةً وتفصيلاً , فقد كان لا بد للمعتزلة من أن يبحثوا عن مخرج يخرجهم من هذا المأزق الذي وقعوا فيه, ولذلك فإن المعتزلة عَدَلُوا عن جميع هذه القراءات المتواترة التي وردت برفع لفظ الجلالة (الله) , ومالوا إلى قراءة شاذة اختلف العلماء في صحة ثبوتها , وهي القراءة المنسوبة إلى إبراهيم النخعي وإلى يحيى بن وثاب , والتي جاءت بنصب لفظ الجلالة (الله) على أنه مفعول به , وأن الفاعل هو (موسى) ولكن مَنَعَ التَعَدُّرُ من ظهور الحركة عليه , أي : الضمة , وهذا يعني أن المتكلم هو موسى وليس الله عز وجل , وهذا هو ما يوافق مذهب المعتزلة .

ولا بد لي في هذا الخصوص من أن أنبئه إلى أن بعض العلماء ذوي الاختصاص كانوا قد اتهموا المعتزلة بأنهم هم الذين وضعوا هذه القراءة — أعني القراءة التي وردت بنصب لفظ الجلالة (الله) — , وذهبوا إلى أن هذه القراءة هي قراءة موضوعة على إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب , وأن الذي وضعها هو عمرو بن عبيد — رأس المعتزلة بعد واصل بن عطاء — .

ومما يؤيد هذا القول ما ذكره ابن أبي العز الحنفي في شرحه للعقيدة الطحاوية من أن بعض المعتزلة [هو عمرو بن عبيد كما تثبت بعض الروايات] قال لأبي عمرو بن العلاء وهو أحد القراء السبعة : أريد أن تقرأ : (وكلم الله موسى تكليماً) , بنصب اسم الله ؛ ليكون موسى هو المتكلم لا الله ! فقال أبو

عمرو : هب أني قرأت هذه الآية كذا , فكيف تصنع بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ **وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ** ﴾ (٦٢٠) ؟ فبهت المعتزلي (٦٢١) .

وقد كان الزمخشري من الذين ذكروا هذه القراءة — أعني قراءة إبراهيم ويحيى ابن وثاب — من غير أن يعلق الزمخشري عليها , فقال في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا** ﴾ — قال — : (وعن إبراهيم ويحيى بن وثاب أنهما قرآ : (وكلم الله) بالنصب) (٦٢٢) .

فضلاً عن هذا فقد رجح بعض النحاة واللغويين من المعتزلة هذه القراءة ومنهم النحوي المشهور أبو الفتح ابن جني — المعتزلي — واستشهد لها قائلاً : (يشهد لهذه القراءة قوله جل وعز : ﴿ **رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ** ﴾ (٦٢٣) , وغيره من الآي التي فيها كلامه لله تعالى) (٦٢٤) . يعني الكلام الصادر من موسى عليه السلام الموجّه إلى الله سبحانه وتعالى .

مناقشة رأي المعتزلة .

لقد رد العلماء هذه القراءة , وأثبتوا أن ما ذهب إليه ابن جني لا يستقيم معنىً , وذلك للأسباب الآتية :

-
- (٦٢٠) سورة الأعراف , جزء من الآية ١٤٣ .
 - (٦٢١) ينظر شرح العقيدة الطحاوية , ١٨٢/١ .
 - (٦٢٢) الكشاف , ٦٢٤/١ .
 - (٦٢٣) سورة الأعراف , جزء من الآية ١٤٣ .
 - (٦٢٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها , لأبي الفتح عثمان بن جني , تحقيق علي النجدي ناصف , المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية , القاهرة , ١٣٨٦ هـ , ٢٠٤/١ .

(الأول : هذه القراءة شاذة لا تقف أمام النصوص المتواترة والصحيحة , الدالة على عكس هذا الاستنباط , لذا عُدَّت هذه القراءة عند بعضهم من قسم الموضوع ...

الثاني : كلام الله تعالى لموسى عليه السلام تشریف له [أي : تشریف لموسى] بهذه الصفة , فجعلُ (موسى) فاعل التكليم إبطال لهذه الخصوصية , يقول العكبري : قوله : (وكلم الله موسى) , بنصب اسم الله , نصبه عمرو بن عبيد على أن يكون اسم الله مفعولاً , وموسى فاعلاً , وهذا يجيء على مذهبه , وهو الاعتزال , وهو ضعيف في القياس ؛ لأنه بمعنى خاطب الله , وهذا لا يختص بموسى .

الثالث : ورد المصدر المؤكد في الآية برفع كل مجاز أو تأويل فوَكَّد بالمصدر معنى الكلام , ونفى عنه المجاز (٦٢٥) .

٢ — قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ (٦٢٦) .

اتفقت القراءات المتواترة على أن كلمة " العظيم " الواردة في هذه الآية مجرورة على أنها صفة للعرش , في حين وردت قراءة أخرى غير متواترة — هي قراءة ابن محيصة — برفع كلمة " العظيم " على اعتبار أنها صفة للفظ الجلالة " الله " الوارد في قوله تعالى : ﴿ حَسْبِيَ اللَّهُ ﴾ .

(٦٢٥) توجيه القراءات في الاستدلال اللغوي , د يوسف خلف العيساوي , بحث مقدم الى كلية الآداب , الجامعة الإسلامية , ص ٢٠ , ٢١ .
(٦٢٦) سورة التوبة , الآية

وفي هذا الخصوص قال السمين الحلبى : (والجمهورُ على جرِّ الميم من " العظيم " صفةً للعرش , وقرأ ابن محيـصن برفعها , جعله نعتاً للرب) (٦٢٧).

وقد مال بعض المعتزلة إلى الأخذ بهذه القراءة — أعني قراءة ابن محيـصن — بل ورجحوها على جميع القراءات المتواترة , بحُجَّة أن صفة العظيم من الأولى أن لا تكون إلا لله عز وجل , وأن في وصف العرش بالعظمة شائبة تشوب الأصل الأول عندهم , وهو التوحيد .

ومن المعتزلة الذين نُقل عنهم ترجيحهم أو ميْلهم لهذه القراءة غير المتواترة — أعني التي وردت برفع كلمة العظيم — أبو بكر الأصم المعتزلي , حيث قال : (هذه القراءة أعجَبُ إليَّ ؛ لأن جعل " العظيم " صفة لله تعالى أولى من جعله صفة للعرش) (٦٢٨) .

مناقشة رأي المعتزلة .

إن الذي يقرأ القرآن يجده مشحوناً بالآيات التي تطلق هذا الوصف — أعني : " عظيم " — على غير الله عز وجل , حيث وُصِفَ كيد النساء بأنه عظيم , فقال : ﴿ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴾ (٦٢٩) , ووصف سحرَ فرعون بأنه عظيم , فقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَجَاءَ وَسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴾ (٦٣٠) , وقال سبحانه : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا

(٦٢٧) الدر المصون في علم الكتاب المكنون , ١٤٢/٦ .

(٦٢٨) ينظر الدر المصون ١٤٢/٦ .

(٦٢٩) سورة يوسف , جزء من الآية ٢٨ .

(٦٣٠) سورة الأعراف , جزء من الآية ١١٦ .

نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرِيبَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ (٦٣١) ، فإذا كان الله سبحانه قد وصف الكيد والسحر والرجل بالعظم ، فإن وصف العرش بهذا أولى من غيره .

المطلب الرابع : نماذج من اعتماد المعتزلة على القراءات غير المتواترة لتأييد الأصل الثاني عندهم : (العدل) .

١ ————— قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴿١﴾ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴿٢﴾ ﴾ (٦٣٢) .

لقد جعل المعتزلة العدل أصلاً من أصولهم ، وقد قصدوا بالعدل جملة أمور ————— كما أسلفنا سابقاً ————— منها إنكار خلق الله لأفعال العباد ، ووجوب فعل الأصلح على الله عز وجل ، ويقصدون به أن الله لا يفعل إلا الأصلح ، وأنه سبحانه ليس خالقاً للشر .

إن هذه الآية : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ ﴿٢﴾ تثبت أن الله سبحانه وتعالى هو خالق كل شيء ، فكما أنه سبحانه هو خالق الخير ، فإنه هو خالق الشر ، وهذا ما يعتقدده أهل السنة والجماعة بناءً على أن " ما " الواردة في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ ﴿٢﴾ موصولة ، وأن معنى الآية هو : قل أعوذ برب الفلق من شر الذي خلقه .

أما المعتزلة الذين أنكروا أن يكون الله سبحانه وتعالى خالقاً للشر ، بحجة أن ذلك متعارض مع مفهومهم عن العدل ————— أعني وجوب فعل الأصلح على الله تعالى ، وإنكار خلق الله لأفعال العباد ————— فإنهم وجدوا في هذه الآية ما

(٦٣١) سورة الزخرف ، الآية ٣١ .

(٦٣٢) سورة الفلق ، الآية ١ ، ٢ .

يعارض مذهبهم , فلجأ بعضهم إلى قراءة أخرى شاذة , وهي بتتوين الراء في كلمة " شر " الواردة في الآية , فتكون تلك القراءة : (من شرٍ ما خلق) بتتوين الراء , والسبب في ميل المعتزلة إلى هذه القراءة ————— غير المتواترة ————— هو إن كلمة " شر " لما جاءت منوَّنةً ————— بحسب هذه القراءة ————— , فإنه يلزم أن تكون " ما " التي جاءت بعدها نافية , ويكون المعنى بناء على هذا التوجيه : قل أعوذ برب الفلق من شرِّ لم يخلقه .

هذا وقد اتهم بعض العلماء ذوي الاختصاص المعتزلة بوضع هذه القراءة , فقد قال البطليوسي^(٦٣٣) : (وكالذي فعلت المعتزلة , فإنهم تجاوزوا تغيير الحديث إلى أن راموا تغيير القرآن ... فغيَّروا في المصحف مواضع كثيرة كقراءتهم : (من شر ما خلق) بالتتوين)^(٦٣٤) .

وقد مال أبو حيان إلى عدم الطعن في هذه القراءة , ولكنه وجَّهها إعرابياً على غير توجيه المعتزلة فقال : (وقرأ الجمهور : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾^(٢) , بإضافة " شر " إلى " ما " , وما عام يدخل فيه جميع من يوجد منه الشر من حيوان مكلف وغير مكلف وجماد كالإحراق بالنار , والإغراق بالبحر , والقتل بالسهم , وقرأ عمرو بن فايد : (من شرِّ) بالتتوين , وقال ابن عطية : وقرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة ————— القائلين بأن الله تعالى لم يخلق الشر ————— :

(٦٣٣) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي , من العلماء باللغة والأدب , ولد ونشأ في بطليوس بالأندلس , توفي سنة ٥٢١ هـ .

(٦٣٤) الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الخلاف , عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي , تحقيق د محمد رضوان الداية , دار الفكر , بيروت , ط ٢ , ١٤٠٣ هـ , ١٥٩/١ , ١٦٠ .

(من شر) , بالتثوين (ما خلق) على النفي , وهي قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل , الله خالق كل شيء [ثم قال أبو حيان بعد أن نقل قول ابن عطية] ولهذه القراءة وجه غير النفي , فلا ينبغي أن تردّ , وهو أن يكون " ما خلق " بدلاً من " شر " على تقدير محذوف , أي : من شرٍ شرّ ما خلق , فحذف لدلالة شر الأول عليه , أطلق أولاً , ثم عمّ ثانياً (٦٣٥) .

٢ ————— قوله تعالى : ﴿ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ ﴾ (٦٣٦) .

تُبيّن هذه الآية الكريمة أن العذاب موقوف على مشيئة الله سبحانه , وأن الله سبحانه يعذب من يشاء من عباده . وهذا هو ما لم يقبل به المعتزلة , وجعلوه منافياً لمبدأ العدل عندهم ————— أي : وجوب فعل الأصلاح على الله تعالى ————— , وبما أن هذه الآية الكريمة تدلُّ ————— صراحةً ————— على أن العذاب مرتبط بمشيئة الله سبحانه وتعالى , فقد مال المعتزلة إلى قراءة غير متواترة منسوبة إلى الحسن البصري ————— رحمه الله ————— من أجل الخروج من لوازم القراءات المتواترة , فقرأوا هذه الآية بإبدال شين " يشاء " سيناً , فصارت : (قال عذابي أصيب به من أساء) (٦٣٧) , وهذه القراءة تتناغم كلياً مع مذهب المعتزلة في العدل , كما إنها تصلح دليلاً لهم في قولهم بالوعد والوعيد , إذ إن معنى الآية بناءً على هذه القراءة هو : قال عذابي أصيب به من أساء هو , أي إن الفاعل قد أُسند في هذه القراءة إلى العبد المسيء .

(٦٣٥) البحر المحيط , ٥٣٣/٨ .

(٦٣٦) سورة الأعراف , جزء من الآية ١٥٦ .

(٦٣٧) ينظر الإنصاف للبطلوسي , ٢٢١/٢ .

قال ابن جنبي المعتزلي وهو يحاول أن يرجح هذه القراءة على القراءات المتواترة : (ومن ذلك قراءة الحسن وعمر الأسواري : (أصيب به من أساء) قال أبو الفتح [يعني نفسه] : هذه القراءة أشد إفصاحاً بالعدل من القراءة الفاشية التي هي : ﴿ مَنَ أَسَاءَ ﴾ ، لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكورٌ علة الاستحقاق له ، وهو الإساءة (٦٣٨) .

مناقشة رأي المعتزلة .

قال ابن عطية — معلقاً على تمسك المعتزلة بهذه القراءة — : (وللمعتزلة بهذه القراءة تعلقٌ من وجهين : أحدهما : إنفاذ الوعيد ، والآخر : خلق المرء أفعاله ، وإن أساء لا فعل فيه لله ... وقال أبو عمرو الداني : لا تصح هذه القراءة عن الحسن وطاوس ، وعمرو بن فائد [أحد رواة هذه القراءة] رجل سوء ، وذكر أبو حاتم أن سفيان بن عيينة قرأها مرة واستحسنها ، فقام إليه عبد الرحمن المقبري ، وصاح به وأسمعه ، فقال سفيان : لم أدر ، ولم أفطن لما يقول أهل البدع (٦٣٩) .

فضلاً عن هذا فقد عدَّ بعض العلماء هذه القراءة من تصحيف بعض القراء وغيرهم من رواة الشعر . قال الأصفهاني : (كان حماد الراوية لا يحسن القرآن

(٦٣٨) المحتسب ، ٢٦١/١ .

(٦٣٩) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ٤٦١/٢ .

, فقيل له : لو قرأت القرآن . فأخذ المصحف وقرأ , فلم يزل إلا في أربعة مواضع : قال عذابي أصيب به من أساء ... (٦٤٠) .

٣ — قوله تعالى : ﴿ وَلَا نَطْعَ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ ﴾ (٦٤١)

اتَّفَقَتِ القراءات المتواترة على أن اللام في : { أَغْفَلْنَا } ساكنة , وأن الباء في : { قَلْبُهُ } مفتوحة , باعتبار أن { قَلْبُهُ } مفعول به للفعل " أغفل " أما الفاعل فهو " نا " الموجودة في قوله : { أَغْفَلْنَا } وهو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل تقديره " نحن " عائد على المتكلم المعظم نفسه , وهو الله عز وجل .

ومن المعلوم أن هذا التوجيه الإعرابي مناقض لما يعتقده المعتزلة من وجوب فعل الأصلح على الله سبحانه , إذ إنه يفيد إسناد الإغفال إلى الله تعالى , أي إن الله هو الذي يُغفل العبد عن ذكره سبحانه , ولذا فإن المعتزلة حاولوا صرف الآية عن ظاهرها , فقالوا إن معناها سميّناه غافلاً , أو وجدناه غافلاً , هذا من الناحية البلاغية , أما من الناحية النحوية أو الإعرابية فإنهم استشهدوا بقراءة من القراءات غير المتواترة , وهي قراءة عمرو بن فائد , وموسى بن يسار : (وَلَا تَطْعَ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا) , بفتح لام " أغفلنا " , وبضم باء " قلبه " , أي : إن القلب هو الفاعل لفعل "

(٦٤٠) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء , أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني , ت عمر الطباع , دار القلم , بيروت , ١٤٢٠ هـ , ١٩٩٩ م , ١/١٤٣

(٦٤١) سورة الكهف , جزء من الآية ٢٨ .

أغفل " , وبحسب هذه القراءة فإن الإغفال فيها قد أُسند إلى القلب ———
قلب العبد ——— وليس إلى الله سبحانه وتعالى .

هذا وقد حاول الزمخشري إخراج هذه الآية ——— في القراءات المتواترة
التي وردت بسكون اللام في " أغفلنا " , وفتح الباء في " قلبه " ——— عن
ظاهرها , ثم ذكر قراءة عمرو بن عمرو بن فائد من غير تعليق عليها فقال : ﴿مَنْ أَغْفَلْنَا
قَلْبَهُ﴾ , من جعلنا قلبه غافلاً عن الذكر بالخذلان , أو وجدناه غافلاً عنه كقولك :
أجبنته وأفحمته وأبخلته إذا وجدته كذلك , أو من أغفل إبله , إذا تركها بغير سمة ,
أي : لم نسمه بالذكر , ولم نجعلهم من الذين كتبنا في قلوبهم الإيمان , وقد أبطل
الله توهم المجبرة بقوله : ﴿وَاتَّبَعْ هَوْنَهُ﴾ , وقرئ : { أغفلنا قلبه } , بإسناد الفعل
إلى القلب , على معنى حسبنا قلبه غافلين , من أغفلته , إذا وجدته غافلاً (٦٤٢) .

مناقشة رأي المعتزلة .

لقد رد ابن القيم على هذا الاتجاه ——— مفرقاً بين الغفلة والإغفال
——— فقال : (فلا يمكن أن يكون العبد هو المغفل لنفسه عن الشيء , فإن
إغفاله لنفسه عنه مشروط بشعوره به , وذلك مضاداً لغفلته عنه , بخلاف إغفال
الرب تعالى له , فإنه لا يضاد علمه بما يغفل عنه العبد , وبخلاف غفلة العبد فإنها
لا تكون إلا مع عدم شعوره بالمغفول عنه , وهذا ظاهر جداً فنثبت أن
الإغفال فعل الله بعبده , والغفلة فعل العبد (٦٤٣) .

(٦٤٢) تفسير الكشاف , ٦٧١/٢ .

(٦٤٣) شفاء العليل , ٦٤/١ .

٤ ————— قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٦٤٤) .

اتفقت القراءات المتواترة على أن كلمة " كل " الواردة في هذه الآية منصوبة ، ووجه النصب هو إنها منصوبة على الاشتغال ، ويكون التوجيه الإعرابي لهذه الآية الكريمة : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر ، فتكون جملة : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ في محل رفع خبر لـ " إنا " ، أما بالنسبة لجملة " خلقناه " فهي جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب^(٦٤٥) ، ومفاد هذا التوجيه أن كل شيء من الأشياء — سواء كان خيراً أم كان شراً — هو مخلوق ، وأن الله هو الذي خلقه ، وأن الله خلقه بقدر .

ومعلوم أن هذا التوجيه يتعارض كلياً مع عقيدة المعتزلة في العدل ، وذلك لأن الشر — بحسب اعتقادهم — ليس مخلوقاً لله عز وجل ، لذا فإنهم تمسكوا بقراءة غير متواترة ، وهي قراءة أبي السَّمَّال : (إنا كلُّ شيءٍ خلقناه بقدر) ، برفع كلمة " كل " ، وقد وُجِّهت هذه القراءة إعرابياً على أن " كل " مبتدأ ، و " خلقناه " صفة لـ " كل شيء " و " بقدر " خبر للمبتدأ " كل " وجملة : (كل شيء خلقناه بقدر) في محل رفع خبر " إنا " ، ولأن جملة " خلقناه " صفة لـ " كل شيء " ، والصفة تُقَيِّدُ الموصوف ، فإن مفاد هذا التوجيه الإعرابي — حسب ما يراه المعتزلة — أن كل شيء خلقه الله تعالى هو مخلوق بقدر ، فلا يبعد أن يكون هنالك أشياء لم يخلقها الله تعالى ، فهي ليست مخلوقةً بقدر ، مثل أفعال العباد فهي ليست مخلوقة لله تعالى ، بل إن العبد هو خالق أفعاله — حسب اعتقاد المعتزلة — . ومن

(٦٤٤) سورة القمر ، الآية ٤٩ .

(٦٤٥) ينظر تفسير القرطبي ، ١٧ / ١٤٧ .

المعتزلة الذين رجحوا هذه القراءة غير المتواترة على بقية القراءات المتواترة ابن جني^(٦٤٦) والأخفش^(٦٤٧) المعتزليان .

قال السمين الحلبي : (قوله : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ ﴾) ، العامة على نصب "كل" على الاشتغال ، وأبو السَّمَّال بالرفع . وقد رجَّحَ الناسُ ، بل بعضهم أوجبَ النصبَ قال : لأنَّ الرفعَ يُؤهِمُ ما لا يجوزُ على قواعد أهل السُّنَّةِ ؛ وذلك أنه إذا رُفِعَ " كل شيء " كان مبتدأً و " خَلَقْنَاهُ " صفةً لـ " كل " أو لـ " شيء " . و " بَقَدَرٍ " خبره . وحينئذٍ يكون له مفهومٌ لا يَخْفَى على متأمِّله ، فيلزمُ أن يكون الشيءُ الذي ليس مخلوقاً لله تعالى لا بَقَدَرٍ ، كذا قَدَّرَهُ بعضهم . وقال أبو البقاء : وإنما كان النصبُ أولى لدلالته على عموم الخلقِ ، والرفعُ لا يدلُّ على عمومِهِ ، بل يُفِيدُ أنَّ كلَّ شيءٍ مخلوقٌ فهو بقدر)^(٦٤٨) .

وفي هذا الشأن أنقل قصة طريفة تدل على مدى أهمية التوجيه الإعرابي في الأثر العقدي ، وهي ما رواه بعض التابعين : أنه حضر مجلس المازني ، وقد قيل له : لِمَ قَلَّتْ روايتك عن الأصمعي ؟ فقال : رُميتُ عنده بالقدر ، والميل إلى مذهب أهل الاعتزال ، فجنَّته يوماً وهو في مجلسه ، فقال لي : ما تقول في قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٤٩) ؟ فقلت : سببويه يذهب إلى أن الرفع فيه أقوى من النصب في العربية ، ولكن أبْتُ عامة القراء إلا النصب ، ونحن نقرأها كذلك اتباعاً لأنَّ القراءة سنة . فقال لي : ما الفرق بين الرفع

(٦٤٦) ينظر المحتسب ، ٣٠٠/٢ .

(٦٤٧) ينظر معاني القرآن ، ٤٨٩/٢ .

(٦٤٨) الدر المصون ، ١٤٦/١٠ .

والنصب في المعنى ؟ فعلتُ مرادَه , وخشيت أن يغري العامة بي , فقلت : الرفع بالابتداء , والنصب بإضمار فعل , وتعاميت عليه (٦٤٩) .

قال الدكتور محمد بن عبد الله السيف — معلقاً على هذه القصة — : (وتأتي هذه الحكاية نموذجاً بارزاً من جهود علماء السلف للكشف عن الأثر العقدي وراء التوجيهات الإعرابية , واختيار التوجيه العقدي الأوفق , كما أنهم حريصون على مناقشة توجيهات المعربين ذوي التوجهات العقدية المخالفة , والكشف عن توظيفهم التوجيهات الإعرابية خدمةً لمنطلقاتهم العقدية) (٦٥٠) .

(٦٤٩) ينظر مجالس العلماء , عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي , ت عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي , القاهرة , ط ٣ , ١٤٢٠ هـ , ١٩٩٩ م , ص ٢٤٤ .
(٦٥٠) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي , هامش ٥٨٦/٢ .

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً , وبعد : فهذه هي خاتمة هذه الرسالة والتي يمكن أن أوجز فيها خلاصة ما حوته من الفوائد العلمية , وهي كما يلي :

١ ————— المعتزلة فرقة إسلامية لها أصولها التي آمنت بها , ومنهجها الذي انتهجته من غير حياد عنه , فلا يمكن أن نلغي كل مادة علمية جاء بها المعتزلة ————— بحجة أنها فرقة مخالفة لأصول جمهور المسلمين ————— بل ينبغي أن نُخضع تلك الأصول وذلك المنهج للتحليل العقلائي المستفاد من الكتاب والسنة , فنأخذ منها ما نراه صواباً , ونرد منها ما كان خطأً , بل ونستفيد من أخطائهم , حتى لا نقع في مثل هذه الأخطاء .

٢ ————— إن علم العقيدة والتفسير واللغة لها ارتباط وثيق ببعضها , بحيث إن كل من أراد أن يعرف العقيدة الصحيحة وهو جاهل باللغة فإنه ————— بلا شك ————— سوف يقع في الانحراف العقدي والضلال .

٣ ————— إن المعتزلة أولجوا العقل في غير اختصاصه فوقعوا في الإشكالات الناجمة عن تقديم العقل على الشرع , وتغييب النص الشرعي .

٤ ————— إن من يسمون اليوم بالمعتزلة الجدد , لا يتفقون مع المعتزلة القدامى لا في الأصول ولا في المنهج , فلا يصح إطلاق هذا الاسم عليهم .

٥ ————— إن المعتزلة بالغوا في تأويل النصوص , وإخراجها من الحقيقة إلى المجاز , من أجل توظيف النصوص لمصلحة أصولهم , حتى كادوا أن يضيعوا روح النصوص الشرعية .

٦ ————— إن توظيف المعتزلة للنصوص توظيفاً متكلفاً من أجل اعتقاد مسبق يُعدُّ خطأً منهجياً ينبغي أن تجتنبه جميع المذاهب الكلامية الإسلامية .

٧ — إن لدلالة الألفاظ على معانيها أهمية خاصة من حيث الاستتباط , فلا ينبغي التفريط في هذا العلم , وعلى المذاهب الكلامية أن تستعمل علم دلالة الألفاظ وفق المعايير الصحيحة .

٨ — إن التوجيه الإعرابي له أثره الفاعل في فهم النص القرآني , ولذا نجد الفرق الإسلامية — ومنهم المعتزلة — توجه إعراب الآيات العقدية بما يتناغم وأصولهم .

٩ — إن لتعدد القراءات القرآنية المتواترة فوائد عظيمة في فهم النص القرآني , وإن أيّ فرقة أهملت هذه الفوائد فإنها — بلا شك — قد وقعت في الخلل العقائدي .

١٠ — لقد أخطأ المعتزلة في تقديم بعض القراءات غير المتواترة — لأنها توافق مذهبهم — على القراءات المتواترة التي خالفت مذهبهم .

١١ — يُعدُّ علم العربية أحد الشروط الثلاثة لقبول تواتر القراءات القرآنية , فينبغي مراعاتها وعدم إهمال أي شرط من هذه الشروط , ولأن المعتزلة لم يراعوا هذه الشروط الثلاثة مجتمعة فإنهم ساووا المتواتر بغير المتواتر .

١٢ — إن افتقار المعتزلة إلى المنهج النقلي ترك ثغرة واضحة في مذهب الاعتزال .

١٣ — تُعدُّ فرقة الزيدية من أقرب الفرق الكلامية إلى المعتزلة .

١٤ — لم يكن للمعتزلة معيار ثابت لتأويل النصوص , وكان معيارهم الوحيد هو موافقة أو مخالفة النصوص لعقائدهم .
وصلى الله وسلم على النبي الأمين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم . برواية حفص عن عاصم .
٢. الإبانة عن أصول الديانة ، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، تحقيق د فوقية حسين ، دار الأنصار ، ط ١ .
٣. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بنان أحوال العلوم ، صديق بن حسن القنوجي، تحقيق عبد الجبار زكار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨ م .
٤. الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق سعيد المندوب ، دار الفكر ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م .
٥. أثر الدلالة اللغوية والنحوية في استنباط الأحكام الاعتقادية ، د يوسف خلف محل العيساوي ، إشراف : أ . د / خديجة عبد الرزاق الحديثي ، رسالة ماجستير في اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤١٧ هـ .
٦. الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم ، محمد بن عبد الله بن حمد السيف ، دار التدمرية ، الرياض ، ط ٣ ، ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م، عدد الأجزاء ٣ .
٧. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ، ابن قتيبة عبد الله بن مسلم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .

٨. الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ، تحقيق سالم محمد عطا ، و محمد علي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢
٩. الأسماء والصفات ، ابن تيمية ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
١٠. الأسماء والصفات ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، ت عبد الله بن محمد الحاشدي ، مكتبة السوادي ، جدة ، ط ١ ، عدد الأجزاء ٢ .
١١. الأصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار ، تحقيق د فيصل بدير عون ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
١٢. الاعتصام ، أبو إسحاق الشاطبي ، المكتبة النجارية الكبرى ، مصر
١٣. اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ، هبة الله بن الحسين الألكائي ، تحقيق د أحمد سعد حمدان ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤٠٢ هـ .
١٤. إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق د زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
١٥. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د فاضل مصطفى الساقى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
١٦. ألفية ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، تحقيق وتنسيق علي بن نايف الشحود .

١٧. أمالي المرتضى ، علي بن الحسين " الشريف المرتضى " ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .
١٨. الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، ابن المنير الاسكندري ، دار المعرفة ، بيروت .
١٩. الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الخلاف ، عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي ، تحقيق د محمد رضوان الداية ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ .
٢٠. البداية والنهاية ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، مكتبة المعارف ، بيروت .
٢١. بدائع الفوائد ، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ، تحقيق هشام عبد العزيز عطا وآخرون ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م .
٢٢. البرهان في علوم القرآن ، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ .
٢٣. البيان والتبيين ، عثمان بن بحر الجاحظ ، تحقيق فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت .
٢٤. تاج العروس ، من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية .

٢٥. تاريخ الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ، عدد الأجزاء ٥ .
٢٦. تاريخ بغداد ، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، عدد الأجزاء ١٤ .
٢٧. تأويل مختلف الحديث ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق محمد زهري النجار ، دار الجيل بيروت ، ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٢ م .
٢٨. التبصرة والتذكرة ، عبد الله بن علي الصيمري ، تحقيق دفتحي أحمد مصطفى ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ .
٢٩. التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، ت علي محمد البجاوي ، دار النشر ، عيسى البابي الحلبي .
٣٠. التحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس ، ١٩٩٧ م ، عدد الأجزاء ٣٠ .
٣١. التراث والتجديد حسن حنفي ، مكتبة الجديد ، تونس .
٣٢. التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت .
٣٣. تطور البحث الدلالي ، محمد حسين علي ، بحث مقدّم الى جامعة الكوفة ، قسم الدراسات القرآنية .
٣٤. التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .

٣٥. تفسير ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١ هـ .

٣٦. تفسير أبي القاسم الكعبي البلخي ، عبد الله بن أحمد البلخي ، تحقيق د خضر محمد بنها ، موسوعة تفاسير المعتزلة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧ م .

٣٧. تفسير أبي بكر الأصب ، عبد الرحمن بن كيسان الأصب ، تحقيق د خضر محمد بنها ، موسوعة تفاسير المعتزلة ، دار الكتب العلمية ، وبيروت ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧ م .

٣٨. تفسير أبي علي الجبائي ، أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، تحقيق خضر محمد بنها ، موسوعة تفاسير المعتزلة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧ م .

٣٩. تفسير البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .

٤٠. تفسير البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرون ، دار طبية للنشر والتوزيع ، ط ٤ ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م .

٤١. تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) ، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م .

٤٢. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
٤٣. تفسير القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الشعب ، القاهرة .
٤٤. تفسير النسفي ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، دار إحياء الكتب العلمية ، عيسى البابي الحلبي ، بدون رقم الطبعة .
٤٥. التفسير والمفسرون ، محمد حسين الذهبي . (الموسوعة الشاملة) .
٤٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، و محمد عبد الكبير البكري ، دار النشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٣٨٧ هـ .
٤٧. توجيه القراءات في الاستدلال اللغوي ، د يوسف خلف العيساوي ، بحث مقدم الى كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية .
٤٨. جواهر البلاغة في المعاني والبيدع والبيان ، السيد أحمد الهاشمي بك ، مطبعة الاعتماد ، مصر ، ط١٠ ، ١٣٥٨ هـ ، ١٩٣٩ م .
٤٩. الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الحسين بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي و بشير حويجاتي ، دار المأمون ، دمشق ، ط١ ، ١٤١١ هـ .
٥٠. الحور العين ، نشوان الحميري . « الموسوعة الشاملة » .

٥١. الحيدة , عبد العزيز بن يحيى الكناني , تحقيق جميل صليبا , دمشق ,
١٣٨٤ هـ , ١٩٦٤ م .
٥٢. الحيوان , أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ , تحقيق عبد السلام هارون ,
دار الجيل , بيروت , ١٤١٦ هـ , ١٩٩٦ م , عدد الأجزاء ٨ .
٥٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون , السمين الحلبي أحمد بن يوسف ,
تحقيق د أحمد محمد الخراط , دار القلم , دمشق , ط ١ , ١٤٠٨ هـ .
٥٤. دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره , محمد المالكي , وزارة الأوقاف
المغربية , المغرب , بدون ط , ١٤١٧ هـ .
٥٥. الرد على الزنادقة والجهمية , أحمد بن حنبل الشيباني , ت محمد حسن
راشد , المطبعة السلفية , القاهرة , ١٣٩٣ هـ .
٥٦. الرسالة , أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي , تحقيق أحمد محمد شاكر
, القاهرة , ١٣٥٨ هـ , ١٩٣٩ م .
٥٧. روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني , أبو الفضل شهاب
الدين محمود الألوسي البغدادي , دار إحياء التراث العربي , بيروت .
٥٨. روضة الناظر وجنة المناظر , عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي , تحقيق
د عبد العزيز عبد الرحمن السعيد , جامعة الإمام محمد بن سعود , ,
الرياض , ط ٢ , ١٣٩٩ هـ .
٥٩. زاد المعاد في هدي خير العباد , ابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي
, تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط , مؤسسة الرسالة ,
بيروت , ط ١٤ , ١٤٠٧ هـ , ١٩٨٦ م .

٦٠. السنة ، عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني ، تحقيق د محمد سعيد سالم القحطاني ، دار ابن القيم ، الدمام ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
٦١. سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .
٦٢. سنن البيهقي الكبرى ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الباز ، مكة ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م .
٦٣. سنن الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق أحمد محمد شاکر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٦٤. سنن الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق عبد الله هاشم اليماني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٦٦ م .
٦٥. السنن الواردة في الفتن ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ، تحقيق د ضياء الله المباركفوري ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
٦٦. سير أعلام النبلاء ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بن قايماز الذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرق سوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٩ ، ١٤١٣ هـ .
٦٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني ، ت محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، سوريا ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .
٦٨. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، هبة الله بن الحسين اللألكائي ، تحقيق أحمد سعد حمدان ، دار طيبة ، الرياض ، ١٤٠٢ هـ .

٦٩. شرح الأصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار بن أحمد ، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ، تحقيق د عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م .
٧٠. شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز الحنفي ، دار النشر المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٣٩١ هـ .
٧١. شفاء العليل ، ابن القيم ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي ، تحقيق محمد بدر الدين الحلبي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ .
٧٢. صحيح البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق د مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .
٧٣. صحيح مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٧٤. الصفات الخيرية عند أهل السنة والجماعة ، محمد عياش ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد .
٧٥. الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة ، ابن قيم الجوزية شمس الدين أبو بكر ، ت د علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
٧٦. ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

٧٧. الضعفاء الكبير ، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقبلي ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، دار المكتبة العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٤ م .
٧٨. العقل عند الأصوليين ، علي بن سعد الضويحي ، ص ٢٨ . (نقلاً عن الموسوعة الشاملة) .
٧٩. العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د مهدي المخزومي ، و د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .
٨٠. فجر الإسلام ، أحمد أمين ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، ١٣٤٧ هـ ، ١٩٢٨ م .
٨١. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية ، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٧ م .
٨٢. الفصل في الملل والأهواء والنحل ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
٨٣. الفكر الإسلامي ، د محسن عبد الحميد ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
٨٤. الفوائد في مشكل القرآن ، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ، ت سيد رضوان علي الندوي ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .
٨٥. فيض القدير ، عبد الرؤوف المناوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م ، عدد الأجزاء ٦ .
٨٦. القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٨٧. القضاء والقدر ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، تحقيق محمد بن عبد الله آل عامر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م .
٨٨. قضايا معاصرة في فكرنا المعاصر ، حسن حنفي ، مطبعة بيروت .
٨٩. القواعد والإشارات في أصول القراءات ، أبو العباس أحمد بن عمر الحموي ، ت د عبد الكريم محمد الحسن بكار ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
٩٠. الكامل في التاريخ ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني ، تحقيق عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ .
٩١. كتاب المصاحف ، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق محمد عبده ، دار الفاروق الحديثة للنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م .
٩٢. كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل - بيروت ، ط ١ .
٩٣. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري ، ت د عبد الرزاق مهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٩٤. لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ .
٩٥. لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، بدون ط ، ١٣٧٧ هـ .

٩٦. متشابه القرآن , القاضي عبد الجبار , تحقيق عدنان زرزور , دار التراث , القاهرة .
٩٧. المجاز عند الأصوليين بين المجيزين والمانعين , د عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس . (الموسوعة الشاملة) .
٩٨. مجالس العلماء , عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي , ت عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي , القاهرة , ط٣ , ١٤٢٠ هـ , ١٩٩٩ م .
٩٩. مجموع الفتاوى , أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية , تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم , مكتبة ابن تيمية , ط٢ .
١٠٠. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء , أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني , ت عمر الطباع , دار القلم , بيروت , ١٤٢٠ هـ , ١٩٩٩ م .
١٠١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها , أبو الفتح عثمان بن جني , تحقيق علي النجدي ناصف , المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية , القاهرة , ١٣٨٦ هـ .
١٠٢. المحرر الوجيز , أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي , تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد , دار الكتب العلمية , لبنان , ط١ , ١٤١٣ هـ , ١٩٩٣ م .
١٠٣. المحصول في علم الأصول , محمد بن عمر بن حسين الرازي , ت طه جابر فياض العلواني , دار النشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية , الرياض , ط١ , ١٤٠٠ هـ .

١٠٤. مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، تحقيق محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، طبعة جديدة ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م.

١٠٥. مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعظلة ، محمد بن الموصلي ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٤ م .

١٠٦. المذاهب الإسلامية ، محمد أحمد أبو زهرة، مكتبة الآداب، مصر.

١٠٧. المسائل الشيرازيات ، أبو علي الفارسي ، تحقيق علي جابر منصور ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس .

١٠٨. المستدرك على الصحيحين ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١ هـ ، ١٩٩٠ م .

١٠٩. مسند أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ، مؤسسة قرطبة، مصر .

١١٠. مسند البزار ، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ، تحقيق د محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .

١١١. المشابهة بين المعتزلة الأوائل والمعتزلة الجدد ، فؤاد الشلهوب . (الموسوعة الشاملة) .

١١٢. المصباح المنير ، أحمد بن محمد بن علي المقري ، المكتبة العلمية ، بيروت.

١١٣. مصنف ابن أبي شيبة ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، ت
كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
١١٤. معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق أحمد يوسف
نجاتي و محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م .
١١٥. المعتمد في أصول الفقه ، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري ،
تحقيق خليل الميس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ ، عدد
الأجزاء ٢ .
١١٦. المغني ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ،
١٤٠٥ هـ .
١١٧. المفردات في غريب القرآن ، الراجب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن
محمد ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت .
١١٨. المفصل في صنعة الإعراب ، أبو القاسم الزمخشري ، دار ومكتبة الهلال ،
بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
١١٩. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، أبو الحسن علي بن إسماعيل
الأشعري ، تحقيق " هلموت رينر " ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،
ط ١ .
١٢٠. مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن
بن خلدون ، دار الكتب العلمية ،
بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .

١٢١. الملل والنحل , محمد بن عبد الكريم الشهرستاني , تحقيق محمد سيد كيلاني, دار المعرفة , بيروت , ١٤٠٤ هـ .
١٢٢. منهاج السنة النبوية , أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية , تحقيق د محمد رشاد , مؤسسة قرطبة , ط ١ , ١٤٠٦ هـ .
١٢٣. المنية والأمل , أحمد بن يحيى المرتضى , دار الندى للطباعة والنشر , ط ٢ , ١٩٩٠ م .
١٢٤. موسوعة فرق الشيعة , ٢٥٢ , ٢٥٣ . (الموسوعة الشاملة) .
١٢٥. موقف القرآن من حجاب المرأة , حسين أحمد أمين , جريدة الأهالي القاهرية , الإصدار ١١/٢٨ / ١٩٨٤ .
١٢٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال , شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي , تحقيق علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود , دار الكتب العلمية , بيروت , ط ١ , ١٩٩٥ م .
١٢٧. النحو وكتب التفسير , د إبراهيم رفيده , المنشأة العربية للنشر والتوزيع , ليبيا , ط ١ , ١٩٨٠ م .
١٢٨. النشر في القراءات العشر , الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري , مراجعة وتصحيح علي محمد الضباع .
١٢٩. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور , برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي , تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي , دار الكتب العلمية , بيروت , ١٤١٥ هـ , ١٩٩٥ م .
١٣٠. النكت في إعجاز القرآن , أبو الحسن علي بن عيسى الرماني , تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام , دار المعارف , القاهرة , [بدون تاريخ] .

١٣١. همع الهوامع شرح جمع الجوامع , جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي , ت عبد الحميد هنداوي , المكتبة التوفيقية , مصر .
١٣٢. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز , علي بن أحمد الواحدي , ت صفوان عدنان داوودي , دار القلم , دمشق , ط ١ , ١٤١٥ هـ .
١٣٣. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان , شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان , تحقيق إحسان عباس , دار صادر , بيروت .

فهرس المواضيع

الصفحة	الموضوع	ت
	عنوان الرسالة	.١
	الإهداء	.٢
	شكر وتقدير	.٣
١	المقدمة	.٤
	الفصل الأول : المعتزلة ومنهجهم العام في فهم القرآن	.٥
١٢	تمهيد : العلاقة بين العقيدة واللغة العربية	.٦
١٥	المبحث الأول : التعريف بالمعتزلة	.٧
١٥	المطلب الأول : حقيقتهم وسبب تسميتهم وأهم فرقهم	.٨
٢٤	المطلب الثاني : أصول مذهبهم ومن أين استقوا عقائدهم	.٩
٣١	المطلب الثالث : أسباب ظهور الاعتزال	.١٠
٣٦	المبحث الثاني : المعتزلة بين النجاح والفسل وآثار فكرهم في حاضرنا	.١١
٣٦	المطلب الأول : مدى نجاح المعتزلة في تحقيق أهدافهم	.١٢
٤٥	المطلب الثاني : عوامل انحسار الاعتزال	.١٣
٥١	المطلب الثالث : المعتزلة الجدد	.١٤
٦٣	المبحث الثالث : منهج المعتزلة العام في فهم القرآن	.١٥
٦٣	المطلب الأول : المنهج العقلي	.١٦

الصفحة	الموضوع	ت
٦٧	المطلب الثاني : المنهج النقلي	.١٧
	الفصل الثاني : منهج المعالجة اللغوية البلاغية للنصوص العقدية	.١٨
٧٦	المبحث الأول : منهج المعتزلة في تأويل الآيات التي تحتمل المجاز	.١٩
٧٧	المطلب الأول : الحقيقة والمجاز (نظرة عامة)	.٢٠
٨٨	المطلب الثاني : موقف المعتزلة من الحقيقة والمجاز في الآيات العقدية	.٢١
٩٥	المطلب الثالث : التأويل المجازي للآيات العقدية المتعلقة بالأصل الأول عند المعتزلة (التوحيد)	.٢٢
١١٤	المطلب الرابع : التأويل المجازي للآيات العقدية المتعلقة بالأصل الثاني عند المعتزلة (العدل)	.٢٣
١٢٢	المبحث الثاني : توظيف الألفاظ في الدلالة على المعاني .	.٢٤
١٢٣	المطلب الأول : أهمية دلالة الألفاظ على المعاني	.٢٥
١٢٨	المطلب الثاني : توظيف الأسماء والأفعال للدلالة على المعاني التي توافق مذهب المعتزلة في التوحيد	.٢٦
١٤٠	المطلب الثالث : توظيف الأسماء والأفعال للدلالة على المعاني التي توافق مذهب المعتزلة في العدل	.٢٧
١٤٦	المطلب الرابع : توظيف الحروف للدلالة على المعاني التي توافق مذهب المعتزلة	.٢٨
	الفصل الثالث : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للآيات العقدية	.٢٩
١٥٧	المبحث الأول : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للقراءات المتواترة .	.٣٠

الصفحة	الموضوع	ت
١٥٧	تمهيد : القراءات المتواترة , وأهمية التوجيه الإعرابي فيها .	.٣١
١٦٦	المطلب الأول : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للآيات العقدية بما يتوافق مع الأصل الأول (التوحيد)	.٣٢
١٧٥	المطلب الثاني : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للآيات العقدية بما يتوافق مع الأصل الثاني (العدل)	.٣٣
١٩٠	المطلب الثالث : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للآيات العقدية بما يتوافق مع الأصل الثالث (الوعد والوعيد)	.٣٤
١٩٧	المطلب الرابع : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة للآيات العقدية بما يتوافق مع الأصل الرابع (المنزلة بين المنزلتين)	.٣٥
٢٠٣	المطلب الخامس : التوجيه الإعرابي عند المعتزلة لبعض المسائل الاعتقادية خارج أصولهم الخمسة .	.٣٦
٢١٢	المبحث الثاني : التوظيف النحوي عند المعتزلة للقراءات غير المتواترة	.٣٧
٢١٣	المطلب الأول : القراءات غير المتواترة وأثرها في فهم القرآن	.٣٨
٢١٩	المطلب الثاني : موقف المعتزلة من القراءات غير المتواترة	.٣٩
٢٢٦	المطلب الثالث : نماذج من اعتماد المعتزلة على القراءات الشاذة لتأييد الأصل الأول عندهم (التوحيد)	.٤٠
٢٣١	المطلب الرابع : نماذج من اعتماد المعتزلة على القراءات غير المتواترة لتأييد الأصل الثاني عندهم : (العدل)	.٤١
٢٣٩	الخاتمة	.٤٢
٢٤١	المصادر والمراجع	.٤٣
٢٥٥	فهرس المواضيع	.٤٤

Republic of Iraq / Baghdad
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Iraqi university
Faculty of Theology / Department of faith

Isolationists language and employment

Msaúlm of Streptococcus

– An analytical study in the light of the Quran –

Submitted to the student on the optical Ali Mahabs

·Basry To the Council of the Faculty of Theology

It is part of the requirements of the Master's degree

(The doctrine of specialty)

Supervision

Khazaal Ahmed ·

Assistant Professor Dr

1432

2011

In the name of God the Merciful

This message is based on three pillars: the Qur'an and faith and the Arabic language, as the relationship between the science of the three closely linked, and my intention in this letter is to point out some of the methods of language adopted by the Isolationists in the employment of sacred texts in line with their beliefs, has divided this letter to the three chapters:

Chapter I: General Isolationists and their approach is to understand the Koran.

Chapter II: Employment at the rhetorical Mu'tazilah.

Chapter III: Employment grammar when Mu'tazilah.

The bottom of this letter the following:

A close link between science and belief and the Qur'an as such.

2 The Mu'tazilah Ojawa mind are not their specialty.

3 has great Isolationists in the interpretation of sacred texts even came close to wasting the spirit of these texts.

4 The employment provisions for the benefit of prior belief is a systematic error should Tgtenbh all the difference of words.

5 The significance of the words on the meaning of great importance, it should not be compromised in this science.

6 The direction of the Bedouin have an impact in understanding the Qur'anic text.

7 The frequent readings of the multiplicity of great benefit in understanding the Qur'anic text.

8 Mu'tazilah erred in providing some of the readings is frequent; because it supports their beliefs on the frequent readings that violate their beliefs.

9 The lack of curriculum Naqli Mu'tazilah to leave a gap in the doctrine of retirement.

May Allaah bless our Prophet Muhammad and his family and him.

بسم الله الرحمن الرحيم

تستند هذه الرسالة على ثلاثة ركائز هي : القرآن والعقيدة واللغة العربية،
فالعلاقة بين هذه العلوم الثلاثة ترتبط ارتباطاً وثيقاً، وقصدي في هذه الرسالة هو
أن أشير إلى بعض الأساليب اللغوية التي اعتمدها بعض الفرق الكلامية من أجل
الاستدلال لأصولها ، وكيف أن المعتزلة قد وظفوا اللغة في هذا الشأن ، وقد
قسمت هذه الرسالة على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : المعتزلة ومنهجهم العام في فهم القرآن.

الفصل الثاني : التوظيف اللغوي البلاغي للنصوص القرآنية عند المعتزلة .

الفصل الثالث : التوظيف النحوي عند المعتزلة للنصوص القرآنية.

وكانت الفائدة المستخلصة من هذه الرسالة ما يلي :

- ١ — الارتباط الوثيق بين اللغة والعقيدة والقرآن.
- ٢ — لقد أولج المعتزلة العقل في غير اختصاصه .
- ٣ — إن المعتزلة بالغوا في تأويل النصوص ، وإخراجها من الحقيقة إلى
المجاز ، من أجل توظيف النصوص لمصلحة أصولهم ، حتى كادوا أن يضيعوا
روح النصوص الشرعية .

- ٤ — إن توظيف المعتزلة للنصوص توظيفاً متكلفاً من أجل اعتقاد مسبق يُعدُّ
خطأً منهجياً ينبغي أن تجتنبه جميع المذاهب الكلامية الإسلامية .
- ٥ — — — إن لدلالة الألفاظ على معانيها أهمية خاصة من حيث
الاستنباط ، فلا ينبغي التفريط في هذا العلم.

- ٦ — إن التوجيه الإعرابي له أثره الفاعل في فهم النص القرآن .

٧ _ إن لتعدد القراءات القرآنية المتواترة فوائد عظيمة في فهم النص القرآني ،
وإن أيَّ فرقة أهملت هذه الفوائد فإنها _____ بلا شك _____ قد وقعت في
الخلل العقائدي .

٨ _ لقد أخطأ المعتزلة في تقديم بعض القراءات القرآنية غير المتواترة لأنها
توافق مذهبهم على القراءات المتواترة التي خالفت مذهبهم .

٩ _ إن افتقار المعتزلة إلى المنهج النقلي ترك ثغرة واضحة في مذهب الاعتزال

و صلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.